قضايا التطرف
والجماعات المسلحة

دورية دولية محكمة

رقم التسجيل: ISSN 2628-8389

Journal of
Extremism and Armed Groups
قضايا التطرف والجماعات المسلحة

السنة الثانية

The Second Year

العدد الثالث

The Third Issue

أيار/ مايو 2020

May 2020

مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

المركز الديمقراطي العربي

# Journal of Extremism and Armed Groups

International Scientific Periodical Journal

https://democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

# قضايا التطرف والجماعات المسلحة

# *Journal of extremism and armed groups*

دورية دولية محكّمة

***International Scientific Periodical journal***

**ISSN 2628-8389**

تصدر عن

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

***Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies***

***Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112***

**030- 54884375**

**030- 91499898**

**030- 86450098**

***E-mail: j.extremism@democraticac.de***

***Web Site: https://democraticac.de***

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن آراء يتبناها

المركز الديمقراطي العربي أو مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

رئيس المركز الديمقراطي العربي: عمار شرعان

***President of the Arab Democratic Center:*** *Ammar Sharaan*

رئيس التحرير: د. بن علي لقرع (الجزائر)

***Chief Editor:*** *Dr. Benali Lagraa (Algeria)*

مدير التحرير: رانيا عبد الله (الأردن)

***Manager Editor:*** *Rania Abdallah (Jordan)*

| | |
|---|---|
| التدقيق اللغوي: | ***Proofreading:*** |
| د. سامية غشير (الجزائر) | *Dr. Samia Ghechir (Algeria)* |
| د. زهرة الثابت (تونس) | *Dr.. Zahret Al-Thabet (Tunisia )* |

| | |
|---|---|
| أعضاء هيئة التحرير | ***Members of the Editorial Board*** |
| د. هشام داود الغنجة (الجزائر) | *Dr. Hichem Daoud El ghandja (Algeria)* |
| د. محمد صالح جمال (الجزائر) | *Dr. Mohamed Salah Djemal (Algeria)* |
| فريدة روطان (الجزائر) | *Farida Routane (Algeria)* |
| فاطمة الزهرة بوعزة (الجزائر) | *Fatima Zohra Bouazza (Algeria)* |

## الهيئة العلمية

## *Scientific Committee*

| | |
|---|---|
| د. نداء مطشر صادق الشرفة (العراق) | *Dr. Nidaa Mtasher Sadeq (Irak)* |
| د. رشيدة بوجحفة (الجزائر) | *Dr. Rachida Boujdehfa (Algeria)* |
| د. مليكة عقون (الجزائر) | *Dr. Malika Agounne (Algeria)* |
| د. سوهيلة لغرس (الجزائر) | *Dr. Leghars souhila (Algeria)* |
| د. جميل أبو العباس زكير بكري الريان (مصر) | *Dr. Jameel Abu abbass Rayan (Egypt)* |
| د. فؤاد الدواش (مصر) | *Dr. Fouad Al-Dawash (egypt)* |
| د. محمد الشيخ بانن (المغرب) | *Dr. Mohamed Cheikh Banane (Morocco)* |
| د. لؤي خزعل جبر (العراق) | *Dr. Luai K. Ghabr (Irak)* |
| د. أشرف موفق فليح (العراق) | *Dr.. Ashraf Mwafak Falih (Iraq)* |
| د. مادي إبراهيم كانتي (مالي) | *Dr. Mady Ibrahim Kante (Mali)* |
| د. محمد المصطفى بن الحاج (المغرب) | *Dr. Mohamed Mustapha Benelhaj (Morocco)* |
| د. إياد خازر مد الله المجالي (الأردن) | *Dr. Iyad Al majaly (Jordan)* |
| د. أحمد صلحي (المغرب) | *Dr. Ahmed Salhi (Morocco)* |
| د. محمد حسان دواجي (الجزائر) | *Dr. Mohamed Hassane Douadji (Algeria)* |
| د. حاتم بن عزوز (الجزائر) | *Dr. Hatem Benazouz (Algeria)* |
| أ. عربي بومدين (الجزائر) | *Mr. Arbi Boumediene (Algeria)* |
| د. يحي بوزيدي (الجزائر) | *Mr. Yahia Bouzidi (Algeria)* |
| أ. نوح غريب (الجزائر) | *Mr. Nouh Gharib (Algeria)* |
| أ. سمية بادود (الجزائر) | *Mrs. Soumia Badoud (Algeria)* |
| أ. سهام صالحي (الجزائر) | *Mrs. Siham Salhi (algeria)* |
| أ. فاطمة أودينة (الجزائر) | *Mrs. Fatima Oudina (Algeria)* |

# المحتويات

## افتتاحية


- وباء كورونا: الحرب الكلامية بين واشنطن وبكين ... إلى أين؟ فريدة روطان 06


## ملف العدد: الظاهرة الإرهابية في ظل النظام الدولي الجديد


- فقه الإرهاب وتوظيفه السّياسي في ظل النظام العالمي الجديد مصباح الشيباني 10
- تحوّلات الظاهرة الإرهابية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خالد التزاني 30
- صناعة الإرهاب في العلاقات الدولية المعاصرة محمد حومالك 50


## دراسات وأبحاث


- تنامي العنصرية وكراهية الأجانب في أوربا مصطفى عبدي 69
- فلسفة العنف: أنموذج الجماعة الراديكالية الانتحارية كمال العماري 85
- المفاهيم الدينية في قاموس الجماعة المتطرفة (داعش) محمد كشكو 106
- صور العنف الديني في القنوات الفضائية الدرامية عبد العزيز بشارة 128


## دراسة حالة


- خطاب الكراهية على مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن رانيا عبد الله / بركات الزيود 146

# افتتاحيــة

# *Editorial*

# وباء كورونا: الحرب الكلامية بين واشنطن وبكين ... إلى أين؟

**فريدة روطان**[1] ***Farida Routane***

**كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)**

***Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3 (Algeria)***

تُعدّ سرعة تفشي وباء كورونا في العالم محط دهشة جميع الخبراء والمختصين في علم الأوبئة والفيروسات، وأثارت استغراب حتى المراقبين والمتابعين لانتشار هذا الفيروس من عامة الأفراد. وفي ظل هذا الزخم من الترقب ظهرت حرب كلامية بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والصين رافقتها سلسلة اتهامات قويّة يوجهها في كل مرة دونالد ترامب Donald Trump للصين في مؤتمره الصحفي اليومي لخلية أزمته على أنها تُخفي الحقيقة بشأن عدد الوفيات والإصابات من فيروس كورونا، وأن هذا الأخير من صنع مختبر صيني. وقد اعتمد ترامب في ذلك على عدّة حجج، تأتي في مقدمتها قتل الطبيب الصيني الذي تحدث لأول مرة عن هذا الفيروس، وزيارة الشرطة الصينية منزله وطلبت منه التزام الصمت. كما منعت الصين وسائل إعلامها من تغطية الحدث بل أكثر من ذلك طردت صحفيين أمريكيين كانوا متواجدين على أراضيها. ويعتقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن الصين قامت بخداع أمريكا لمدة ثلاثين عاما، واليوم بفضله هو أدركت أمريكا ذلك وتفطنت للخداع الصيني.

لم يكتف ترامب باتهام الصين فقط، بل ذهب إلى توجيه الاتهام لمنظمة الصحة العالمية بالانحياز للطرف الصيني، وأن ما يقوم به فريق ترامب لمواجهة أزمة كوفيد 19 لا تروق لها رغم أن أمريكا تُعتبر أكبر ممول لهذه المنظمة بقيمة فاقت 400 مليار دولار أمريكي. ومنذ بدء أزمة كورونا أنفقت عليها حوالي 32 مليار دولار لكن دون جدوى حسب ما يقوله ترامب. لكن ما يثير التساؤل هنا، أنه ما دام أن الصين تم شيطنتها لهذه الدرجة وبهذه الطريقة الممنهجة، فلماذا لليوم ما يزال العلم الأمريكي الذي يرفرف فوق البيت الأبيض هو Made in china حسب تعبير توماس فريدمان؟

[1] البريد الإلكتروني routane.farida@gmail.com

من جانبها، دافعت الصين عن نفسها ونفت كل اتهامات الولايات المتحدة الأمريكية لها معتبرة إياها تعمل على تسييس الأزمة فحسب؛ وأن الصين قدمت للعالم نموذجا يُحتذى به فيما يعرف "بدبلوماسية الكمامات" حين سارعت إلى إعلان سيطرتها على انتشار الوباء، ومن ثم تقديم وعرض مساعداتها على معظم دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي قبلتها بخجل على حدّ وصف صحفيو "واشنطن بوست" الأمريكية .

تصاعدت حدّة الاتهامات بين القوتين الأمريكية والصينية إلى التنافس لإعلان تجارب للقاحات لكل منهما، فالصين أعلنت عبر وكالة أنبائها "شينخوا" أن سلطاتها وافقت على بدء تجارب أولية للقاحين على البشر، في حين أمريكا ومع كل خرجة إعلامية لفريق ترامب يعلن فيها عن تجارب سريرية لاكتشاف لقاحات ضدّ هذا الفيروس. وفي كل مرة يعمل ترامب على تذكير العالم أن أمريكا قويّة؛ وأنها أقوى دولة صمدت ضدّ هذا الوباء وأنها أكثر دولة قامت بالاختبارات حيث فاقت أربعة ملايين اختبار لحدّ كتابة هذه الأسطر.

يظهر من خلال ما تقدّم ذكره أن صراع القوتين الأمريكية والصينية أبان عن استغلال نيّة كل منهما في استغلال أزمة كورونا. فأمريكا ترغب أن تظهر للعالم أنها متحكّمة في زمام الأزمة، وأنها ما تزال القوة رقم واحد في النظام الدولي ولا تقبل بأن تتراجع صورتها المعهودة أمام العالم. وفي المقابل قامت الصين بتوجيه رسالة للعالم أن الأحادية القطبية ولى عهدها، وأنها اليوم شريكة لا يمكن تجاوزها في الهيمنة العالمية من خلال قوة اقتصادها الصامد إبان أزمة كورونا مقابل تراجع الاقتصاد الأمريكي ونزوله لمستويات لم تبلغها منذ الحرب العالمية الثانية. يحدث هذا رغم أن الأرقام ما تزال تظهر تقدم الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً، لكن لا ينبغي تجاهل مسارعة الصين لتطوير قدراتها العسكرية كذلك فالصين تعمل مؤخراً على إستراتيجية Blue strategy navy لتأسيس قوات بحرية تنافس بها الولايات المتحدة الأمريكية في قادم السنين.

وسط كل هذا السجال الحاد بين الصين وأمريكا، كان لكبار المفكرين آراء متباينة حول ما يحدث اليوم في العالم لكنهم يجتمعون في فكرة أن الجائحة ضربة موجعة لكل اقتصاديات العالم، حيث جاءت على حين غرة من الحسابات السياسية لمختلف القوى العالمية. ومن أبرز هؤلاء المفكرين نجد المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي Noam Chomsky الذي وصف جائحة كورونا بأشدّ صدمات العصر؛ كما حذّر من التسابق باتجاه الكارثة التي يجري نحوها العالم، وحذّر كذلك من التبعات

الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة الناتجة عم انتشار الوباء. أما في ما يخص تصرفات واتهامات ترامب اليومية للصين وقراراته المتأخرة بشأن انتشار الفيروس في أمريكا، علّق عليها تشومسكي بقوله: "إن إعادة انتخاب ترامب للمرة الثانية يُعدّ بمثابة كارثة".

علاوة على ذلك، أشار الفيلسوف الأماني يورغان هابرماس Jurgen Habermas أنه لا توجد أيّة جدوى للاتحاد الأوروبي إذا لم يرغب بتجاوز الأزمة، و ركزّ في حديثه على النواة الصلبة الأوروبية والتي اعتبرها هي وحدها القادرة على تقديم حلول ملموسة للمشاكل القائمة. وأكّد أن الوقت اليوم هو لمكافحة النيوليبرالية؛ كما طرح فكرة إنشاء صندوق كورونا، تقوم بتمويله 27 دولة العضوة في الاتحاد الأوربي من أجل تخطي التبعات الناتجة عن انتشار الجائحة.

وفي الأخير، يظهر أن الصين تسعى جاهدة لتقاسم أمريكا في الزعامة الدولية، لكن أمريكا لا تريد أن تقاسمها دولة أخرى في ذلك. ووسط هذا التنافس في الريادة الدولية لما بعد كورونا، هناك الفرد العالمي الذي ينتظر جرعة أمل للتوصل للقاح فعّال ينقذ حياته وأمنه الصحي للحدّ من انتشار هذا الفيروس الذي حصد أكثر من 212 ألف وفاة، وأكثر من ثلاثة ملايين إصابة عبر العالم إلى غاية كتابة هذه السطور. ويومها فقط مكتشف لقاح هذا الفيروس هو الذي سيعتبره الفرد العالمي منقذاً للبشرية وسيحفظ اسمه لأجيال قادمة؛ ويومها فقط المنتصر في معركة كورونا هو الذي سيكتب تاريخ هذه الحقبة كما شاء وأراد.

# ملـف الـعـدد

## الظاهرة الإرهابية في ظل النظام الدولي الجديد

## *The Terrorist Phenomenon Under the New International Order*

# فقه الإرهاب وتوظيفه السّياسي في ظلّ النّظام العالمي الجديد

***The jurisprudence of terrorism and its political employment in light of the new world order***

**د.مصباح الشيباني**[1] ***Dr . Mosbah Chibani***

**مركز الدّراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (تونس)**

***Center for Economic and Social Research and Studies (Tunisia)***

**ملخص:** تعدّ ظاهرة الإرهاب في مختلف أبعادها وتجليّاتها، من أهم الظّواهر التاريخية المشكّلة لديناميكية العلاقات والنّزاعات بين الشّعوب والدّول؛ ولم تخل منها أيّة أمّة أو حضارة بشرية منذ وجد الإنسان على الأرض، ولا تقتصر على دين أو ثقافة، وإنّما هي ظاهرة عالميّة. ولكن، منذ نهاية الحرب الباردة أخذت هذه الظّاهرة أبعادًا جديدة، وأصبحت توصيفاتها أكثر غموضاً والتباسًا سواء عند عامّة النّاس أو نخبهم؛ وباتت تشكّل بالنّسبة إلى بعض الدّول إحدى الآليات السيّاسية المهمّة في إعادة بناء أسس النّظام العالمي الجديد وهندسة مساراته، خاصّة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

**كلمات مفتاحية:** فقه الإرهاب، السّياقات التاريخية، النّظام العالمي، الحرب الباردة.

***Abstract:*** The phenomenon of terrorism, in its various dimensions and manifestations, is considered one of the most important historical phenomena that shape the dynamic relations and conflicts between peoples and States. No nation or human civilization has escaped them since man was found on the ground, nor is it limited to a particular religion or culture, but rather is a global phenomenon. Since the Cold War, this phenomena have taken on new dimensions, and its descriptions have become more mysterious, whether among the general public or their elites and for some countries it has become one of the important political mechanisms in rebuilding the foundations of the new world order and engineering its tracks, especially after the events of September 11 ,2001.

***Key words:*** Jurisprudence of terrorism, historical contexts, world order, the cold war.

[1] البريد الإلكتروني chibani.mosbah@gmail.com

## مقـدّمة

لا شكّ أنّ ظاهرة التطرّف والإرهاب بمختلف أشكالها وتعبيراتها قد اجتاحت جميع مناطق العالم، وبدأت تشكّل خطرا على السّلم والأمن الدّوليين، وأثّرت سلبا في استقرار عديد الدّول وباتت تهدّد وحدة شعوبها وتستنزف مواردها المالية والبشرية. كما تُعدّ ظاهرة الإرهاب من أهمّ القضايا الأكثر حضوراً واهتمامًا في الرّاهن الدّولي؛ وقد شغلت هذه القضية عددًا كبيرًا من الكتّاب والباحثين، وحظيت بالاهتمام من قبل مختلف الأوساط السّياسية والمنظّمات الإقليميّة والدوليّة ومن المؤسّسات البحثية؛ فكانت محور نقاش لعديد النّدوات والملتقيات ـ الوطنية والدوليّة ـ خلال السّنوات الماضية. كما نالت هذه الظّاهرة حظّها في الخطاب الإعلامي حتى باتت موضوعا مركزيا ضمن اهتماماتها اليومية.

لقد تميّزت بعض الكتابات حول ظاهرة الإرهاب خلال السّنوات الماضية، إمّا بعدم الموضوعية في التّشخيص والتّحليل، أو بغياب الوجاهة العلميّة في طرق المعالجة. لهذا، نهدف من خلال هذه الورقة إلى محاولة تشخيص هذه الظاهرة السّياسية القديمة–الجديدة، ونقلها من إطارها العام المجرّد إلى مستوى الموضوع المعرفي والعلمي الواقعي دون الادعاء بتقديم تفسيرات أو إجابات نهائية ومطلقة؛ إنّما هي محاولة في التّنقيب السّوسيولوجي في فقه ظاهرة الإرهاب في العالم، لفهم أسباب انتشارها وضبابية توصيفاتها وجرسيّة إيقاعاتها، خاصة في السّاحتين العربية والإسلامية. فكيف انتقل الإرهاب، في تاريخنا المعاصر، من الحالة الشّاذّة والمعزولة إلى مستوى متقدم من الهيكلية في بنية نظام العلاقات الدّولية؟

## أوّلاً: المعايير المنهجية السّوسيولوجية في دراسة ظاهرة الإرهاب

من المعايير المنهجيّة السّوسيولوجية التي ينبغي الالتزام بها في دراسة ظاهرة الإرهاب ولفهم خصائصها ومعرفة أسبابها وأهدافها، ينبغي اعتماد المقاربة الاجتماعية الدينامية في دراسة ظاهرة الإرهاب ضمن تشكّلاتها الجديدة لكي نتمكن من أن نحفر في عمق المسارات والتطوّرات والتحوّلات التي شهدتها هذه الظاهرة عبر مختلف تعبيراتها (العنفيّة والنّاعمة)، وفي مختلف أبعادها السياسية والاجتماعية والدينية في إطار علاقتها بالبيئات المنتجة لها سواء على المستوى المحلي أو الدّولي. وكذلك ضرورة اعتماد المقاربة التحليلية الشاملة لأبعاد هذه الظّاهرة، وأن نتجاوز عمليّة التّنميط أو "النّمذجة" المسبقة لها والتي أدّت إلى تناولها كظاهرة مفصولة عن التحوّلات الجيوسياسية الرّاهنة في

المنطقة العربية وفي العالم كلّه. وقد أدّت المقاربة التجزيئية في دراسة ظاهرة الإرهاب إلى إفراغها من مضامينها الجوهرية السّياسية والاقتصادية والثقافية والإعلاميّة، وتم إخراجها من سياقاتها التاريخية، فكانت نتائج أغلب الدّراسات فيها إمّا موجّهة أيديولوجيا أو تفتقد إلى الموضوعية والوجاهة العلميّة.

إنّ الوعي بأصول المفاهيم والمصطلحات ومصادرها وتاريخ ميلادها، يُعدّ شرطا ومدخلا منهجيا رئيسا لتضييق دائرة الخلاف في طرق استخدامها في الدراسات العلميّة، لأنّه عادة ما تكون أسباب الخلافات بين الباحثين ومختلف مستخدميها تعود إلى جهلهم بأصول هذه المصطلحات؛ فأصبح مصطلح "الإرهاب"، مثلما يذهب البعض، إحدى أدوات الصراع وأقنعته الفكرية لشرعنة المشاريع السياسية في المنطقة العربية وفرض الهيمنة عليها طالما أنّه تتوفّر فيها "القابلية للاستعمار" على حد تعبير المفكر الجزائري "مالك بن نبي". لهذا، ينبغي علينا تجنّب المقاربات التعميميّة والتجريديّة للمفردات والمفاهيم السياسيّة، والنّعوت للأحداث والظّواهر الاجتماعيّة قبل القيام بعملية استقراء وتأهيل وتوطين لها في منطقتنا.

إذًا، من المسلّمات المنهجية السّوسيولوجيّة هي أنّ كل دراسة لأيّة ظاهرة اجتماعيّة تعتمد على معطيات مجرّدة أو معلومات معزولة عن سياقاتها التاريخية والمكانية تظلّ ناقصة وغير موضوعيّة. لهذا، ينبغي علينا موْضَعة هذه المعارف والمعطيات ضمن سياقاتها الزّمانيّة والمكانيّة لكي تكون الدّراسة ذات وجاهة في التّشخيص العلمي، وموضوعيّة في عملية التوصيف ومصداقية في التّحليل. فقد أشار عالم الاجتماع الفرنسي "إدغار موران" (Edgard Morin) إلى أن التطور المعرفي لم ينتج أبدا مزيدا من التجريد بقدر ما اتجه نحو مزيد من موضعة المعارف داخل سياقاتها؛ فالسّياق هو الذي يحدّد شروط دمج المعارف وحدود صلاحيتها".[1] ومن شروط فهم تشكّلات ظاهرة الإرهاب، هو الانطلاق من معاينة البيئة – الإقليمية والدوليّة – الحاضنة لها حتى نعرف العلاقة الجدلية بينها وبين تعبيراتها المختلفة في بعديها الزّماني والمكاني. فعدم أخذ السّياقات المكانية والزمانية وتحولاتها في الاعتبار، قد يؤدي إلى حدوث تداعيات كبيرة، وإلى سوء فهم أسباب هذه الظاهرة وأهدافها الحقيقية.

لذلك، فإنّ قراءة السّياقات المكانية والزمانية المنتجة للأفعال الإرهابية والعنفية ودلالاتها، تشكّل عاملا مهما في فهم الظاهرة الموصوفة، ومعرفة دلالات المعنى العام لها، وأسباب تعدّدها وتغيّرها من

[1] إدغار موران، **المعارف السبّع الضرورية لتربية المستقبل**، ترجمة: عزيز لزرق، منير الحجوجي، ط.1 (الدار البيضاء: دار توبقال للنّشر، 2002)، ص26.

بلد إلى آخر. ونعتقد أنّ هذه القاعدة المنهجية وضمن الرؤية التاريخية – الجدلية سوف تمكّننا من التّمييز بين الأشكال المختلفة للعنف اليومي المنتشر في المجتمع، وبين الإرهاب باعتباره سلوكا جماعيا ومنظّما له أهداف محدّدة (سياسية، اجتماعية، ثقافية، رمزية)، سواء كان في شكل ممارسات عُنفية ظاهرة أو أنشطة إرهابيّة ناعِمة.

## ثانيا: في التباسات مفهوم الإرهاب واستخداماته

ساهمت النّهضة العلمية والتقنية الحديثة في تطور المصطلحات لكي تعبّر عن مستجدّات المعرفة وتطور مفاهيمها، لكن نتيجة كثرة استخدام بعض المصطلحات السّياسية في العقود الماضية، في المواضع المُناسبة وغير المناسبة، أدّى بها إلى الابتذال وفقدان معناها الحقيقي، بل تحوّلت إلى شكل من أشكال التآمر على معناها ودلالاتها الاشتقاقية الأصليّة. في منطقتنا العربية يكاد يفقد مصطلح "الإرهاب" في القاموس السّياسي وفي الخطاب الإعلامي صدقيته نتيجة كثرة تحريفاته وسوء استخداماته في غير مواضعه أحيانا، وضمن سياقات متعارضة أحيانا أخرى. لهذا، ينبغي علينا أن نلتزم في استخدامنا لهذا المفهوم في كتاباتنا بالأسس العلميّة وضوابطها المنهجية الدّقيقة وفق خصوصية واقعنا الاجتماعي والسّياسي العربي والإسلامي، وليس بحسب الرّؤى التجريدية الأوروبية والأمريكيّة وواقع مجتمعاتها.

لا تستطيع الخطابات السياسية العامّة للحكومات أن تكون مرجعًا يمكن الاستئناس به واعتمادها كمنطلق لفهم أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب في العالم ومعرفة أهدافها، لأنّ أغلب ما نشر أو ما كتب في قضيّة الإرهاب لا يتعدّى ملامسة لبعض جوانبها السطحيّة أو محاولة لطمس حقيقتها الواقعيّة. لهذا، ينبغي علينا أن ننطلق من بديهة منطقيّة وهي أنّ "الإرهابيين يُصنعون ولا يُولدون".[1] كما أنّهم غالبا ما يكونون ضحايا إمّا للتطرفيّة السّياسية ولاستبداد الأنظمة الحاكمة أو نتيجة للتّهميش الاجتماعي والتّفقير الاقتصادي، وبذلك يتمّ تجنيدهم وتوظيفهم لأغراض دينيّة وسياسيّة أو اقتصاديّة في إطار سياقات النّزاعات الدوليّة. ولكلّ عمل إرهابي أسبابه ودوافعه وسياقاته، فأحداث 11 سبتمر 2001 مثلاً، لم تأت من فراغ، بل وقعت مثلما يذهب عديد المختصين في قضايا الإرهاب ضمن

[1] كاس ر. سينشتاين، **الطريق إلى التطرف: اتحاد العقول وانقسامها**، ترجمة: سميحة نصر دويدار، ط.1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص16.

إطار تاريخي شهد فيه العالم تغيّرات مهمّة بعد الحرب الباردة، من أهمّها تشكّل النّظام العالمي الجديد القائم على القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

تؤكّد المقاربة النفسية–السوسيولوجية على أنّ الإرهابي لا يولد بالضّرورة إرهابيّا، وإنمّا يصبح كذلك بفعل عوامل بيئيةّ واجتماعية وسياسية ودينية وثقافية. ولهذا، ينبغي دراسة هذه الأسباب وتفاعلاتها الداخلية والخارجية التي تساعد على إنتاج هذه الظاهرة أو تدفع إليها، سواء بشكل مباشر وخشن، أو بشكل خفي وناعم، أي لابد من دراسة هذه البيئات (السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها) التي تهيّئ الشّباب وتدفعهم إلى اعتناق الفكر المتطرّف والانخراط في المنظّمات الإرهابية.

ولاشكّ أن ثقافة التعصّب وعدوانيّة "الأنا" تجاه "الآخر" كانت ظواهر متفشّية في الاجتماع البشري عبر التاريخ، كما أن ممارسة الإنسان للعنف ضد أخيه الإنسان ليس سلوكًا طارئا في حياة المجتمعات، بل هو سلوك بيولوجي واجتماعي وديني وثقافي مترسّخ في نفسية الإنسان منذ الوجود. والعلاقة بين التطرّف على مستوى الفكر ونتائجه العملية الإرهابية ليست مباشرة ولا حتمية، بل تخضع إلى تأثيرات وعوامل ووسائط متعدّدة. من هذه العوامل ما يتعلق بالقيم التي تشبّع بها الفاعل ذاته في تنشئته، سواء كان فردا أم جماعة؛ ومنها ما يتعلق بالظروف الموضوعية المحدّدة للموقف أو السّياق العام الذي يوجد فيه الفاعل".[2] وإذا تابعنا تاريخيّة ظاهرة الإرهاب في مدلولها المعاصر، ومن منظور سياسي واجتماعي مقارن، سوف نجدها ظاهرة اجتماعيّة عامة لا تنحصر في أتباع دين معيّن أو طائفة أو مذهب محدّد، لأنّ "رسالة الأديان ومقاصدها الكليّة تتلخّص في إشاعة السلم والتّراحم والمحبّة بين النّاس، والسّعي لتجفيف منابع العنف والعدوانيّة والتعصّب".[3] فالديانات السماويّة والوضعيّة كلّها ظواهر ثقافية وطقوسية وتعبدية واكبت تاريخ البشرية منذ وجودها. والإنسان كائن متديّن وإن تباينت تعبيراته عن تديّنه، واختلفت تجليات الدّين ومظاهره في حياته الخاصّة والعامّة.

لم تعد العمليات الإرهابية محدودة في الزّمان أو في المكان، كما لا تقتصر في أهدافها على الاغتيالات لبعض الشخصيات السّياسية أو في استهداف بعض الجماعات دون غيرها، أو في القيام

[1] أنظر: توماس فريدمان، **العالم في عصر الإرهاب**، ترجمة: محمد طعم (بغداد: منشورات الجمل، 2006).

[2] العياشي عنصر، «العولمة والتطرف: نحو استكشاف علاقة ملتبسة،» **سياسات عربية**، العدد21 (يوليو 2016)، ص ص7–25.

[3] «الإرهاب وبناء العنف مرض،» **قضايا إسلامية**، العدد36/35 (ربيع / شتاء 2008)، ص9.

بتفجيرات مرعبة واحتجاز عدد من الرّهائن من أجل الابتزاز السّياسي أو المالي للضحايا؛ وإنمّا أصبحت ظاهرة "مُمأْسَسة" وخاضعة إلى ضوابط تنظيميّة تستهدف القيام بعمليات القتل (الذّبح) والتّدمير والإبادة الجماعيّة؛ وتموّل من أكثر من مصدر أو جهة وتنتشر أذرعتها في كلّ مكان، وبات الإرهابيون يستخدمون في عملياتهم أحدث الأجهزة والوسائل والأسلحة والتقنيات ووسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة. وتتدخّل بعض القوى الدولية الرّسمية في توفير الموارد المالية واللّوجستيّة لتوسيع رقعة هذه الظاهرة، من أجل احتضان هذه الكتل البشرية وتوظيفها بحسب دقّات أجراس الأحداث العالميّة والتحكّم في اتجاه مساراتها.

لقد تغيّرت فقهيّة هذه الظّاهرة وخلفياتها السياسيّة؛ فانتقلت أنشطتها من حالة السريّة إلى الحالة العلنيّة. ومنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، أصبح الإرهابيون يستخدمون شبكة الإنترنت كمركز توزيع ومكتبة ومنصّة لتبادل المعلومات والتّعبئة والترويج للكتب والتّسجيلات الصوتيّة والبصرية. وقد نشر "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" كمّاً هائلاً من الوثائق تكشف عن بنيته التنظيميّة وأهدافه وعملياته الإرهابيّة بين عامي 2003–2004، ممّا جعله أكثر جماعة إرهابية عالميّة وثّقت أنشطتها على مرّ التاريخ المعاصر".[1]

تعدّ المرحلة الرّاهنة، مثلما يذهب أغلب الخبراء الدّوليين، شديدة الخطورة في تاريخ الأمن والسّلم الدّوليين في العالم"، حيث تحوّل فيها الإرهاب الدّولي المنظّم (عمليات القتل والتخريب وتهديد اقتصاديات الدّول) إلى مشروع استثماري مدرج ضمن السّياسات الرّسمية لبعض الدّول الغربية الاستعمارية.[2] وأصبح "الإرهاب المُعولم" ذا طابع مركّب ومنظّم؛ إذ تعمل خلف قناع "الحرب ضد الإرهاب" 26 هيئة حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية وتنسق إدارة المخابرات المركزية هذه العملية. والأهم من ذلك تعدّ الوسيلة الرئيسة في أيدي من يغذّي الإرهاب الدّولي".[3] وأصبحت المنظّمات الإرهابيّة من أحدث الأساليب الحربيّة "النّاعمة" التي تستخدمها هذه الدّول في إطار نزاعاتها

[1] توماس هيغهامر، **الجهاد في السعودية: قصّة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب**، ترجمة: أمين الأيوبي، ط.1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2003)، ص25.

[2] خليل علي حيدر، «العنف والتطرف الديني في العالم العربي،» في: مجموعة مؤلفين، **ظاهرة العنف والتطرف**، مجموعة الأبحاث والمناقشات (منتدى التنمية، ماي 1996)، ص ص 9 . 55.

[3] ف. ف. بيتروسينكو، **البيت الأبيض وأسرار المخابرات الأمريكية**، ترجمة: ماجد علاء الدين، ماجد بطح، ط.1 (دار الأدهم، 1986)، ص7.

الدّولية للقتال نيابة عن جيوشها النّظاميّة، وتوظيفها سياسيا واقتصاديا من أجل إرباك اقتصاديات الدّول النّامية والفقيرة، أو لإذعان أنظمتها السياسية ولإخضاع شعوبها، واستغلال ثرواتها مثلما يحدث اليوم في منطقتنا العربيّة والإسلاميّة.

إذًا، يشهد العالم عموما ومنطقتنا العربية والإسلامية خصوصا، حالة من السّيولة لظاهرة العنف وإعادة تشكّلها وتقسيمها جغرافيا منذ أن بدأت تهيمن على المشهد السّياسي العربي والإسلامي جماعات وأحزاب تستخدم الدّين وسيلة للصّعود السّياسي في الدّولة وللوصول إلى السّلطة، وتغلب على الحس التديّني السّاذج لدى عدد من الشّباب، فتروّج بينهم أفكارا تبثّ ثقافة الكراهيّة ومعاداة "الآخر" (الدّاخلي والخارجي). وأصبح الاشتغال على مفهوم "الإرهاب" يتنزّل في إطار إستراتيجية الدّول الغربيّة في إعادة تبيئة المناخات العربية "العدائية" وشرعنة الحروب فيها بالوكالة، سواء ضد بعض الأشخاص والرّموز السياسية (رؤساء الدّول) ومنظمات المقاومة للاستعمار(في فلسطين ولبنان خاصّة)، أو من أجل استهداف الأنظمة السياسية التي تقف ضد مصالح الدّول الأوروبية وأمريكا في المنطقة. وكانت هذه الإستراتيجية ومازالت، تمثّل إحدى السّمات الرئيسة المميزة لكل أيديولوجيات هذه الدّول التي استغلت حالة التشتّت في المنطقة العربية والإسلاميّة من أجل إعادة فرض هيمنتها عليها.

تشير بعض المصادر التاريخية، كيف أنّ وحشيّة الحروب الصليبية و"خطابها المقدّس"، الذي كان يجرّد العدو من إنسانيّته، هو الذي كان في الوقت نفسه يمثّل وقودًا لاستمرارها، وما صاحب تلك الحروب من احتقار للإسلام نفسه".[1] لقد كان شعار "الحرب على الإرهاب فضفاضا" ومفتوحا سمح للرّئيس الأمريكي السّابق "جورج بوش الابن" استعمال الكثير من الصّلاحيات لشن حروب غير قانونية ولا أخلاقية على العراق (2003)، تتعارض مع جميع المواثيق الدّولية الصادرة عن الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدّولي؛ نتجت عنها فوضى وحالة من التّفتيت للمنطقة العربية بشكل غير مسبوق. ومثلما أشار الكاتب الأمريكي "إيبيغل إيسمان" في إحدى مقالاته المنشورة على موقع "معهد أبحاث المشروع الاستقصائي حول الإرهاب"، كيف أنّ الإرهاب مفهوم عميق استطاع تشكيل السّياسة الدّولية في مختلف بقاع الأرض لعقود، وازدادت فاعليّة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[2]

[1] ماثيو كار، **الدّين والدم: إبادة شعب الأندلس**، ترجمة: مصطفى قاسم، ط.1 (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013)، ص73.

[2] Abigail R. Esman, «What Exactly Is Terrorism? Why Words Matter,» in: Special to IPT News (March 26, 2018).

## ثالثا: الإرهاب في ظلّ السّياقات الإقليميّة والدوليّة الرّاهنة

عندما نعود إلى التاريخ البشري، وفي إطار البحث في محدّدات الصّراعات والحروب الحديثة، نلاحظ من الناحية المنهجية، أنّه وقعت عديد التّشويهات للحقائق التي أُخْفِيت بها أحداث تاريخية عظيمة الأهمية من أجل التحكّم في مسارات المجتمعات منذ عصر الإمبراطوريات إلى اليوم. والمسألة الأكثر صعوبة في راهن العلاقات الدوليّة الجديدة التي تتّسم بالاضطراب، ومع التطور التكنولوجي "السّيبراني"، امتلأت اللقاءات التلفزية والمدوّنات الالكترونية بالأخبار الزّائفة التي تستهدف نشر الفوضى، حتى أنّه في المشاهد الإعلامية حول الإرهاب، وفي صخب العناوين الرئيسة التي تبث كلّ يوم وكلّ ساعة أحيانا، نادرا ما نتمكّن من معرفة طبيعة الأحداث واتّجاهها ومآلاتها في المستقبل.

### 1. فِقْه الإرهاب العالمي ما بعد الحرب الباردة

مع انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، برزت على السّاحة العربية والعالمية عدّة تحوّلات أثّرت في توجيه السّياسة الاستعمارية الغربية نحو الاهتمام أكثر بالمنطقة العربية والإسلامية، ومن أبرز هذه التحوّلات نذكر: انحسار مساحة النّضال والمقاومة الجماهيرية وكل أشكال حركات التحرّر ضد الدّول الغربية الاستعمارية أكثر ممّا كانت عليه في فترة الحرب الباردة التي كان فيها الاتحاد السوفياتي داعما رئيسا لها خاصة في منطقتنا العربيّة. وكان من نتائج الحرب الباردة كذلك خروج دول أوروبا الشرقية منهكة اقتصاديا وعسكريا وبشريا، ودخولها للعالم الرأسمالي، فاستغلت أمريكا ضعف هذه الدّول وشعورها بحاجتها الماسة إليها، ثم انخراطها في الاتحاد ألأوربي والحلف الأطلسي، الذي كان أساسًا لموضعتها تحت مظلّتها بالطّريقة التي تريدها"،[1] بدعوى مواجهة "الخطر الإسلامي"؛ ولكن في حقيقتها إستراتيجية استعمارية من أجل الهيمنة على ثروات دول المنطقة.

ولمّا خسرت الجيوش الاستعمارية وجودها التقليدي والمباشر في المنطقة العربية والإسلامية، بدأت تبحث عن البديل في رسم مستقبل هذه المنطقة وفق مصالحها وبآليات متعدّدة عنفيّة أحيانا(عسكريّة) وناعمة أحيانا أخرى (عبر الوكلاء). لذلك، يتم استخدام الإرهاب للتستّر على حقيقة الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية؛ وتم اللجوء فيها إلى استعمال المفردات المناسبة لتشويه الحقائق والتغطية على أهداف الدول الغربية الاستعمارية والجيواقتصادية وسياسية (السّيطرة على

[1] عدنان عويد، **معوقات حركة التحرر العربي في القرن العشرين**، ط.1 (سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، 2002)، ص253.

ثروات المنطقة، والتحكم في أسعار الطاقة، وبناء القواعد العسكرية)، من أجل ضمان سطوتهم على المنطقة إلى ما لا نهاية.

حدّد الكاتب الصحفي الأمريكي "توماس فريدمان" (Thomas L. Friedmann) في كتابه "العالم في عصر الإرهاب"، ثلاثة عوامل متداخلة ومؤثّرة في بعضها البعض في إنتاج ظاهرة الإرهاب منذ نهاية الحرب الباردة، والتي من دونها لا يمكن فهم ظاهرة الإرهاب لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وهذه العوامل بحسب الكاتب هي: العامل الأول هو بداية انهيار حالة الدولة الأمة وتفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وما نتج عنها من توتّرات وتضارب في المصالح بينها وبين أعدائها وحلفائها في الوقت نفسه. والعامل الثاني يتمثّل في علاقة الدّولة الأمة بالسّوق الاقتصادية والمالية العالمية التي يسيطر عليها المستثمرون الخواص (وول ستريت، هونغ كونغ، ولندن وفرانكفورت)، فأصبحت لهذه الأسواق تأثيرات جبارة وفورية على كيانات الدّولة الأمة إلى درجة إسقاط زعماء حكومات بعض الدّول".[1] أما العامل الثّالث، الذي يراه الباحث الأهمّ لفهم أحداث 11 سبتمبر 2011، فهو عامل داخلي يتمثّل في علاقة الأفراد و"جماعات الضّغط" الدّاخليّة (الشركات الخاصة واللوبيات المالية والاقتصاديّة وغيرها) بكيان الدّولة الأمة، فهذه الجماعات أصبحت لها القدرة على النّشاط والتأثير في السّاحة العالمية بكل جدوى وفاعلية دون الخضوع إلى سيادة الدّولة وقوانينها.

يمكن القول أنّه لا يمكننا فهم هذه الظاهرة وتشكّلاتها الجديدة (ومنها أحداث 11 سبتمبر 2001) إلاّ إذا نظرنا في كل هذه التحولات والوقائع التاريخية والأشخاص والهيئات في سياق تفاعلها الجدلي، وضمن الترابط بين أطرافها الثلاثة معًا. فأحداث 11 سبتمبر لم تأت من فراغ، بل وقعت ضمن إطار إعادة بناء النظام العالمي الجديد. هذا النّظام ذو الواحديّة القطبيّة غير قادر على تفسير كل شيء لكنّه قادر على ربط أكثر من حدث في أكثر من مكان وفي أوقات مختلفة؛ وهذا النظام الذي جاء على أنقاض "الحرب الباردة" لا يمكن فهم ظاهرة الإرهاب العالمي إلاّ من خلاله.

لقد بدأت أنشطة التوسع قبل تفكّك الاتحاد السّوفياتي مع غزو العراق للكويت 1990، ثم مع إراقة الدماء والمجازر البشرية المأساوية في الصومال عام 1991، ومجازر حرب البوسنة 1992، والإبادة الجماعية على أسس عرقية في رواندا عام 1994. وإن هذه الحالة من "عدم الاستقرار الجديد"

[1] اعتماد الحصار الاقتصادي والمالي والعسكري ضد أنظمة الدّول مثلما تم مع الرّئيس المنتخب سوهارتو من الحكم في إندونيسيا عام 1998.

أعطت الدول الغربية الاستعمارية شرعية استخدام جيوشها ومخابراتها كأدوات للقمع تحت عنوان "حق التدخّل السّريع" من أجل حماية مصالحها في مختلف أنحاء العالم.[1] كما اعتمدت وزارة الخارجية الأمريكية منذ عام1947 المخابرات كآلية للضغط والرّصد، إلى جانب التجسّس والتخريب واستخدام العنف والإرهاب لمقاومة تقدّم الدّول وسلب الشّعوب حقوقها وحرّياتها.[2]

ولعلّ المثال الأكثر وضوحًا في انتهاك الشرعية الدولية وتحت شعار "محاربة الإرهاب"، ما قامت به الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفائها منذ عام 1991 في الحرب على العراق ومحاصرتها اقتصاديا. وبهدف تحقيق الهيمنة على العالم وعسكرة العلاقات الدولية تحت مسميّات مختلفة: نشر حقوق الإنسان والديمقراطية، مقاومة الإرهاب وغيرها، قام "الحلف الأطلسي" بالتدخّل في أفغانستان عسكريا عام 2001، ثم غزت الولايات المتّحدة وحليفتها بريطانيا بعد ذلك العراق عام 2003 في تعارض تام مع الشرعيّة الدوليّة، وفي اعتداء سافر على مهام "مجلس الأمن الدّولي".

يذهب البعض إلى أن الحرب الباردة ساهمت في تجميد العديد من النزاعات الوطنية والإقليمية والدولية الخطيرة.[3] وقد لخّص "مايكل سميث"، (ضابط استخبارات عسكري أمريكي سابق)، في العام 1996 نظرة مجتمع الجواسيس، حيث يقول: "أدّى زوال "حلف وارسو"، الذي رآه العديد من الناس كمؤشّر على نهاية الجاسوسية، إلى زيادة الحاجة إلى الاستخبارات، لأنّ الدّيمقراطيات الحديثة الهشّة مهدّدة بالغرق مرّة أخرى في الشمولية، وستباع المواد النوويّة المخصّصة لصناعة الأسلحة في السّوق السّوداء، وستتحوّل بلدان العالم الثالث التي كانت القوى العظمى التي ترعاها وتبقيها تحت السّيطرة إلى بلدان مستقلة وخطيرة".[4]

---

[1] في 18 جوان 1948 اتخذ "مجلس الأمن القومي" الأمريكي قرارا رقم 2/10، يقضي بتأسيس منظمة لتنفيذ العمليات التخريبية وفق الآراء النموذجية المعادية للاشتراكية والشيوعية. وأعلن أن الهدف الأساسي للحرب السرية هو الاتحاد السوفياتي. وعدّد هذا القرار أشكال العمليات التخريبية السرية "الدعاية والحروب الاقتصادية والعمليات المباشرة بما في ذلك التخريب والتخريب المعاكس والتفجير، إجراءات الانسحاب، عمليات التخريب ضد الدول المعادية بما في ذلك دعم مجموعات المقاومة السرية، وكذلك دعم العناصر المعادية للشيوعية في دول "العالم الحر" المعرّضة للتهديد". أنظر، ف.ف. بيتروسينكو، مرجع سابق، ص56.

[2] في 15 سبتمبر 1947 وقّع الرئيس الأمريكي "ترومان" قانون الأمن القومي، الذي خصصّت فيه المادة 108 لتأسيس إدارة المخابرات المركزية.

[3] أنظر: ستيفن غراي، **أسياد الجاسوسية الجدد**، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، ط.1 (د.م: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016).

[4] المرجع نفسه، ص32.

وفي ذكرى احتفال "حلف شمال الأطلسي" (NATO) بخمسينية تأسيسه في 15 جوان 1999، (في واشنطن)، وتحت شعار من أجل "البحث في مهامه الجديدة"، تحوّل هذا الحلف من موقعه الأصلي باعتباره تجمعا إقليميا عسكريا، لردع خطر "شرقي" بحسب المعيار السّياسي والعسكري لقاموس الحرب الباردة، إلى قوّة إقليميّة منفردة وأداة قمع عسكرية، تستهدف أساساً ترسيخ الهيمنة المباشرة على العالم باسم محاربة الإرهاب. وهكذا، تمكّن "الحلف الأطلسي" من تفكيك ثوابت الشرعيّة الدولية وانتهاكها بشكل صريح في عديد المناسبات. وتجلّت مظاهر هذه الانتهاكات منذ أن اعتمد القوّة لتغيير الأنظمة السّياسية والتحكّم في مصير الشّعوب دون وجه حقّ. ونتيجة سقوط نظام القطبيّة الثنائية، اختلّ التوازن الدّولي وانهارت مبادئ الشرعيّة الدولية".[1]

ولتحقيق هذه الإستراتيجية الجديدة وضمان نجاحها، استنجدت الدّول الغربيّة بزعامة الولايات المتّحدة الأمريكية ببعض الكتابات والأحاديث والخطب السّياسية، وجنّدت من أجلها المنابر الإعلامية، فوجّهت الاتهامات لقوى المقاومة العربية. كما اتّهمت أنظمة بعض الدّول العربية والإسلامية بالإرهاب، بينما لم يذكر إرهاب دولة الكيان الصهيوني"إسرائيل" في هذه "العاصفة" ولو عَرضًا أو خطأً، وذلك في إطار خطة استعمارية محبوكة بدقّة من قبل صنّاع الإرهاب وممولّيه وحاضنيه الفعليّين، من داخل المنطقة العربيّة ومن خارجها، من أجل إخفاء الحقائق والأهداف. ويذكر البعض،[2] أنّ قسم الحرب النفسية في البنتاغون قد أسند لشركة أمريكية إسمها SAIC قبل غزو العراق مهمّة إعداد "فريق الردّ السّريع" الإعلامي؛ ويتكون من خبراء أمريكيين في الإعلام وفي الحرب النفسية والاستعانة بمذيعين عراقيين يدينون بولائهم للجيش الأمريكي، من أجل تمهيد الأرض أمام قوات الغزو قبل 2003 وفي أثنائه وبعده.

لقد تمكّنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، منذ نهاية الحرب الباردة، من أن تحتفظ بنفوذها على العالم، كما ساعدتها على احتواء السّياسات المستقلة والحركات العمالية والأنشطة الشعبية في أغلب الدّول، وقد شاركتها في ذلك النّخب المحلية. لقد اخترعت الأخطار بأوهى البراهين دون أن تكون قابلة للتصديق إلاّ قليلا في أحسن الأحوال. ومن جهة أخرى قوبلت بعض الأخطار

[1] من أمثلة هذه الانتهاكات احتلال دول ذات سيادة (أفغانستان، العراق، ليبيا، اليمن) تحت عناوين ومبررات متعدّدة وبأساليب مختلفة.

[2] نيثان غردلز، مايك ميدافوي، **الإعلام الأمريكي بعد العراق: حرب القوّة النّاعمة**، ترجمة: بثينة الناصري، ط.1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص13.

المحتملة التي لا تخلو من خطورة بالتجاهل".[1] ألم يخاطب بوش الأمريكيين والعالم في 20 سبتمبر 2011 قائلا: "إنّ حربنا على الإرهاب تبدأ بالقاعدة، لكنها لا تنتهي عندها"؛ ثم أعلن انطلاقة ما سميّت بـ"الحملة الدولية على الإرهاب"، فكانت نتائج هذه الحملة بعد خمسة عشر عاما أكثر تدميرا وانتهاكا لحقوق الإنسان، وجاءت بنتائج عكسية لما تمّ الإعلان عنه. إذ تؤكّد الإحصائيات الحديثة الصادرة عن "المركز الوطني لمكافحة الإرهاب" التّابع لوزارة الخارجية الأمريكية، أنّ معدّلات الجرائم الإرهابية في ازدياد مستمر، وساهمت في خلق بيئة دولية غير مستقرة منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وتفرّد الولايات المتحدة بالقوة في العالم".[2]

ليس هناك شكّ في تدخّل الدّول الغربية الاستعمارية المباشر في إدارة المنظمات الإرهابية ومراقبتها في جميع السّاحات العربية والإسلاميّة وفي العالم كلّه، سواء بشكل مباشر أو عبر وكلائها وعملائها المحلّيين، وإن اختلف في بعض التّفاصيل والجزئيات من بلد إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، بحسب اختلاف السّياقات المنتجة وتغيّر أهداف واستراتيجيات المتحكّمين فيها. فـ "الحرب على الإرهاب" من أبرز الآليات النّاعمة التي اعتمدتها أمريكا والدّول الأوروبية بهدف الهيمنة على الشّعوب بدعم من النّظام الإعلامي والدّعاية السّيبرانية.

## 2 ـ الإرهاب ونظام الدّعاية السّيبرانية

يتضمّن الإعلام، بمفهومه العلمي الواسع، كل الوسائل التي يتم عبرها نقل الأخبار والصّور والأحداث للجمهور. وعبر التاريخ، استخدمت كل الدّول – سواء أثناء الحروب أو في حالة السّلم – هذه الأداة وأحسنت بعضها في توظيفها وتفنّنت فيها. وفي ظلّ التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده قطاع الإعلام والاتصالات الحديثة، أصبح الإعلام أحد الأسلحة النّاعمة وذا قوة تأثيرية تفوق قوّة الأسلحة العسكرية. لقد استخدم الإعلام بحنكة وفاعلية في التأثير في نفسية الشّعوب وتعبئة الرأي العام واستملاكه، سواء كانت المادّة الإعلامية والصّور التي تنقلها صادقة أم كاذبة. ومنذ الحرب

[1] نعوم تشومسكي، **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص37.

[2] كشفت الإحصائيات التي نشرها "مؤشر الإرهاب العالمي" معهد الإحصاء والسلامة في نوفمبر 2015، عن ارتفاع عدد قتلى العمليات الإرهابية بتسعة أضعاف منذ بداية القرن الحالي؛ ففي الوقت الذي حصد فيه الإرهاب أرواح 3329 شخصا سنة 2000، ارتفع هذا الرقم سنة 2015 إلى 32685 شخصا في أعلى مستوى له منذ 15 سنة. ورد في المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدراسات والتقارير. انظر: حسنين محمد بوادي، **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2004)، ص7.

العالميّة الثانية، أصبحت وسائل الإعلام من أهمّ ذخائر "القوّة النّاعمة" التي تعتمدها الدّول في إدارة الأزمات والصّراعات الداخلية أو في حالة الحروب مع الأعداء؛ فهي التي تسبّب النّصر أو الهزيمة أحيانا إذا ما أحسنت الدّولة توظيفها وتوجيهها لإضعاف الأعداء أو لإخضاع الشّعب وتوجيهه.[1]

لقد استخدمت وسائل الإعلام بهدف السّيطرة على عقول النّاس على نطاق واسع في الماضي وما تزال تستخدم بأكثر كثافة وفاعلية اليوم، من أجل أن تخضع الشعوب وتذعن بإرادتها إلى الذين يتحكمون في السّلطة وفي الحقل الإعلامي والفضاء السّيبراني. وإنّ أخطر ما في هذه الوسيلة هو ذلك الذي يتعلق بإعادة تشكيل وعي الناس؛ لأنه المدخل الأول للتحكّم في مصائرهم. وقد فهم مستشارو السّلطة من منظور علم النفس الاجتماعي، أنّ إحدى أدوات قوّتها الرئيسية سوف تكون السّيطرة على الإعلام بمختلف أشكاله. لذلك، كانت إحدى رهاناتها في قضيّة الإرهاب وضمن هذه الإستراتيجية في الهيمنة على العالم، هو العمل على التحكّم في هذه الوسائل من أجل التفرّد بتوجيه الرأي العام.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام (1981) مع بداية رئاسة "رونالد ريغان" نظاما دعائيا محكما من أجل فرض تسويات سياسية في المنطقة العربية وفي العالم. وقد اعتمدت كل أشكال الحيل النمطية المتبعة بهدف حشد الحلفاء والأتباع ضد تهديد "المؤامرة" والعدو المجهول "الإرهاب" حتى تخلق إحساسا بالخوف وتحقق تعبئة المجتمع الدولي حول موضوع جديد بعد أن استنفد موضوع "حقوق الإنسان" شرعيته ضمن إستراتيجية سياساتها الخارجية والتخلص من "عقدة فيتنام". ومن اللافت أنه منذ أواخر الثّمانينات مع تفكك الاتحاد السّوفياتي،" أصبح الاهتمام مقصورا على إرهاب "اللّصوص" وليس إرهاب الإمبراطور وعملائه".[2]

وتاريخ أمّتنا العربية والإسلامية حافل بمثل هذه الحالات، لعلّ أهمّها حرب الخليج (1991) التي وصفها البعض بأنها "حرب الإنترنت"() التي أدارها "فيلق من الصّحافيين الأمريكيين" من أجل التّأثير في المشاهدين وإدارة الأحداث، فكان اختيار المعلومات يتمّ بشكل مدروس لتعزيز سياسة

[1] اعتمد "أدولف هتلر" في نظامه التعبوي على فن الدّعاية والتوجيه من خلال الصور والخطب والبثّ الإذاعي. فالتّجربة "الهتلرية" أسست علم الدّعاية وفلسفة التلاعب بالعقول، أمن خلال التحكّم في نفوس الناس وعقولهم باعتماد مهارة الدعاية غير المباشرة "المبطنة" والخفية من أجل توجيه مواقفهم؛ فهي فعل مخفي حتى يكون مفعوله مضمونا في المتلاعب به. و"نجاح التلاعب مضمون حين يؤمن المتلاعب به بأن ما يجري طبيعي ومحتوم. ولهذا، يحتاج التلاعب إلى واقع مزيف". أنظر: سيرجي غيورغيفيتش، قرة مورزا، **التلاعب بالوعي**، ترجمة: عياد عيد (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012).

[2] نعوم تشومسكي، **الإرهاب الدولي: الأسطورة والواقع**، ترجمة: لبنى صبري، ط.1 (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص19.

الولايات المتّحدة الأمريكيّة والتّرويج لها داخليا وخارجيا.[1] إنّ الاستخدام المفرط لكلمة "الإرهاب" والتّلاعب بهذه المفردة على المستوى الدّلالي، والتحكّم في دقّ أجراسها زاد من ضبابيّة الظّاهرة الموصوفة وأخفى حقائقها؛ فتحوّلت إلى شكل من أشكال الدّعاية النّفسية لحشد "الرأي العام" أحيانًا، ومن أجل شرْعنة القمع الدّاخلي والتدخلات الخارجيّة في فرض السّياسات والأنظمة على دول العالم الثالث أحيانًا أخرى. وأصبح الشّرعي في ظلّ النّظام العالمي الجديد، هو ما تعتبره أمريكا وحلفائها شرعيا، وغير الشّرعي هو ما يتعارض مع مصالحها، باعتبار أنّ هذه الدّول هي التي تحتكر مدلولات المفاهيم واستعمالاتها؛ كما تحتكر أيضا التطبيقات الميدانية لفلسفة "القوّة النّاعمة"[2] وأدواتها.

وعند معاينة تاريخ هذه الظّاهرة من خلال عدسة المفاهيم السياسية نجد أنّ عودة موجة العنف والإرهاب التي اجتاحت منطقتنا العربية والإسلامية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، قد ارتبطت أساسًا بالتطور الهائل والنّوعي الذي شهدته منظومة الإعلام الجديدة – الإلكترونية والاتصالات الحديثة – الناقلة للأحداث والصّانعة لها والمؤثّرة في مساراتها. وكان الإعلام من أهم ذخائر القوة النّاعمة في الحرب الأمريكيّة من أجل السّيطرة على الوعي الجمعي، مثلما وضعها القائد الأمريكي الجنرال " ديفيد بترايوس" في أفغانستان؛ فهي حرب تدار دائما باستمرار بالاستعانة بوسائل الإعلام، وكل التّشويه والتّضليل الإعلامي موجه إلى وعي الشعوب.

هناك خطة استعمارية جديدة تستهدف تفكيك الأمّة العربيّة واقتلاعها من جذورها الثقافية والحضارية لما عجزوا عن احتلالها عسكريا، وقد بدأت مع احتلال العراق عام 2003، حيث ذكر كل من "مايكل أوترمان وريتشارد هيل وبول ويلسون" في كتابهم المشترك الذي صدر تحت عنوان "محو العراق" (Erazing Iraq) أنّ هناك خطّة شاملة لاقتلاع العراق وزرع آخر.[3] ولكن هذه الخطّة التهديميّة تم تعميمها في المنطقة العربيّة كلّها في إطار ما يسمّى بمشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي يستهدف تفتيت شعوب هذه المنطقة وفق تعددّ مذاهبها الدّينية وإثنياتها الاجتماعية وزرع نزعة الكراهيّة بين مواطنيها. والهدف من هذه السياسة التفتيتية هو خلق بيئة "فتنة" لن تتوقف في حدود تدمير البيوت

[1] توماس ل. ماكفيل، **الإعلام العالمي**، ترجمة: عبد الحكيم أحمد الخزامي، ط.1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012).

[2] يعرّف "جوزيف ناي" "القوة النّاعمة" على "أنها القدرة على الحصول على ما تريده عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال". أنظر: جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البحيرمي، ط.1 (الرياض: العبيكان للنشر، 2007)، ص13.

[3] Mike Otterman, Richard Heil, Paul Wilson, **Erazing Iraq: The Human Cost of Carnage** (London-New York: Pluto Press, 2010).

ومؤسّسات الدّولة فقط (المؤسسات العسكريّة والاقتصادية العامة وغيرها)، وإنّما تستهدف القضاء على هيبتها أيضا؛ ولن تتوقّف على مهاجمة الأمّة، بل تعمل على تشويه تاريخها وذاكرتها الجماعية وتفكيك هويتها الجامعة التي تعود إلى قرون ماضية.

وبحسب ما نشر في عديد التّقارير أثناء تغطية الأحداث الإرهابية، تبيّن فيما بعد أنّ وسائل الإعلام لا تبثّ صورها أو تقاريرها إلاّ بعد إعادة تشكيلها وهندسة "مضامينها" وفق شروط مشغّليها وأهدافهم. فكلّ المضامين الإعلامية وفي مختلف أشكالها (تقارير، أخبار، صور، فيديوهات)، تخضع إلى عملية غربلة قبل نشرها وتحويلها إلى الرّأي العام. وبالتّالي، ليس كل ما تبثّه هذه الوسائل حقيقة، وإنّما لا تتعدّى مستوى العروض التّسويقية وفق المقاربة "الهوليوودية" من أجل إخفاء حالة الحرب التي كانت ومازالت من "مدمنات الثّقافة البشرية".[1] فالإعلام الموجّه يستهدف تشكيل أفكارنا ومعتقداتنا حتى نظل كمشاهدين أو مستمعين أسرى للوسيلة التي نتعرّف بها على الأشياء".[2] وإنّ من أخطر ما في هذه الوسيلة هو غموضها وتعدّد أشكالها وصعوبة الحدّ من تأثيراتها النّفسية والاجتماعية.

لقد أثبتت عديد الدّراسات في "علم النفس الجماعي" أو "علم نفس الحشود" أمرا مهمًّا، وهو "أنه في أي حشد من الناس يؤدي مجموع الانعكاسات العقلية اللاإرادية التي تحصل بين الأفراد المكونين له، إلى تشكيل نوع من النتائج هو ليس حتى في مستوى المعدل، بل في مستوى العناصر الأدنى".[3] وتقوم هذه المقاربة النفسية على مبدأ "الدّعاية" و"سطوة الصّورة" من أجل التحكم في الانفعالات الفرديّة والجماعيّة. وسيكولوجيا الجماهير تنجذب وتتأثّر في أفكارها عبر استخدام الصورة الذهنية، وبتكرارها في أغلب المواضع كي يتطبّع بها الجمهور وتترسّخ في مخياله الجمعي. والانفعالات وردود فعل الإنسان تجاه أي حدث "لا يمكن أن تترسّخ إلاّ من خلال نظام الدّعاية.[4]

تميّزت الحالة العالميّة الرّاهنة كلّها بهيمنة وسائل "إعلام العنف" و"إعلام الحرب" في معايير التّوصيف ونقل الأحداث وتأويلها، وغابت كل معايير الموضوعية والاستقصائية والأخلاقيات المهنية

---

[1] بيتر سينجر، **الحرب عن بعد: دور التكنولوجيا في الحرب**، ط.1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010)، ص16.

[2] محمد علي فرح، **صناعة الواقع: الإعلام وضبط المجتمع**، ط.1 (لبنان: مركز نماء للبحوث والدّراسات، 2014)، ص17.

[3] رينيه غينون، **أزمة العالم الحديث**، ترجمة: عدنان نجيب الدين، جمار عمار، ط.1 (العراق: المركز الإسلامي للدّراسات الإستراتيجية، 2016)، ص100.

[4] غوستاف لوبون، **سيكولوجيا الجماهير**، ترجمة: هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، 1991)، ص64.

والجودة الإعلامية، حتى بتنا نعيش في ظاهرة إعلامية تقوم على صناعة الأحداث وليس نقلها كما هي واقعة. وتميّزت بهيمنة وحدانية زاوية النّظر والتّنظير؛ فهي وسائل تعبوية ودعائية من أجل تسطيح المشهد الإرهابي وحصره في طرفين رئيسيين متنازعين فقط دون التعمّق في تغطية أسباب هذا النزاع ومن يدعمه ومن يموّله؛ فكانت التغطية الإعلامية لأغلب الأحداث أحيانا مفرطة في التّبسيط. ومن المعروف وفق المقاربة السوسيولوجيّة "أن النزاعات التي يتقابل فيها طرفان اثنان فقط هي عمليات تجريدية ليس إلاّ، والتي لا نجدها إلاّ في إطار التغطية الإعلامية لوقائع الكازينوهات، والملاعب الرّياضية وقاعات المحاكم، أمّا الحقيقة فمختلفة تماما".[1] وطالما أنّ مذابح المدنيين وتخريب البنية التحتيّة لاقتصاد الدّول المعتدى عليها لا تنشر وإن نشر بعضها، فإنّها تكون مقتضبة جداً، وأريد لها ذلك عن سابق قصد وسوء نيّة.[2]

بات واضحا أمام الرّأي العام العالمي أنّ "السجلّ المغلوط المتعلق بالإرهاب هو سجلّ واسع، وهو مفيد جدًا في الكشف عن طريقة عمل الدّعاية الغربية وطبيعة الثقافة الغربية".[3] لقد استبدلت التّسميات المضلّلة حول حقيقة ظاهرة الإرهاب في العالم بأخرى أكثر منها تضليلاً، إذ قد نتّفق جميعا في تحديد مظاهره، ولكن الاختلاف يكمن في دوافعه وأساليبه وغاياته".[4] وعملية التّشويه التي يتعرّض لها الدّين الإسلامي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، ومحاولة حصر الإرهاب في معتنقي هذا الدّين، لم يكن عملية اعتباطية أو نتيجة سوء فهم له، بل كانت ضمن أهداف إستراتيجية غربيّة تسعى دائما إلى تأبيد احتلال البلاد العربية والإسلامية، لتتمكّن بعد ذلك من الهيمنة على العالم كلّه.

أصبح أسلوب الاحتلال عبر الخطاب الإعلامي ومختلف أشكال الدّعاية السّيبرانية للمخيال الاجتماعي الإنساني كاسحًا وعميقًا ومدمّرا أكثر من اللاّزم حتى لبعض أولئك المثقّفين الذّين يعتقدون أنّهم محصّنين أكثر من غيرهم. وفي ظلّ نظام الأحادية القطبية، وقعت عديد الحروب المضلّلة أهمّها

---

[1] يوهان غالتونغ، جاك لينش، **التغطية الإعلامية للنزاعات: التوجهات الجديدة لإعلام السلام**، تعريب: رشيد زياني شريف (مؤسسة قرطبة، 2010)، ص22.

[2] مثلا بعد أن قام الطبيب النفسي الأمريكي المسلم "نضال حسن" بإطلاق النار على قاعدة "فورت هود" العسكرية وصفت السّلطات الأمريكية الحادثة بـ"عنف مكان عمل". وعندما قام المسلم الأمريكي "عمر متين" الذي قتل خمسين شخصا بعد أن أطلق النار على نادي "بالس" الأمريكي، فقد وصفته الشرطة والسلطات بـ" مضطرب عقليا" وليس إرهابيا.

[3] نعوم تشومسكي، **الإرهاب الدولي: الأسطورة والواقع**، مرجع سابق، ص33.

[4] إبراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب: لماذا يفجّر الإرهابي نفسه وهو منتش فرحا؟** ط.1 (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص11.

في العراق وأفغانستان، ووقع فيها تراجع كبير في احترام منظومة حقوق الإنسان. وكان الإعلام في هذه الحروب أهمّ أداة ناعمة ساهم في توجيه الرأي العام العالمي، وفي تشويه حقائق الأحداث الإرهابية في العالم من أجل تهديم الرّوح الإنسانية لدى الشعوب الفقيرة والمضطهدة، ولكي تفقد أيّة مناعة ذاتيّة تمكّنها من الدّفاع عن حقوقها وحرّياتها وفرض الاعتراف بإنسانيتها وتقرير مصيرها.

لقد اعتمدت وسائل الإعلام الغربية الاستعمارية مبدأ الانتقائية والمغالطة في توصيف الأحداث الدوليّة واختيار بعضها دون الأخرى. فعندما يعترفون بحالات العنف ضد العرب والمسلمين، فإنّهم يعزونه إلى عوامل دينية أو ثقافية بدلاً من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية. بل "إن الوقاحة التي تطبق بها وسائل الإعلام الأمريكية كلمة "إرهاب" على السّكان العرب تعزّز فوق ذلك تصوّر أن العنف في العالم العربي خارج سياق "التطور التاريخي"، ومن ثم فهو بلا معنى".[1] وفي جميع الحروب التي شنّتها الولايات المتّحدة الأمريكية في العالم، وبسبب الإمكانات الهائلة التي تتوفر لها ولإعلامها المرئي بشكل خاص، كانت الميديا بالنّسبة إليها تمثّل ذخيرة ناعمة و"فريق الردّ السّريع".[2] لهذا، فإنّ معارك الكلمات وما تخفيه من حقائق مازالت تعيد إنتاج نكساتنا في العالم، وستظل سببًا من أسباب المغالطات حول حقيقة "الإرهاب" وأهدافه حتى تختلط الأمور في أذهان النّاس وتلتبس مواقفهم، ولا يميّزون بين الحقائق والأكاذيب، ولا يعرفون من يناصرون أو من يعادون.

## خـاتمة

مازال عالمنا المعاصر عرضة لجميع أشكال النزاعات والتوتّرات، ويشهد من فترة زمنية إلى أخرى هبّات من التمرّدات والانتفاضات السلميّة أحيانا، والعنفيّة المدمّرة أحيانا أخرى. وعلى الرّغم من وجود عديد المواثيق والاتّفاقيات الدّولية المتعلّقة بظاهرة الإرهاب الدّولي، فإنّ معاني هذه المواثيق وما تحمله من قيم ثقافيّة وسياسيّة مازالت محلّ جدل ولم تتجاوز مستوى السّرديات الدّعائية لم تؤثّر في حفظ الأمن والسّلم الدّوليين. وستظلّ ظاهرة الإرهاب من أكثر الظواهر والقضايا التي تشغل جميع دول العالم، طالما أنّها اتّخذت ألواناً وأشكالاً متعدّدة، ولم تعد منحصرة في معنى الجريمة التي لها عناصر

[1] ستيفن سالاتيا، **الحروب الهمجية: العرب والمسلمون وفقر الفكر الليبرالي**، ترجمة: يوسف عبد العزيز، ط.1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص15.

[2] نيثان غردلز، مايك ميدافوي، مرجع سابق، ص13.

تميّزها وضوابط تشريعيّة تحدّد أركانها، وقوانين تجرّمها وعقوبات تسلّط على أصحابها، وأصبحت ظاهرة عامّة وشاملة ومتعدّدة الأبعاد والمستويات السيّاسية والاقتصاديّة والاجتماعية والدّينيّة.

كما تميّزت أغلب التّشريعات والقوانين المتعلّقة بمقاومة الإرهاب، سواء على المستوى الوطني أو الدّولي، بغياب الدقّة في النّعت والضّبابية في وضع محدّدات هذه الظاهرة، حتى لا يبقى لأنظمة الدّول إلاّ أن توجد الصيغ الخاصة التي تفسّره. لذلك، استفادت بعض الدّول – الموبوءة بظواهر التطرّف والإرهاب أو المستثمرة فيها – من غموض المواثيق الدولية، ووظّفتها كما أرادت منذ الحرب الباردة. لذا، فإنّه من الضروري وضع معايير دقيقة جامعة في نعت هذه الظّاهرة، ووضع الحدود وضبط الفوارق بين ما هو مباح (المقاومة) وما هو محظور (الإرهاب) على المستوى الدّولي بصورة موضوعية غير متحيّزة، لكي لا تظلّ هذه المسائل والأمور خاضعة إلى التّفسيرات الذاتيّة والتأويلات حسب الأهواء السّياسية، وخدمة لمصالح بعض الدّول والقوى المهيمنة والمتحكّمة في إدارة النّظام العالمي الجديد.

## المراجع

### الكتب


إدغار موران، **المعارف السبّع الضرورية لتربية المستقبل**، ترجمة: عزيز لزرق، منير الحجوجي، ط.1 (الدار البيضاء: دار توبقال للنّشر، 2002).

كاس ر. سينشتاين، **الطريق إلى التطرف: اتحاد العقول وانقسامها**، ترجمة: سميحة نصر دويدار، ط.1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).

توماس فريدمان، **العالم في عصر الإرهاب**، ترجمة: محمد طعم (بغداد: منشورات الجمل، 2006).

توماس هيغهامر، **الجهاد في السعودية: قصّة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب**، ترجمة: أمين الأيوبي، ط.1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2003).

مجموعة مؤلفين، **ظاهرة العنف والتطرف**، مجموعة الأبحاث والمناقشات (منتدى التنمية، ماي 1996).

ف. ف. بيتروسينكو، **البيت الأبيض وأسرار المخابرات الأمريكية**، ترجمة: ماجد علاء الدين، ماجد بطح، ط.1 (دار الأدهم، 1986).

ماثيو كار، **الدّين والدم: إبادة شعب الأندلس**، ترجمة: مصطفى قاسم، ط.1 (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013).

عدنان عويد، **معوقات حركة التحرر العربي في القرن العشرين**، ط.1 (سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، 2002).

ستيفن غراي، **أسياد الجاسوسية الجدد**، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، ط.1 (د.م: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016).

نيثان غردلز، مايك ميدافوي، **الإعلام الأمريكي بعد العراق: حرب القوّة النّاعمة**، ترجمة: بثينة الناصري، ط.1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015).

نعوم تشومسكي، **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

حسنين محمد بوادي، **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2004).

سيرجي غيورغيفيتش، قرة مورزا، **التلاعب بالوعي**، ترجمة: عياد عيد (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012).

نعوم تشومسكي، **الإرهاب الدولي: الأسطورة والواقع**، ترجمة: لبنى صبري، ط.1 (القاهرة: سينا للنشر، 1990).

توماس ل. ماكفيل، **الإعلام العالمي**، ترجمة: عبد الحكيم أحمد الخزامي، ط.1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012).

جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البحيرمي، ط.1 (الرياض: العبيكان للنشر، 2007).

بيتر سينجر، **الحرب عن بعد: دور التكنولوجيا في الحرب**، ط.1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010).

محمد علي فرح، **صناعة الواقع: الإعلام وضبط المجتمع**، ط.1 (لبنان: مركز نماء للبحوث والدّراسات، 2014).

رينيه غينون، **أزمة العالم الحديث**، ترجمة: عدنان نجيب الدين، جمار عمار، ط.1 (العراق: المركز الإسلامي للدّراسات الإستراتيجية، 2016).

غوستاف لوبون، **سيكولوجيا الجماهير**، ترجمة: هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، 1991).

يوهان غالتونغ، جاك لينش، **التغطية الإعلامية للنزاعات: التوجهات الجديدة لإعلام السلام**، تعريب: رشيد زياني شريف (مؤسسة قرطبة، 2010).

إبراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب: لماذا يفجّر الإرهابي نفسه وهو منتش فرحا؟** ط.1 (بيروت: دار الساقي، 2015).

ستيفن سالاتيا، **الحروب الهمجية: العرب والمسلمون وفقر الفكر الليبرالي**، ترجمة: يوسف عبد العزيز، ط.1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

Mike Otterman, Richard Heil, Paul Wilson, **Erazing Iraq: The Human Cost of Carnage** (London / New York: Pluto Press, 2010).

**الـدوريات**

العياشي عنصر، «العولمة والتطرف: نحو استكشاف علاقة ملتبسة،» **سياسات عربية**، العدد21 (يوليو 2016).

«الإرهاب وبناء العنف مرض،» **قضايا إسلامية**، العدد36/35 (ربيع / شتاء 2008).

Abigail R. Esman, «What Exactly Is Terrorism? Why Words Matter,» in: Special to IPT News (March 26, 2018).

# تحولات الظاهرة الإرهابية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

***The transformations of terrorism phenomenon after 9/11***

**أ. خالد التزاني**[1] ***Khalid Touzani***

**كلية الحقوق، جامعة سيدي محمد بن عبد الله (فاس، المغرب)**

***Sidi Mohamed Ben Abdelah University (Fes, Morocco)***

**ملخص:** فتحت أحداث 11 سبتمبر 2001 الباب على مصراعيه لظهور جيل جديد من الإرهاب يختلف عن ذلك الذي كان سائدا من قبل ، حيث يتفق البعض على أن هذا الإرهاب يؤكد على مزيد من الفوضى في العالم ، بينما يركز آخرون على أن تزايد وتيرة الإرهاب في السنوات الأخيرة هو نتيجة للخلط بين الأنشطة الإرهابية وحركات التحرر. سنلقي الضوء على هذه التغيرات التي عرفتها الظاهرة الإرهابية ، حيث تشير الدلائل بان السنوات التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001 عرفت تغييرات مقارنة بالسنوات التي سبقتها، الأمر يجعلنا بصدد ظاهرة إرهابية جديدة موسومة بمجموعة من الخصائص والسمات، وهذا ما سنعمل على معالجته في هذه المقالة .

**كلمات مفتاحية:** الإرهاب، تحولات، القاعدة، أحداث 11 سبتمبر.

***Abstract:*** The events of September 11/2001 opened a new age of terrorism that differs from the other prevailed before, where Some argue that this act ushered in a more chaotic world, Others emphasize that the increasing frequency of terrorism in recent years is the result of a confusion between terrorist activities and liberation movements. We will shed light on these changes of terrorism phenomenon by analyzing data on domestic and transnational terrorist incidence. The evidence suggests that the years since 9/11 *have* been different from those preceding them. This is what we will analyze in this article.

***Key words:*** Terrorism, Transitions, Al-Qaeda, September 11th.

[1] البريد الإلكتروني kahlidsalima@gmail.com

## مقدمة

شكلت تفجيرات 11 سبتمبر 2001 حادثا بالغ الأهمية الخطورة ، وكان له تأثير حاسم على مسار العلاقات الدولية ككل، وقبل ذلك على التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث كانت الأراضي الأمريكية عرضة لمجموعة من الهجمات الإرهابية، وذلك عندما توجهت أربع طائرات نقل مدني لتصطدم بأهداف محددة نجحت في ذلك ثلاث منها. وقد سقط نتيجة لهذه الأحداث 2973 ضحية و24 مفقودا، إضافة لآلاف الجرحى والمصابين بأمراض جراء استنشاق دخان الحرائق والأبخرة السامة. كما أدت هذه الأحداث إلى حصول تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية ، والتي بدأت مع إعلانها الحرب العالمية على الإرهاب، وجاء ذلك في سياق إستراتيجية الحرب الإستباقية التي تبناها الرئيس بوش الابن بعد أن تم التخلي عن سياسة الاحتواء التي تم تبنيها طيلة فترة الحرب الباردة في مواجهة الإتحاد السوفييتي، في إشارة إلى أن أولى حروب القرن الواحد و العشرين ستكون ضد الإرهاب العالمي.

لقد ظل مفهوم الإرهاب من أكثر المفاهيم صعوبة من حيث تعريفها أو من حيث تحديد الأفعال التي يمكن أن تدخل في إطارها بسبب تطورها المستمر، لذلك ليس هناك اتفاقا في المجتمع الدولي حول تعريف الإرهاب ومضمونه وأنواعه وأسبابه ومدى خطورته، و كيفية معالجته ومحاربته، حيث أصبح من أكثر الموضوعات إثارة للجدل، و منظورا إليه من زوايا مختلفة خاصة في ظل التطورات التي شهدها العالم منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، وفشل المجتمع الدولي في إيجاد معالجة فاعلة لظاهرة الإرهاب.[1] وقد حملت الظاهرة الإرهابية لفترة ما بعد هذه الأحداث مجموعة من الخصائص والمميزات الجديدة، والتي لم تكن مألوفة من قبل، مما جعل البعض يتحدث عن ظاهرة إرهابية جديدة مختلفة عن تلك التي كانت سائدة قبل هذه الإحداث.

تدور إشكالية الدراسة حول معرفة أبرز المتغيرات التي عرفتها الظاهرة الإرهابية في فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001، و محالة الإجابة على سؤال محوري مفاده: هل نحن أمام ظاهرة إرهابية جديدة؟ أما منهج الدراسة التي يفترض موضوعها إتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة، حيث سنستخدم المنهج الوصفي لدراسة تطور الظاهرة الإرهابية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر؛ كما

[1] عثمان علي حسن، **الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، ط.1 (كوردستان: مطبعة منارة، 2006)، ص59.

سنستخدم المنهج الاستقرائي لفهم كيفية استفادة الجماعات الإرهابية من التطور الكبير الذي عرفته البشرية في مجال الثورة التكنولوجية وفي زمن العولمة. كما سنستخدم المنهج المقارن لمعرفة أوجه الاختلاف بين الظاهرة الإرهابية الجديدة و تلك الظاهرة الإرهابية التي توصف بالتقليدية.

## أولا: صعوبة تحديد مفهوم الإرهاب

تكتنف صعوبات جمة تعريف أية ظاهرة ذات أبعاد متعددة، فعادة ما تكون هذه الظواهر معقدة التركيب و العوامل و الجذور، وتختلط فيها العوامل النفسية بالعوامل الاجتماعية المادية والتاريخية. والإرهاب كغيره من المفاهيم كان عرضة للعديد من التعريفات المختلفة؛[1] فكثير من الباحثين والمتخصصين يعرضون تماما عن محاولة التعرض للتعريف بالإرهاب، استنادا إلى غموض التعبير وعدم وضوحه، و تداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى.[2]

يعد الإرهاب الدولي أحد الموضوعات القانونية والسياسية التي تتسم بالخطورة والتعقيد، نتيجة الاختلاف الواضح في تحديد أسبابها وتعريفها، بسبب تباين التفسيرات والمواقف والمشكلات السياسية والاقتصادية التي تنشأ منها هذه الظاهرة. وعلى الرغم من وجود تعاريف كثيرة، فإنه لم يتم التوصل إلى تعريف محدد؛ وتراوحت التعاريف بين أسلوب تعدادي للأفعال الإرهابية، و أسلوب مطلق لصياغة التعريفات بعبارات عامة، مصحوبة بتعداد أفعال إرهابية، على سبيل المثال لا الحصر. و قد بذل المتخصصون في القانون الدولي جهودا ملموسة في مجال التعريف بالإرهاب وتحديد طبيعته وتوضيح جوانبه، وإن كانت هذه المساهمة و حدها لا تكفي لتفهم الظاهرة و تلمس طبيعتها و أبعادها، حيث يغلب الطابع القانوني عليها.[3]

### 1. الإرهاب في اللغة

ورد في لسان العرب بأن كلمة (إرهاب) تشتق من الفعل المزيد (أرهب) فيقال: أرهب فلانا أي خوّفه وفزّعه وهو ما يدل عليه الفعل المضعف (رهّب)، أما الفعل المجرد (رهب) فمصدره رهبا ورهبة بمعنى خاف خوفاً، أما الفعل المزيد ترهب بمعنى الانقطاع للعبادة ومنه الراهب والرهيبة والرهبانية،

[1] Fondation pour l'Innovation Politique, *Etude: les attentats islamistes dans le monde 1979 – 2019* (Paris, Novembre 2019), p.7.

[2] خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، ط.1 (دمشق: دار كيوان للنشر والتوزيع، 2009)، ص90.

[3] المرجع نفسه، ص ص91-92.

ورهب بالكسر يرهب رهبة ورهبانا بالضم، وترهبا بالترحيل أي خاف واسترهبه استدعى حتى رهبته حتى رهبه الناس، قال ابن الأثير: هي الحالة ترهب أي تفزع وتخوف، وفي رواية أسمعك راهبا أي خائفا، والرهبانية في قوله تعالى {وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا}، قال الفارسي: رهبانية منصوب بفعل مضمر كأنه قال: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها ولا يكون عطفا على ما قبله من المنصوب في الآية لأن ما وضع في القلب لا يبتدع. قال ابن الأثير: هي من رهبنة النصارى، قال وأصلها من الرهبة الخوف، كانوا يترهبون بالتحلي من أشغال الدنيا، وترك ملاذها، والزهد فيها، والعزلة عن أهلها، وتعهد مشاقها.[1] وهكذا فالإرهاب في اللغة العربية يدور حول معاني الخوف والفزع والرعب والتهديد.

ويتفق ما تقدم مع اصطلاح الإرهاب terreur في اللغات الأجنبية القديمة كاليونانية واللاتينية، إذ يعبر عن حركة من الجسد تفزع الغير. وانتقل هذا المعنى إلى اللغات الأجنبية الحديثة، وعلى سبيل المثال نجد أنه في اللغة الإنجليزية كلمة إرهاب معناها Terrorism المشتقة من كلمة Terror أي الرعب. وعرف قاموس أكسفورد كلمة الإرهاب بأنها "سياسة أو أسلوب يعد لإرهاب المناوئين أو المعارضين لحكومة ما."[2] وفي اللغة الفرنسية نجد أن قاموس Robert قد عرف الإرهاب بأنه "الاستعمال المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء أو المحافظة أو ممارسة السلطة، وبصفة خاصة هو مجموعة من أعمال العنف (اعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير) تنفذها منظمة سياسية للتأثير على السكان وخلق مناخ بانعدام الأمن." أما قاموس La Rousse، عرفه بأنه "أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة."[3]

## 2. محاولة تعريف الإرهاب من طرف المتخصصين

يرى صلاح الدين عامر أن الإرهاب هو: "الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي وبصفة خاصة جميع أعمال العنف التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين، لخلق جو

[1] أبو الفضل إبن منظور، **لسان العرب**، ط.1 (بيروت: دار صادر ، د. ت)، ص ص436 – 437.

[2] عبد الناصر حريز، **النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي: دراسة مقارنة**، الموسوعة السياسية العالمية (بيروت: دار الجيل، 1997)، ص25.

[3] سيرج كادروباني، **إرهاب الدولة: النموذج الفرنسي** (بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، 1990)، ص21.

من عدم الأمن؛ و هوينطوي على طوائف متعددة من الأعمال كأخذ الرهائن واختطاف الأشخاص ووضع المتفجرات والعبوات الناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة."، ويذهب عبد العزيز سرحان في محاولة تعريفه للإرهاب إلى أنه: "كل اعتداء مسلح على الأرواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة؛ و هو بذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية، سواء قام بها فرد أو جماعة أو دولة، كما يشمل أيضا أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول."[1]

يعرّف ريمون أرون ، من جهته الإرهاب بأنه: "عمل من أعمال العنف، ترجح فيه كفة التأثير النفسي على كافة النتائج المادية." بينما يرى أسامة الغزالي حرب أن الإرهاب "هو فعل أو أفعال العنف البدني الذي يستهدف إيذاء الكيان الإنساني جسديا إلى حد القتل؛ و ينطوي هذا الفعل على انتهاك عمدي للقواعد الأخلاقية والعرفية والقانونية للسلوك الإنساني بغرض بث الشعور بالخوف وعدم الأمن؛ ويتصف هذا الفعل بالطابع الرمزي، بمعنى أنه يحمل رسالة ما إلى الضحايا المحتملين الآخرين كافة لبث الرعب في قلوبهم؛ ويستهدف هذا الفعل التأثير على السلوك السياسي للدولة أو الدول التي ينتمي إليها الضحايا."[2] أما الفقيه غونزبيرغ، فيعرّف الإرهاب بأنه: "الاستعمال العمدي للوسائل القادرة على إحداث خطر عام، تتعرض له الحياة أو السلامة الجسدية أو الصحية أو الأموال العامة."[3]

### 3. مفهوم الإرهاب في الاتفاقيات الدولية

حاولت العديد من الاتفاقيات الدولية من جانبها إعطاء تعريف للإرهاب، ومن بينها اتفاقية جنيف الخاصة بمنع الإرهاب لعام 1937، التي تضمنت في مادتيها الأولى والثانية تعريفين للإرهاب، أحدهما وصفي، حيث نصت المادة الأولى، على أن الإرهاب يعني "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة، التي يكون من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور." أما المادة الثانية فقد حددت مجموعة من الأفعال التي تعد أفعالا إرهابية.

---

[1] عبد العزيز سرحان، حول تحديد الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه،» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد 32 (1973)، ص ص173-174.

[2] جلال عبد الله معوض، «العنف والسياسة في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، العدد 101 (يناير 1987)، ص171.

[3] خليل الحسين، **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد**، ط.1 (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012)، ص21.

تعد الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب لعام 1977 انجازا على صعيد التعاون الإقليمي من أجل وضع حد للجرائم الإرهابية. وقد جاءت هذه الاتفاقية نتيجة لتزايد الأعمال الإرهابية في القارة الأوروبية، مما حدا بدول المجلس الأوروبي إلى ضرورة التحرك لوضح حد لتلك الأعمال الإرهابية، وضمان عدم إفلات مرتكبيها من المحاكمة. تضمنت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى تعريفا عدديا للإرهاب، أي أنها أوردت مجموعة من الأفعال التي تعد من قبيل الأفعال الإرهابية، وهي: الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية لاهاي لعام 1970 والخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات؛ الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية مونتريال للعام 1971 والخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة والموجهة ضد سلامة الطيران المدني؛ الجرائم الخطيرة التي تتضمن الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية أو الحرية للأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية، والجرائم التي تشمل الخطف و أخذ الرهائن أو احتجازهم غير المشروع؛ جرائم استعمال المفرقعات والقنابل والأسلحة الآلية والمتفجرات والرسائل المفخخة إذا ترتب على هذا الاستخدام تعريض الأشخاص للخطر.

من جهتها اللجنة الخاصة بتعريف الإرهاب والتي شكلتها الأمم المتحدة، واجهت خلافات جوهرية فيما يخص محاولة الاتفاق على تعريف مقبول من مختلف الدول. وأدركت اللجنة أن من وراء تلك الاختلافات مفاهيم اجتماعية وسياسية وقانونية وفكرية متعارضة؛ ومن ثم توصلت إلى قناعة مؤداها استحالة التوصل إلى تعريف محدد يضم في بوتقته تلك الاتجاهات المتعارضة. فوفقا لاقتراح مجموعة دول حركة عدم الانحياز، فإن الأفعال التي تدخل في ضمن الإرهاب الدولي هي: أعمال العنف والقمع التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية أو الأجنبية ضد الشعوب التي تناضل من أجل التحرر وتقرير المصير والاستقلال، ومن أجل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية؛ أعمال العنف التي يرتكبها الأفراد أو المجموعات والتي من شأنها أن تعرض حياة الأبرياء للخطر أو تنتهك الحريات الأساسية دون الإخلال بالحقوق غير القابلة للتنازل، كالحق في تقرير المصير والاستقلال لكل الشعوب الخاضعة لسيطرة الأنظمة الاستعمارية والعنصرية أو أية أشكال أخرى من السيطرة الأجنبية؛ أعمال العنف التي يرتكبها أفراد أو مجموعات لتحقيق مكسب شخصي، والتي لا تنحصر آثارها في نطاق دولة واحدة. وإلى جانب اقتراح مجموعة حركة عدم الانحياز، أشار الاقتراح الفرنسي إلى الإرهاب باعتباره عملا مستهجنا، يتم ارتكابه على إقليم دولة بواسطة أجنبي ضد شخص لا يحمل جنسية الفاعل نفسه بهدف ممارسة الضغط في نزاع لا يعد ذا طبيعة داخلية، بينما تضمن الاقتراح

الأمريكي المقدم في هذا الخصوص، تعريفا للإرهاب يشمل كل ما من شأنه أن يتسبب على وجه غير مشروع، في قتل شخص أو إحداث ضرر بدني به أو خطفه أو محاولة ارتكاب هذا الفعل أو الاشتراك في ارتكاب أو محاولة ارتكاب مثل هذه الجرائم.[1]

يشكل تعدد محاولات تعريف الإرهاب كما رأينا السبيل الوحيد إلى حل كثير من الإشكاليات العملية والنظرية المتعلقة بهذه الظاهرة، وعلى وجه التحديد ما يتعلق منها بالتنسيق بين الدول لمكافحتها. ولكن هذه المحاولات صادفت مشكلات فكرية وسياسية – قانونية عدة حالت دون توصل المجتمع الدولي إلى تعريف محدد متفق عليه لمفهوم الإرهاب. وارتبط جوهر الخلاف حول المفهوم دائما بالرؤى المتباينة لما يعتبر نشاطا يستوجب الإدانة وما يعتبر كفاحا مسلحا يستحق التشجيع، بشكل أصبحت معه كلمة "الإرهاب" محملة بكم هائل من الخلط و التشويش.[2] ويلاحظ أنه على الرغم من الأهمية التي تعطى لظاهرة الإرهاب، فإنه قد بدا من الصعوبة بمكان وضع تعريف موحد، وذلك بالنظر إلى الطبيعة المتغيرة لظاهرة الإرهاب، والتعقيدات المرتبطة بها. وهو ما يتفق مع استخلاص لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي عام 1984، أن أي تعريف لهذه الظاهرة سيكون محكوما عليه بالفشل، استنادا إلى تنوع السلوك المرتبط بالإرهاب واتساع مفهومه الغامض ليشمل نطاقا واسعا من الأعمال والأشخاص، بحيث لا يوجد تعريف يغطي كل صور الإرهاب عبر التاريخ، فضلا على أن عملية التعريف ذاتها تمثل جزءا من جدل واسع حول الإيديولوجيات والمقاصد السياسية.[3]

أدت صعوبة وضع تعريف محدد للإرهاب بالعديد من المختصين إلى الإشارة إلى أنه بدلا من السعي وراء تعريف دقيق للإرهاب، سيكون من الأكثر منطقية بناء نمطية من أنواع الأعمال التي تعد أعمالا إرهابية. ويضيفون بأن الكثير من الأعمال التي تلجأ الجماعات الإرهابية إلى استخدامها مرارا مثل عمليات الاغتيال والاختطاف واختطاف الطائرات لا تستخدم إلا نادرا، هذا إذا كانت تستخدم في الأساس في سياق الصراعات العسكرية التقليدية؛ فهي تبدو وكأنها تشير إلى نوع خاص من العنف، لكن لن تلبث قائمة من هذا النوع أن تختفي نظرا لأن الكثير من الأعمال الإرهابية تحاكي الأعمال العسكرية و الإجرامية. وفي نهاية الأمر لا تعتبر الأعمال في حد ذاتها هي السمة المميزة للإرهاب،

[1] خالد المعيني، مرجع سابق، ص ص93-95.

[2] فتوح أبو ذهب هيكل، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية**، ط.1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص27.

[3] المرجع نفسه، ص28.

وإنما الغرض السياسي من ورائها؛ وكما يقول عالم السياسة سونيل كلناني "يعتبر إثارة الفزع تكتيكا ووسيلة عنف عشوائية يتساوى احتمال استخدامها من قبل فرد مختل مع احتمال استخدامها من قبل دولة، لكن الإرهاب صورة مميزة للتعبير السياسي الحديث تستهدف قدرة الدولة على ضمان أمن مواطنيها."[1]

يمكن القول، بأنه و على الرغم عدم الاتفاق على تعريف دولي موحد لظاهرة الإرهاب، إلاّ هناك تعريفا يستعمل بشكل واسع في الدوائر الحكومية الأمريكية، مفاده أن الإرهاب هو "ذلك العنف الذي يلحق بالمواطنين والأفراد أو ممتلكاتهم، في أكثر من دولة واحدة."[2] وإذا كان من الصعب الوقوف عند تعريف محدد لمفهوم الإرهاب، فإن هناك شبه اتفاق على أن ظاهرة الإرهاب قد مرّت في تطورها بمجموعة من المراحل قبل أن تأخذ شكلا مختلفا في فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001.

## ثانيا: تطور الظاهرة الإرهابية وخصائصها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

ظاهرة الإرهاب كإحدى أخطر صور العنف السياسي ليست ظاهرة جديدة على الواقع المعاصر، بل هي ظاهرة قديمة قدم التاريخ البشري ذاته؛ وقد شهد تطورا مستمرا سواء على مستوى الأسلوب الأهداف أو طبيعة القائمين به، ولم يأخذ الإرهاب صورا دائمة مطلقة في جميع الأوقات.[3] وقد عرفت الظاهرة الإرهابية تطورا كبيرا في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

### 1. الظاهرة الإرهابية عبر التاريخ

أثبت التاريخ أن الإرهاب قد مورس داخل المجتمع الواحد في صيغة إرهاب داخلي؛ كما مورس على الصعيد الدولي في إطار العلاقات بين الدول في شكل إرهاب دولي، ذلك أن صفحات التاريخ الدولي تبقى حافلة بنماذج لأنظمة مارست الإرهاب بشكل ممنهج، بل جعلت منه عقيدة وفلسفة لحكمها سواء في إطار علاقاتها مع شعوبها الخاصة أو في إطار علاقاتها مع الشعوب والأمم الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام الدولي بظاهرة الإرهاب كمادة مستقلة في موضوع العنف السياسي قد مر بعدة بمراحل أساسية :

---

[1] تشارلز تاونزند، **الإرهاب: مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، ط.1 (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص10.

[2] Fraser Cameron, *US foreign policy after cold war, global hegemony or reluctant sheriff*? (London, New York: Second Edition, 2005), p.144.

[3] خليل حسين، مرجع سابق، ص17.

- موجات الإرهاب ذات الطابع القومي في أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر، واستمرت حتى الثلاثينات من القرن العشرين. وكان القائمون بالإرهاب في الغالب الأعم من المواطنين المتطرفين الذين وجهوا عملياتهم ضد السياسة المتبعة في تلك المرحلة في إطار عملية إعادة رسم الخرائط السياسية في أوروبا.[1]

- المرحلة الثانية بدأت مع ثلاثينات القرن الماضي، حيث كان لتجاوز هذه الظاهرة الحدود الوطنية دورا كبيرا في الدفع بها إلى مصاف القضايا الأساسية للعلاقات الدولية.[2] وقد عرف العالم خلال هذه الفترة بروز عمليات إرهاب كثيرة، كان أهمها اغتيال ملك يوغوسلافيا ألكسندر الأول ووزير خارجية فرنسا لويس بارتو في أكتوبر 1934. كما شهدت الحقبة ظهور الإرهاب بمختلف أبعاده، وزيادة التعاون بين الجماعات الإرهابية وأيضا بين الدول التي تدعم هذه الجماعات.[3]

- المرحلة الثالثة ابتدأت في السبعينات من القرن الماضي، حيث عرف العالم الإرهاب العابر للحدود، وهو ما مثّل تحديا مهما أمام جميع الدول ولسيادتها بمفهومها التقليدي. وأسهم في تطور الظاهرة الإرهابية خلال هذه الفترة عدة عوامل، كان أهمها تطور المجتمع الدولي واستخدامه للتكنولوجيا المتقدمة، حيث قام الإرهابيون باستغلال هذه التكنولوجيا في عملياتهم الإرهابية التي انتشرت في أنحاء العالم واكتسبت طابعا دوليا. كما عرف العالم ظاهرة التنظيمات الإرهابية المتشعبة والمنتشرة في عدة دول؛ وأصبحت بعض هذه التنظيمات تمتلك إمكانات قد تفوق إمكانات دولة صغيرة.[4]

- المرحلة الرابعة وهو ما يعرف بالإرهاب المعاصر، والذي ظهر في ظل النظام الدولي الجديد والعولمة؛ وأصبح يتسم بالوحدة في الجوهر والتطور في التنظيم والأشكال والهدف والسرعة والمفاجأة. وظهر هذا جليا، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي كانت سببا في اندلاع الحرب الأولى في القرن 21 ضد الإرهاب؛ وهي الحرب التي اعتبرت الأولى في من نوعها في تاريخ

---

[1] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص37.

[2] محمد الهزاط، «النظام الدولي المعاصر بين قوة القانون و قانون القوة،» (بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 1997)، ص ص297 – 298.

[3] سلطان عناد إبراهيم العدينات، «الآلية الدولية لمكافحة الإرهاب،» (رسالة لنيل الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2018)، ص19.

[4] فتوح أبو ذهب هيكل، مرجع سابق، ص7.

البشرية.[1] لذلك يتفق الكثير من الباحثين وعلى رأسهم David Rapoport بأن هده الأحداث شكلت بداية ظهور الجيل الرابع من الإرهاب.[2] فالظاهرة الإرهابية بعد هذه الأحداث أصبحت تحمل العديد من الخصائص، كما أن العديد من صناع السياسة الخارجية في العالم اعتبروا – ومباشرة بعد هذه الأحداث – بأن الإرهاب العابر للقارات أصبح الخطر الأول الذي يهدد الأمن الدولي.[3]

## 2. مميّزات الظاهرة الإرهابية في فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001

منذ عدة سنوات كان الحديث عن توسع المجتمع المدني الدولي، وعن الأدوار التي يمكن أن يقوم بها هذا المجتمع في إطار حكامة جيدة للعولمة، الأمر الذي أصبح ممكنا خاصة في ظل تطور وسائل وتقنيات التواصل وترافقها مع عولمة الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لكن عولمة المجتمع المدني هذه تزامنت مع تطور الظاهرة الإرهابية الدولية أو العابرة للقارات.[4]

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول في توجهات النظام الدولي، حيث أصبح الإرهاب الجديد واحدا من الأشكال الرئيسة، إن لم يكن الشكل الرئيسي للصراع المسلح على الساحة الدولية؛ فهو لم يعد شكلا ثانويا من أشكال الصراع، ولكن أصبح شكلا مستقلا بذاته، بل جاز القول أنه أصبح بديلا للحروب التقليدية في الكثير من الحالات على الساحة الدولية. وقد مثّلت هذه الأحداث ذروة تطور طويل من ظاهرة الإرهاب؛ وهو تطور يشمل متغيرات البيئة التي يتحرك فيها وتعتبر العامل الرئيسي وراء التحول في أشكال الإرهاب الدولي. فبالرغم من أن جوهر الإرهاب يظل واحدا وهو استخدام العنف أو التهديد باستخدامه من أجل إثارة الخوف والهلع في المجتمع من خلال استهداف أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو نظام حكم لتحقيق هدف سياسي معين، فإن أشكال الإرهاب و أدواته و أساليبه تطورت بسرعة كبيرة.[5]

---

[1] – عثمان علي حسن ، مرجع سابق ، ص ص37–38.

[2] Ada Mullol, « terrorisme*, moteur du virage de la politique étrangère*, » *AFKAR / IDEES*, (automne 2016), p.41.

[3] Meagen Smith, Sean M.Zeigler, « *terrorism before and after 9/11 a more dangerous world,» Research and Politics* (october – december 2017), p.1.

[4] Ludovic Hennebel, Gregory Lewkowicz, « Le problème de la définition du terrorism, » dans: Hennebel, L., Vandermeersch, D., (ed), *Juger le terrorisme dans l'Etat de droit* (Bruxelles: Bruylant, 2009), p.17.

[5] فتوح أبو ذهب هيكل، مرجع سابق، ص32.

هذا ما عكسته هجمات 11 سبتمبر 2001، ففي الماضي كان العمل الإرهابي فعلا رمزيا له دلالته وصداه وأهدافه المحددة والضحايا أقل. ووسائل الإرهاب القديم تشمل الاختطاف والحجز وأخذ الرهائن والتهديد واغتيال شخصيات مهمة، أما الإرهاب الجديد فهو أكثر تطرفا وأهدافه واسعة غير محصورة؛ كما أن وسيلته الأساسية هي القتل الجماعي. هذا التحول النوعي هو الذي سماه "ماري كالدور" "بالحروب الجديدة حيث تظهر أشكال من الحروب في العالم تقوم على مجموعات خاصة متجاوزة للحدود، تشمل تنظيمات وأمراء حرب و بقايا الدول المنهارة. ولا تسعى هذه الحروب إلى الانتصار العسكري بل تسعى إلى التعبئة السياسية لزيادة عضويتها وتحديد نفوذها"[1] فالجماعات الإرهابية أصبحت تلجأ إلى وسائل غير مباشرة، وتستعمل في عملياتها الإرهابية وسائل و آليات يصعب السيطرة عليها كما تلجأ إلى تكثيف عملياتها الإرهابية في سبيل إلحاق أكبر الأضرار بالدولة المستهدفة كما حصل مع الولايات المتحدة الأمريكية في هجمات 11 سبتمبر 2001.[2]

يذهب جوزيف ناي إلى أن الهجمات الإرهابية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 من سبتمبر 2001 ألقت الضوء على تغييرين مهمين يتوجب على أية إستراتيجية إيجاد الإجابة عنهما: التغيير الأول مرتبط بالوتيرة السريعة التي تسير بها العولمة، والتي تزيد من الترابط الكبير بين جميع القارات. وإذا كانت العولمة بمفهومها الواسع مرتبطة بتاريخ الإنسانية، فإنها أصبحت أكثر كثافة وتقدما وسرعة خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين؛ فخلال التسعينات كان معظم الأمريكيين يقتسمون فكرة أن الوضع المعيشي في دولة كأفغانستان هو جد متدهور، ولكن لم يكن لهذا الأمر تأثيرا على الحياة اليومية للأمريكيين. إن هجمات 11 من سبتمبر 2001، أظهرت أن هذه الفكرة لم تعد صحيحة، فحالة دولة ضعيفة في الجزء الآخر من العالم أصبحت تمس بشكل مباشر وضعية المواطنين الأمريكيين داخل وطنهم. والتغيير الثاني الذي ميز نهاية القرن الماضي مرتبط بالتغييرات التكنولوجية الهائلة (الثورة الإعلامية)، التي تزامنت مع انخفاض الأسعار خاصة فيما يتعلق بالحواسيب ووسائل الاتصالات. وهو ما تولد عنه "تعميم التكنولوجيا"، حيث انخفضت نسبة استهلاك الحواسيب من الطاقة الكهربائية بنسبة ألف في الفترة ما بين 1970 – 2000. هذه التطورات سمحت للجماعات غير الدولاتية لها بالانخراط في عمليات كانت في السابق من اختصاص الجماعات

[1] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص ص192– 193.

[2] Gilles Andréani, «la guerre contre terrorisme: le piège des mots,» *Annuaire Français de Relations Internationales,* vol. IV (2003), p.110.

والتنظيمات الكبيرة التي كانت تتوفر على ميزانيات ضخمة.[1] مثلا كانت هناك مجلة إلكترونية بعنوان "انسباير"، يزعم أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية هو الذي يصدرها، و غرضها المعلن هو تمكين الإرهابيين من التدرب في منازلهم. تحتوي المجلة على عدد كبير من المواد الإيديولوجية الرامية إلى تشجيع الإرهاب، بما في ذلك تصريحات منسوبة لزعماء تنظيم القاعدة. وقد تضمن العدد الذي صدر في خريف 2001 تعليمات حول كيفية تهيئة سيارة رباعية الدفع لتنفيذ هجوم على أفراد، كيف يمكن لفرد واحد أن يشن هجوما عشوائيا عن طريق إطلاق النار من أعلى برج.[2]

إن الإرهاب متواجد منذ قرون لكن تعميم التكنولوجيا أعطى للجماعات الإرهابية قوة لم تكن لها من قبل؛ فجماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، يمكنها التنسيق بين خلايا منتشرة في خمسين أو ستين دولة عبر العالم، مما يؤدي إلى سهولة التحرك ومقدرة كبيرة على القتل من طرف الإرهابيين. والثورة المعلوماتية الجديدة تمكن الإرهابيين من التواصل عبر الإنترنت مع الضحايا المحتملين أو لتنفيذ أعمال إرهابية مادية. وقد استخدمت شبكة الإنترنت على نطاق واسع في التنسيق ما بين المشاركين في هجمات 11 سبتمبر 2001 على الأراضي الأمريكية.[3]

عرف القرن العشرين العديد من الهجمات الإرهابية، وكانت الأكثر دموية هي التي سقط فيها حوالي 300 قتيل؛ ويتعلق الأمر بتفجير طائرة هندية من طرف متشددين سيخ. ومقارنة بهذا الرقم، كان 3000 شخص قد لقوا حتفهم في هجمات 11 سبتمبر 2001.[4] يعكس هذا الخطورة التي يشكلها الإرهابيون الجدد، فقد عرفت ظاهرة الإرهاب في العقدين الأخيرين تطورا على مستوى الخطورة التي أصبحت تشكلها على البشرية جمعاء سواء في الجانب التقليدي المرتبط باختطاف الطائرات والأفراد وإلقاء القنابل والمتفجرات في الأماكن المأهولة بالسكان، أو في جانبها المستحدث كتدمير المعلومات التي توفرها شبكات المعلومات واستخدام الأسلحة الجرثومية والكيميائية أو حتى النووية؛[5] وكذا تحويل

---

[1] Joseph Nye, «la puissance américaine et la lutte contre le terrorisme,» *Revue Politique Américaine*, N. 2 (été - automne 2005), p.12.

[2] مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، **استخدام الإنترنت في أغراض إرهابية** (نيويورك: الأمم المتحدة، يونيو 2013)، ص8.

[3] المرجع نفسه، ص11.

[4] Joseph Nye, op.cit., p.13.

[5] Jean – Luc Maret, «le 11 septembre 2001 ou le terrorisme entre le XX et le XXI siecle,» *Annuaire Français de Relations Internationales*, vol.3 (2002), p.70.

الطائرات من وسائل للنقل إلى ما يشبه صواريخ موجهة نحو أهداف محددة كما حدث أثناء 11 سبتمبر 2001، هذا فضلا عن العمليات الانتحارية. و لقد بيّنت الإحصائيات وجود أكثر من 168 منظمة مسلحة متهمة بالإرهاب، و تنتشر في أكثر من 47 دولة في العالم؛ وبعض هذه الجماعات الإرهابية أصبحت تمتلك من المعدات والأسلحة ما يقارب معدات وأسلحة الجيوش.[1]

صنفت هجمات 11 سبتمبر من طرف الأمريكيين بأنها بيرل هاربور جديدة، واعتبرت فشلا ذريعا للاستخبارات الأمريكية.[2] فرغم أن الولايات المتحدة كانت عرضة للعديد من الهجمات الإرهابية على مدى 40 سنة، إلاّ أن هجمات 11 سبتمبر 2001 سجلت لحظة حاسمة في التاريخ الأمريكي، فهي المرة الأولى في التاريخ التي يتم فيها استهداف هذه الدولة ورموزها الكبيرة.[3] وهو الأمر الذي عبر عنه توماس فريدمان بالقول "لقد جعلوا من طائراتنا الأكثر حداثة صواريخ دقيقة بقيادة بشرية، وأصابوا مركز التجارة العالمية منارة الرأسمالية الأمريكية والبنتاغون رمز التفوق العسكري الأمريكي."[4]

حملت هذه الهجمات ملامح جديدة أخرى، حيث استثمرت الميول الانتحارية للإرهابيين من خلال تحويل الطائرات المدنية لتصبح سلاح دمار شامل؛ كما أكدت هذه الهجمات استعداد الإرهابيين لإيقاع خسائر واسعة النطاق في صفوف المدنيين من دون أن تردعهم في ذلك الخشية من نفور العامة أو المناصرين أو حتى اعتبارات البقاء الشخصي. وفي المقابل تزايد القلق من أنه في ظل حالة التشويش الإيديولوجي التي سادت في فترة ما بعد الحرب الباردة، بما في ذلك الشكوك في جدية حماية ترسانة أسلحة الإتحاد السوفييتي سابقا، قد يصبح الإرهابيون في وضع يسمح لهم بالحصول على أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو حتى نووية يمكن من خلالها إيقاع خسائر أكثر ضخامة. ويتجاوز الوضع بكثير المخاوف على النحو الذي أوضحه استخدام الإرهابيين لغاز السارين في هجومهم داخل مترو الأنفاق بطوكيو في 20 مارس 1995. كما أن أسامة بن لادن الزعيم السابق لتنظيم القاعدة كان صريحا في العام 1998 عند سؤاله إن كانت له رغبة في الحصول على الأسلحة الكيماوية أو

---

[1] فتيحة ليتيم، **نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين**، سلسة أطروحات الدكتوراه (95) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص67-68.

[2] Nicolas De Boisgrollier, «Les Etas- unis aprés 11 septembre: une réaction sécuritaire ?» *Questions Internationales*, N.8 (Juillet – Aout 2004), p.72.

[3] Joanie Trudel, « 2001 – 2011: une décennie d'urgence aux Etats Unis,» *Regard Critique*, vol.6, N.3 (octobre 2001), p.4.

[4] توماس فريدمان، **العالم في عصر الإرهاب**، ترجمة: محمد طعم، ط.1 ( كولونيا: منشورات الجمل، 2006)، ص ص41- 42.

النووية حين قال "الحصول على هذه الأسلحة للدفاع عن المسلمين يمثل واجبا دينيا".[1] الأمر الذي يعكس تطور فكر هذه الجماعات الإرهابية، ورغبتها في تطوير عملياتها الإرهابية.

إضافة إلى ما سبق فإن ما يميّز الظاهرة الإرهابية الجديدة، هو كثافة التعبير عن الكراهية والرفض الشديد للآخر، من خلال استهداف رموز بارزة لديه، جنبا إلى جنب مع التركيز الشديد على تحقيق أكبر قدر من الخسائر البشرية في صفوف المعسكر الذي تم تصنيفه من جانب الجماعات الإرهابية باعتباره العدو. كما يتسم الإرهاب الجديد بقدر كبير من العشوائية وعدم القابلية للتنبؤ، فجماعات الإرهاب الجديد تتسم بغموض الهدف، ولو أن الهدف يبدو هو الرغبة في الانتقام ومحاولة إيقاع أكبر عدد من القتلى والجرحى، وفي الوقت نفسه، تميل هذه الجماعات إلى الاعتماد على الشكل العنقودي كنمط لتنظيم الجماعات الإرهابية التابعة للتنظيم من أجل تأمينها. ويقوم هذا الشكل على بناء مجموعات صغيرة العدد غير مترابطة بعضها ببعض، مع الاعتماد على مصادر متنوعة للتمويل والمساندة اللوجيستية، مما يجعل من الصعب رصدها أو اختراقها أو التنبؤ بتحركاتها أو ردود أفعالها؛ وهنا تكمن خطورة هذا النوع الجديد من الإرهاب. وقد اعتبر تنظيم القاعدة أخطر تنظيم إرهابي مع بداية القرن 21، وهو أول تنظيم إرهابي استطاع مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها.

### 3. القاعدة كنموذج للحركات الإرهابية الجديدة

انعكست كل الصفات السابقة على تنظيم القاعدة، الذي كان الهدف الأول الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مواجهته في إطار حربها على الإرهاب في فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001، بعد أن كانت الفكرة السائدة قبل هذا التاريخ بأن هذا التنظيم أشبه بالميليشيات، ويضم عناصر شبه عسكرية تدربت في الأساس على حروب العصابات ثم اتضح أن هناك هيكلا شديد التعقيد يمثل دوائر متتالية لكل منها آليات عمل مختلفة، على نحو يمكن أن يفرز عمليات يصعب فهمها أو توقعها.[2] وقد كان الهدف الأساسي لتنظيم القاعدة هو نشر الجهاد في جميع أنحاء العالم بواسطة عدة وسائل من بينها تمويل حركات حرب عصابات إثنية و تدريبها، وإصدار مواد دعائية تهدف إلى إلهام الجهاديين

[1] ديفيد فيشر، **الأخلاق و الحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي و العشرين؟** ترجمة: عماد عواد، سلسة كتب عالم المعرفة (414) ( الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014) ص ص235-236.

[2] محمد عبد السلام، «حالة القاعدة بعد خمس سنوات من هجمات 2001،» **السياسة الدولية**، العدد 167 (يناير 2007)، ص205.

لارتكاب أعمال إرهابية، وتنظيم هجمات معقدة ضد بلدان ترى أنها تعارضها.[1] وهنا تكمن خطورة تنظيم القاعدة عن غيره من التنظيمات الإرهابية الأخرى.

مثلث الشبكة الكونية للقاعدة عاملا إضافيا مثيرا للقلق، يضاف إلى الأهداف الخطيرة التي سعت لتحقيقها، وهو ما أوضحته هجمات 11 سبتمبر، حيث تمتعت القاعدة بامتداد تمكنت من الوصول إليه بواسطة إسناد أنشطتها الإرهابية إلى جماعات محلية قدمت لها التدريب والتخطيط والدعم المالي واللوجستي، وشعار القاعدة. كما أظهرت درجة عالية من المهارة في استثمار وسائل الاتصال الحديثة، ليس فقط في عملية التجنيد والتدريب، و لكن أيضا في تسويق عملياتها الوحشية في جميع أرجاء العالم. ووفقا لما ذكره فيليب بوبيت، فإن تلك الصفات أنتجت إرهابيين ناشطين على مستوى عالمي. ويتمثل الملمح الأخير في المدى الضخم والطموح الإيديولوجي، الذي يسعى الإرهابيون إلى تحقيقه، حيث ذهب زعيم القاعدة أسامة بن لادن في فتاويه وبياناته المتعددة، إلى أن قتل الأمريكيين و حلفائهم، يعتبر واجبا فرديا لكل مسلم. وهو ما عبّرت عنه الفتوى التي أصدرها مع رفاقه يوم 23 فبراير 1998، والتي دعت إلى قتل الأمريكيين مدنيين وعسكريين، في كل بلد يستطيعون فيه ذلك، من أجل تحرير المسجد الأقصى وغيره من المقدسات، وطرد جيوش أمريكا من جميع أراضي المسلمين إلى أن تلحق بهم الهزيمة، ولا يعود باستطاعتهم تهديد أي مسلم. وبعد ذلك بثلاث سنوات ونصف برهنت القاعدة على هول تهديدها وتقدّم أساليبها، بأن دبّرت أعظم هجوم إرهابي في العالم، ونفذته؛ فلأول مرة في التاريخ تقوم مجموعات باختطاف أربع طائرات، لاستخدامها قنابل انتحارية.[2]

لقد أدى ظهور شبكة القاعدة إلى بروز حركة واسعة النطاق من العنف الدولي، والذي ارتبطت به ظواهر حقيقية كالعنف العابر للحدود أو الحرب غير المتوازنة؛ لكن الأهم أن تنظيم القاعدة تحوّل إلى فاعل دولي غير حكومي مارس تأثيرات أعمق مما فعلته عشرات الدول في تطور النظام الدولي الحالي، الذي تعتبر هجمات 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول جوهرية في مساره.[3] وقد ذهب تقرير لجنة التحقيق الأمريكية في هذه الأحداث إلى أن هيكل تنظيم القاعدة يضم كأذرع لعملياتها مكوّنا استخباراتيا، ولجنة عسكرية، ولجنة مالية، ولجنة سياسية، ولجنة تضطلع بشؤون الإعلام والدعاية.

---

[1] كريستينا هلمينش، **نهاية تنظيم القاعدة أم انطلاق تنظيمات؟** ترجمة: فاطمة نصر، ط.1 (القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، 2011)، ص33.

[2] المرجع نفسه، ص7.

[3] محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص204.

كما لديها أيضا مجلسا للشورى يتكون من أفراد دائرة أسامة بن لادن الداخلية، الأمر الذي جعلنا أمام تنظيم أكثر تطورا على مر التاريخ، من حيث الخطورة والتنظيم معا.[1] وفرض بالتالي على المجتمع الدولي تطوير طرق جديدة لمحاربته.

**4. الحرب العالمية ضد الإرهاب**

يرى الكثير من المتخصصين أن أحداث 11 سبتمبر شكلت نقطة تحول في النظام الدولي الجديد، حيث أصبح الإرهاب الجديد واحدا من الأشكال الرئيسية إن لم يكن الشكل الرئيسي للصراع المسلح على الساحة الدولية.[2] وبالتالي أحدثت هذه الأحداث قطيعة في العلاقات الدولية، حيث أصبح الحديث عن فترة ما قبل الأحداث وما بعدها.[3] وتجلى هذا الأمر بشكل كبير حتى في طرق محاربة الظاهرة الإرهابية الجديدة، وهي التي أصبحت تتم في إطار حرب عالمية ضد الإرهاب.

لم تقتصر أهمية هذا التحول على ما يمثله الإرهاب الجديد من تهديد كبير للأمن الدولي، ولكن أيضا على ما أثاره من ردود أفعال من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الكبرى، التي لم تقتصر فقط على شن حملة دولية واسعة بقيادة أمريكية ضد الإرهاب، ولكنها وصلت إلى تبني الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن موقفا يقوم على أن وقف الإرهاب ومحاسبة الدول التي ترعاه أصبحا التركيز الرئيسي للإدارة الأمريكية.[4] وهو ما يعني إحداث تغيير جذري في السياسة الخارجية الأمريكية، التي أصبحت موجهة بشكل كلي نحو محاربة الإرهاب. وفي هذا السياق يذهب هنري كيسنجر إلى أن هجمات 11 سبتمبر 2001 مثّلت نقطة تحول فاصلة في صياغة النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، حيث أنها أدت بصورة واضحة إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، ودفعت القوى المنافسة، كأوروبا واليابان وروسيا والصين والهند إلى التعاون مع أمريكا. وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل تلك الهجمات بسبب الخلافات السياسية التي كانت قائمة، مما أدى إلى بناء علاقات جديد قائمة على التعاون ضد الخطر الإرهابي المشترك. ويرى كيسنجر بأن هذا الوضع نتج عنه أن أمريكا لم تعد تواجه خصما استراتيجيا أو بلدا وحيدا أو متحالفا. كما أن هذه الدول

---

[1] كريستينا هلمينش، مرجع سابق، ص43.

[2] أحمد إبراهيم محمود، «الإرهاب: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية،» **السياسة الدولية**، العدد 147 (يناير 2002)، ص44.

[3] Muriel Gauthier, «le 11 septembre 2001: changement de nature dans les relations internationales,» *Regard Critique*, vol.6, N.3 (octobre 2001), p.8.

[4] أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص45.

الكبرى لم تعد تنظر إلى بعضها البعض باعتبارها تشكل تهديدات إستراتيجية، بل أصبحت ترى أن الخطر الذي تتعرض له لا يأتي عبر الحدود، وإنما من الخلايا الإرهابية المزروعة داخل بلدانهم أو من النزاعات الإقليمية، مما يعني أن الجغرافيا السياسية سوف تكون محور الارتكاز في السياسة الخارجية الأمريكية. قبل هجمات 11 سبتمبر كانت السياسة الأمريكية تميل إلى الانفرادية وعلاقاتها مع القوى الدولية الأخرى تميل إلى التوتر، لكن هذه الهجمات أقنعت جميع القوى الدولية بأن الإرهاب أصبح يمثل تهديدا داهما، وأن أيا من هذه القوى لا يملك بمفرده الوسائل الكفيلة بمواجهة هذا التهديد.[1]

إن الحرب ضد الإرهاب أصبحت عالمية، وتخص جميع دول العالم، وتستهدف جميع الحركات الإرهابية في العالم. وهذا ما عبّر عنه الرئيس الأمريكي بوش الابن في 20 سبتمبر 2001 حين قال "حربنا ضد الإرهاب العالمي ستبدأ مع تنظيم القاعدة كمرحلة أولى ولن تنتهي هذه الحرب هناك، ولن تتوقف هذه الحرب حتى يتم القضاء النهائي على جميع الحركات الإرهابية ذات التأثير العالمي."[2] وكما قال لاحقا في حوار تلفزيوني معه في العام 2004 "لدي أمل كبير في أن تؤدي هذه الحرب العالمية ضد الإرهاب إلى نشر الحرية في جميع أنحاء العالم لضمان الأمن الدولي على المدى البعيد."[3] وتحت هذا المبرر سيتم التدخل العسكري في العديد من دول العالم التي اتهمت بتقديم الدعم لهذه الحركات الإرهابية؛ وكانت البداية من أفغانستان في خريف العام 2001، ثم العراق في مارس من العام 2003 .

## خاتمة

يتضح من التحليل السابق بأنه منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 انتقل الاهتمام بشكل كبير إلى إرهاب الجماعات أو الأطراف الفاعلة ما دون الدولة، نظرا للتحول العميق الذي طرأ على بنية الصراعات السياسية وسلوكها في الحقبة الحالية من سيرورة العولمة، حيث تتواجه الدول مع الجماعات بدلا من بناء التحالفات الدولية بين دول ضد أخرى. لقد أصبحت تحالفات الدول تتشكل لمواجهة جماعات أو منظمات كالقاعدة أو داعش أو بوكو حرام؛ ومثال ذلك التحالف الذي قادته الولايات

[1] المرجع نفسه، ص51.

[2] Gilles Andréani, «la guerre contre le terrorisme: un succès incertain et couteux,» (Institues Français des Relations Internationales, février 2011), p.256.

[3] Adib Bencherif, « les Etats Unis depuis le 11 septembre 2001: de l'orgueil à la raison?» *Regard Critique*, vol.6, N.3 (octobre 2001), p.1.

المتحدة ضد تنظيم القاعدة أو ذلك الذي قادته لاحقا ضد داعش، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن أحداث 11 سبتمبر 2001 جعلت المجتمع الدولي ينتقل من إرهاب الدولة إلى إرهاب المنظمات والحركات الإرهابية .

لقد أثبتت أحداث 11 سبتمبر 2001 أن هناك علاقة متبادلة بين العولمة والإرهاب العالمي؛ وتشكل آلية العولمة التكنولوجية، خاصة منصات التواصل الاجتماعي المختلفة البعيدة عن سيطرة الدولة وأجهزتها الأمنية بما تمنحه من فردية وحرية الحركة، ساحة المعركة القادمة بين الدولة والإرهاب. إن هذه التكنولوجيا توفر البيئة الملائمة التي تزوّد وتمنح الجماعات الإرهابية المختلفة إمكانيات هائلة للدعاية والتجنيد والتوجيه؛ وستبقى مرشحة للزيادة مستقبلا نظرا لعدم تعاون عمالقة شركات وسائل التواصل الاجتماعي مع الحكومات لتقييد الحرية و المراقبة. وستواجه الدولة القومية بشكلها الحالي مشاكل جمة خلال العقود القادمة خاصة في مجالات التحكم "الذكاء الاصطناعي."

## المراجع

**الكتب**


عثمان علي حسن، **الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، ط1 ( كوردستان: مطبعة منارة، 2006 ).

خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، ط.1 (دمشق: دار كيوان للنشر والتوزيع ، 2009).

أبو الفضل إبن منظور، **لسان العرب**، ط.1 (بيروت: دار صادر ، د. ت).

عبد الناصر حريز، **النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي: دراسة مقارنة**، الموسوعة السياسية العالمية (بيروت: دار الجيل، 1997).

سيرج كادروباني، **إرهاب الدولة: النموذج الفرنسي** (بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، 1990).

خليل الحسين، **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد**، ط.1 (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012).

فتوح أبو دهب هيكل، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب و انعكاساته على السيادة الوطنية**، ط.1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).

تشارلز تاونزند، **الإرهاب: مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، ط.1 (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).

مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، **استخدام الإنترنت في أغراض إرهابية** (نيويورك: الأمم المتحدة، يونيو 2013).

فتيحة ليتيم، **نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين**، سلسة أطروحات الدكتوراه (95) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

توماس فريدمان، **العالم في عصر الإرهاب**، ترجمة: محمد طعم، ط.1 ( كولونيا: منشورات الجمل، 2006).

ديفيد فيشر، **الأخلاق والحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين؟** ترجمة: عماد عواد، سلسة كتب عالم المعرفة (414) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014).

كريستينا هلمينش، **نهاية تنظيم القاعدة أم انطلاق تنظيمات؟** ترجمة: فاطمة نصر، ط.1 (القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، 2011).

Fondation pour l'Innovation Politique, *Etude: les attentats islamistes dans le monde 1979 – 2019* (Paris, Novembre 2019).

Fraser Cameron, *US foreign policy after cold war, global hegemony or reluctant sheriff*? (London, New York: Second Edition, 2005).

Hennebel, L., Vandermeersch, D., (ed), *Juger le terrorisme dans l'Etat de droit* (Bruxelles: Bruylant, 2009).

**الدوريات**

جلال عبد الله معوض، «العنف والسياسة في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، العدد 101 (يناير 1987).

عبد العزيز سرحان، «حول تحديد الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه،» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد 32 (1973).

محمد عبد السلام، «حالة القاعدة بعد خمس سنوات من هجمات 2001،» **السياسة الدولية**، العدد 167 (يناير 2007).

أحمد إبراهيم محمود، «الإرهاب: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية،» **السياسة الدولية**، العدد 147 (يناير 2002).

Ada Mullol, « terrorisme*, moteur du virage de la politique étrangère*, » *AFKAR / IDEES*, (automne 2016).

Meagen Smith, Sean M.Zeigler, « *terrorism before and after 9/11 a more dangerous world,» Research and Politics* (october – december 2017).

Gilles Andréani, «la guerre contre terrorisme: le piège des mots,» *Annuaire Français de Relations Internationales,* vol. IV (2003).

Joseph Nye, «la puissance américaine et la lutte contre le terrorisme,» *Revue Politique Américaine*, N. 2 (été - automne 2005).

Jean – Luc Maret, «le 11 septembre 2001 ou le terrorisme entre le XX et le XXI siecle,» *Annuaire Français de Relations Internationales*, vol.3 (2002).

Nicolas De Boisgrollier, «Les Etas- unis aprés 11 septembre: une réaction sécuritaire ?» *Questions Internationales*, N.8 (Juillet – Aout 2004).

Joanie Trudel, « 2001 – 2011: une décennie d'urgence aux Etats Unis,» *Regard Critique*, vol.6, N.3 (octobre 2001).

Muriel Gauthier, «le 11 septembre 2001: changement de nature dans les relations internationales,» *Regard Critique*, vol.6, N.3 (octobre 2001).

Adib Bencherif, « les Etats Unis depuis le 11 septembre 2001: de l'orgueil à la raison?» *Regard Critique*, vol.6, N.3 (octobre 2001).

Gilles Andréani, «la guerre contre le terrorisme: un succès incertain et couteux,» (Institues Français des Relations Internationales, février 2011).

**المذكرات الجامعية**

محمد الهزاط، «النظام الدولي المعاصر بين قوة القانون وقانون القوة،» (بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 1997).

سلطان عناد إبراهيم العدينات، «الآلية الدولية لمكافحة الإرهاب،» (رسالة لنيل الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2018).

# صناعة الإرهاب في العلاقات الدولية المعاصرة

***The terrorism industry in contemporary international relations***

**محمد حومالك**[1]

***Mohamed Houmalik***

**جامعة سيدي محمد بن عبد الله (فاس، المغرب)**

***Sidi Mohamed Ben Abdelah University (Fes, Morocco)***

**ملخص:** تستهدف هذه الدراسة تحليل أهم الإشكالات المتعلقة بصناعة الإرهاب في العلاقات الدولية المعاصرة، من خلال محاولة فهم الأسباب المؤدية إلى صناعة الإرهاب، وكذا التطرق لمدى نجاعة الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، ورصد واقع سياسات الدول لاسيما الكبرى منها في التعامل مع الظاهرة الإرهابية، وذلك بالتركيز على دورها في تنامي الإرهاب. ويمكن القول بأن قضية صناعة الإرهاب تعد إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي، لاسيما كونها إحدى العوائق التي تحد من جهود مكافحة الإرهاب على الصعيدين الدولي والإقليمي.

**كلمات مفتاحية:** صناعة الإرهاب، مكافحة الإرهاب، سياسات الدول، العلاقات الدولية.

***Abstract:*** This research paper aims to study the most important problems related to the terrorism industry in contemporary international relations, by trying to understand the reasons leading to the terrorism industry, as well as touching on the effectiveness of international efforts in combating terrorism, and monitoring the reality of countries policies, especially the major ones, in dealing with the terrorist phenomenon, by focusing on its role in the growth of terrorism. It can be argued that the issue of the terrorism industry is one of the major challenges facing the international community, especially as it is one of the obstacles that limit the efforts to combat terrorism at the international and regional levels.

***Key words:*** Terrorism industry, counter-terrorism, state policies, international relations.

[1] البريد الإلكتروني haoumalikmed@gmail.com

## مقدمة

شكّل الإرهاب على مر التاريخ مصدر تهديد كبير للسلم وأمن المجتمعات، وتزايدت حدته بشكل غير مسبوق مع تطور بنية النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمختلف الكيانات والتنظيمات، حتى أصبح إحدى الأولويات الكبرى التي طرحت على أجندة الدول، وخصوصا في العهد الحديث وما صاحبه من تطور في أنظمة المعلومات. وتم استغلال هذه التكنولوجيا من طرف منفذي العمليات الإرهابية أفرادا كانوا أو جماعات وأدّى إلى تنامي غير مسبوق للظاهرة الإرهابية، رغم كون هذه الأخيرة لم ترتبط بمكان ولا بزمن معين، وإنما رافقت الوجود الإنساني في تطوره الذي صاحبه هو الآخر تطور في أنماط وسلوكيات واستراتيجيات العمل الإرهابي، الذي تتعدد أسباب ارتكابه أو بالأحرى مساهمة العديد من العوامل في صناعته بالشكل الذي يخدم مصالح جهات معينة.

تتجلى أهمية الموضوع في كونه يعد من أعقد المشكلات التي يعيشها المجتمع الدولي لاسيما في ظل الدعم والرعاية غير المسبوقة للتنظيمات والجماعات الإرهابية في مختلف بقاع العالم، بهدف تحقيق مصالح الدول الراعية للإرهاب وتنفيذ سياستها ومخططاتها على الصعيد العالمي بالشكل الذي يضمن استمرار قوتها ونفوذها في مختلف مناحي العلاقات الدولية. وتأتي هذه الأهمية أيضا من ضرورة تسليط الضوء على التحولات والمتغيرات ومختلف السياسات التي أسهمت في صناعة الإرهاب في العلاقات الدولية المعاصرة.

انطلاقا مما سبق، يمكن صياغة إشكالية الموضوع كالتالي: كيف شكلت صناعة الإرهاب أداة في يد الدول الراعية للإرهاب لتنفيذ سياستها ومخططاتها الدولية بعد نهاية الحرب الباردة؟ وحتى يستقيم البحث في تمفصلاته المحورية، يجب الإجابة على التساؤلات الضمنية الفرعية التالية: من يصنع الإرهاب؟ ولماذا صناعة الإرهاب؟ وما هي أسباب ودوافع صناعته الإرهاب في العلاقات الدولية؟ وهل يمكن الحد من صناعة الإرهاب بمكافحته؟

بغرض الإجابة بناء على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تطلب الأمر اعتماد الفرضيات التالية: 1) الإرهاب وصناعته تستند على مؤشرات وعوامل عالمية تلخص الواقع الدولي والتخبط العالمي في مجال التصدي للظاهرة الإرهابية ومختلف الظواهر المتصلة بها، لاسيما تلك المتعلقة بالتطرف الذي يعد المقوم الأساس لتنامي الإرهاب، والراجع بشكل كبير إلى الفهم الخاطئ للنص الديني. 2) صناعة الإرهاب هي نتيجة حتمية لطبيعة التفاعلات الدولية القائمة على المصالح

والصراع حول النفوذ، حيث أضحى أداة فعالة بالنسبة للقوى الكبرى لتحقيق مخططاتها واستراتيجياتها العالمية.

وعليه تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الضمنية من خلال محورين: يتناول المحور الأول صناعة الإرهاب محاولة لفهم الأسباب والغايات، بينما يتناول المحور الثاني المجتمع الدولي بين مكافحة الإرهاب وصناعته. ونظرا لعدم وجود منهج واحد في التحليل العلمي الأكاديمي، اعتمدنا المنهج الاستدلالي والاستقرائي نظرا لما لهما من أهمية بالغة تحقيق البحث لأهدافه العلمية لاسيما من خلال اعتمادهما على الدلائل والبراهين لإثبات حقيقة الأفكار والإشكالات قيد الدراسة والمتعلقة بصناعة الإرهاب. أضف إلى ذلك اعتمادنا على المنهجين التحليلي والوصفي لسببين أساسين أولهما طبيعة الموضوع التي تفرض عرض أفكار وتوجهات مختلفة حول واقع الإرهاب في العلاقات الدولية المعاصرة لما بعد نهاية الحرب الباردة؛ وثانيهما العمل على مناقشة وتحليل هذه الأحداث والمتغيرات من خلال العمل على تحليلها للتوصل إلى نتائج وإجابات عن أسئلة تؤرق الباحثين في مجال الإرهاب وطرق مكافحته وتنامي مخاطره والنابعة من صناعته واستغلاله.

## أولا: محاولة لفهم أسباب صناعة الإرهاب

مما لا شك فيه أن أسباب صناعة الإرهاب متعددة ومختلفة بحسب أبعادها ودلالتها، وهذا نابع من طبيعة الظاهرة المتسمة بالتغيّر والتطور الذي واكب واقع العلاقات الدولية، فمحاولة مقاربة أسباب صناعته تتراوح بين ما هو فكري واستراتيجي واقتصادي واجتماعي. أضف إلى ذلك أن صناعة الإرهاب لها أبعاد وغايات متعددة، يصعب حصرها ومقاربتها بشكل دقيق ومفصل، ولكن في غالبيتها تأخذ بعدا سياسيا واقتصاديا.

### 1. الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية لصناعة الإرهاب

اختلفت التفسيرات والدوافع التي أدت إلى تنامي ظاهرة الإرهاب بين من يؤكد أن حالات التنافس والصراع الدولي ساعدت في تغذية ونمو هذه الظاهرة، وبين من يذهب إلى أن الإرهاب ظاهرة طبيعية يمكن أن تظهر في أي مجتمع متأثرًا بعوامل مختلفة منها البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والأيديولوجية.

وتتعدى أسباب الإرهاب الدوافع السياسية إلى الدوافع الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في الفقر والبطالة، التي تولد لدى أفراد المجتمعات حالة من اليأس والإحباط تنعكس سلبا على حياتهم، كإحساسهم بالعزلة والاغتراب داخل مجتمعاتهم يجعل منهم حاقدين على الواقع الاجتماعي الذي يعيشونه، نتيجة الظلم وعدم المساواة. إن غياب روح العدالة وعدم ترسيخها بين أفراد المجتمع، وإهدار كرامة الإنسان، والإخلال بحقوقه وحرياته، كلها عوامل تساهم بشكل أو بآخر في صناعة الإرهاب. كما أن تفشي الأمراض الاجتماعية بسبب التفكك الأسري، وانتشار الجهل، عوامل تنتج عنها بيئة خصبة لتشكيل جماعات إرهابية تتبنى العنف كوسيلة للتعبير عن ذلك الواقع، والالتحاق بالجماعات الإرهابية قصد الحصول على دخل يخلصهم من الفقر والتهميش. بالإضافة إلى استغلال العمليات الإرهابية اقتصاديا بهدف الإضرار باقتصاديات دولة معينة، والاستيلاء على اقتصاديات البلاد وثرواتها، حيث يكون الغرض من صناعة الإرهاب في هذه الحالة ناتجا عن تضارب المصالح بين الدول، مما يؤدي إلى استعمال الإرهاب كآلية لتنفيذ مخططات سياسية هدفها الأساس تحقيق مطامع وأهداف اقتصادية محضة بعيدة كل البعد عن الاعتبارات الإنسانية.

ويعد الدافع الإعلامي من الأسباب الأخرى للإرهاب، وذلك بهدف طرح القضية أمام الرأي العام العالمي والمنظمات العالمية، حيث ترى الجماعات الإرهابية أن هناك تجاهلا من الرأي العام العالمي لقضيتهم، فيقومون بعمليات إرهابية لجذب الانتباه إليهم وإلى الظلم الذي يتعرّضون له ومحاولة كسب تأييد جماعات أخرى لمناصرة قضاياهم. فالتجاهل الذي يعيشه أفراد المجتمعات من قبل مؤسسات الدولة وعدم فتح نقاشات للحوار حول القضايا التي يمكن معالجتها من طرف مؤسسات الدول يكون سببا غير مباشر للمساهمة في صناعة الإرهاب.

يضاف إلى ذلك الأسباب الدينية، كتلك المتمثلة في التشدد والغلو في الدين، والفهم الخاطئ والتأويل غير السليم للنصوص الدينية، والفراغ الفكري والديني الذي يؤدي إلى الإحباط الذي يلقاه الشباب نتيجة افتقارهم إلى المثل العليا التي يؤمنون بها، يعطي الفرصة للجماعات المتطرفة لشغل هذا الفراغ. كما أن غياب الحوار المفتوح وتجاهل مناقشة الجوانب التي تؤدي إلى التطرف في الرأي يرسخ الفكر المتطرف؛ وبذلك فالفهم الخاطئ للدين والإيمان بضرورة تغيير سلوكيات المجتمع المنافية للدين، تتم حسب اعتقادات البعض عن طريق القوة واستعمال أسلوب الترغيب والترهيب، حيث اتجهت بعض الجماعات الإرهابية إلى استهداف سلوكيات المجتمع وقيمه عن طريق العنف واستغلال الشباب

لتحقيق أهداف إرهابية، مما يؤدي إلى استفحال التعصب والتطرف في أوساط المجتمع ومن ثم ممارسة الأنشطة الإرهابية ضده، أو أولئك الذين لم يتقبلوا أفكارهم، مما يؤدي إلى تشكيل مجموعات مضادة للدفاع عن وجودها وكيانها، وهو ما يدخل المجتمع في فوضى واغتيالات وغيرها.[1] فالتطرف يعد أحد الأسباب لتنامي التنظيمات والأعمال الإرهابية في العالم، باعتباره ظاهرة عالمية وقديمة وتتمثل خطورتها في القاعدة الفكرية التي ينطلق منها وسهولة اتساعه. والتطرف باعتباره ظاهرة عالمية اجتماعية لها ارتباط كبير بالظروف السياسية والتاريخية والدينية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.[2]

## 2. واقع العلاقات الدولية المعاصرة

إن الفاحص لواقع العلاقات الدولية المعاصرة بعد نهاية الحرب الباردة، يلاحظ مدى تأثير الواقع الدولي في تنامي ظاهرة الإرهاب، لاسيما في ظل تضارب المصالح بين القوى العالمية الكبرى الفاعلة على الساحة الدولية وتحديدا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما نجم عنها من تداعيات على النظام الدولي من بينها شن حرب عالمية تتجاوز المبادئ والقواعد الدولية، حيث عملت الولايات المتحدة وحلفائها استغلال هذه الأحداث لتنفيذ مخططاتها الخارجية.

وبذلك، فالواقع الدولي يعد أحد أسباب صناعة الإرهاب سواء بطريقة مباشرة من خلال تدعيم جماعات إرهابية مؤيدة لسياسة إحدى الدول، أو بطريقة غير مباشرة من خلال القيام بتدخلات عسكرية في الشؤون الداخلية للدول كرست فراغا أمنيا كبيرا، وجذبت نوعا من الكراهية لهذه الدول من قبل الجماعات المتطرفة. وقد أدى تغليب لغة القوة والعنف في العلاقات الدولية على منطق الحوار والقانون، وعلى مبدأ تسوية حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وسيادة منطق أو مبدأ قانون القوة في التعامل بين الدول، بدلا من سيادة أو مبدأ قوة القانون كضرورة احترامه والتقيد بقواعده والالتزام بأحكامه، في نطاق العلاقات الدولية إلى تنامي الإرهاب؛ فسياسات هذه الدول أسهمت بشكل كبير في تزايد العمليات الإرهابية. لهذا يكون من غير المنطقي تجاهل هذه الممارسات الدولية لاسيما الحرب على الإرهاب التي كانت لها نتائج فظيعة على العالم، فهذه الحرب كانت بمثابة حرب إبادة وقتل

[1] هبة الله أحمد خميس، **الإرهاب الدولي، أصوله الفكرية وكيفية مواجهته** (القاهرة: الدار الجامعية، 2009)، ص136.

[2] نايف أحمد ضاحي الشمري، عمر عباس خضير العبيدي، «دور مجلس حقوق الإنسان في مكافحة التطرف،» **مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، العدد 2 (نوفمبر 2019)، ص68.

جماعي ضد مجموعات المدنيين العزل.[1] لقد ساهم هذا الواقع وبشكل كبير في تنامي الإرهاب على الصعيد العالمي، فكل السياسات الدولية الموجهة ضد خطر الإرهاب اتخذت بعدا براغماتيا؛ وكان من نتائجها تزايد العنف الموجه ضد هذه الدول تارة، وتارة أخرى خدمة لمصالحها بتوظيف فواعل أخرى من غير الدول كالشركات الأمنية والشبكات العسكرية وحركات التمرد وبعض الميليشيات وغيرها.

ولما كانت العلاقات الدولية هي بمثابة مجموعة من التفاعلات القائمة بين مكونات النظام الدولي فقد أسهمت سياسات الفاعلين من غير الدول كأحد الأسباب المؤدية إلى صناعة الإرهاب في العلاقات الدولية؛ والتي تتطلب تدقيقا كبيرا حول طبيعة الفاعلين من غير الدول، خصوصا إذا علمنا بأن هناك العديد من الدراسات التي تشير لعدد كبير من الفاعلين من غير الدول؛ وذلك باعتماد مؤشرات مختلفة ومتعددة في تصنيفها، غير أن ما يهمنا في هذا الصدد هو مدى مساهمة هؤلاء الفاعلين في تنامي الإرهاب وصناعته.

لقد شكّلت الأزمات الداخلية وواقع اللأمن الذي تعيشه العديد من الدول، بيئة مناسبة لصناعة الإرهاب وتوظيفه كورقة في الصراع على النفوذ، أو بالأحرى جعله عملا اقتصاديا بالنسبة للشركات الدولية لصناعة السلاح وعملا مربحا لها، مما يدفعها إلى نهج خطط واستراتجيات ترنو إلى خلق الأحداث والأعمال الإرهابية في مختلف بقاع العالم. وعلى المثال لا الحصر نذكر دور شركات الأمن الخاصة العابرة للقوميات، والتي شهدت تزايدا سريعا في أعدادها وتوسعا مبهرا في وظائفها لاسيما في حربي أفغانستان والعراق.[2] ومنه فسياسات هذه الفواعل كان لها أثرا كبيرا في تزايد موجة العنف وتنامي تنظيمات متطرفة، بدأ من جيل أفغانستان وحتى جيل الشبكات العابرة للحدود وصولا إلى الجهاديين الجدد والذئاب المنفردة. ويمكننا القول بأن الأسباب السالفة الذكر والناجمة عن واقع العلاقات الدولية الذي عرف مجموعة من التحولات أبرزها واقع الهجرة غير الشرعية الذي يعد الفقر إحدى أسبابها، والمتاجرة في السلاح والمخدرات والطموح للحصول على ربح يخلص الفئات الهشة من الفقر؛ كل هذه الأسباب وتداخلها في ما بينها ساهمت فيها سياسات القوى الكبرى وكان من نتائجها آثارا سلبية على الأمن والسلم الدوليين، مما أحدث حالة الرعب في نفوس المواطنين في مختلف بقاع العالم.

[1] نعوم تشومسكي، **العالم ... إلى أين؟** ترجمة: ريم طويل، ط.1 (بيروت: دار الساقي، 2018)، ص29.

[2] شهرزاد أدمام، «الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية،» **سياسات عربية**، العدد 79 (أبريل 2014)، ص74.

## ثانيا: الغايات من صناعة الإرهاب في العلاقات الدولية المعاصرة

إذا كانت أسباب صناعة الإرهاب متعددة ومختلفة، فإن أبعاد صناعته تظل خفية وغير معلنة يصعب حصرها؛ ولكن ما يهمنا في هذا الصدد هو أنه مهما كانت طبيعة السياسات المتبعة من قبل الدول أو غيرها والمؤدية إلى صناعة الإرهاب لأغراض غير معلنة أو بالأحرى عدم الاعتراف بوجود كيانات أو تنظيمات تابعة لها وتساهم في رعايتها، فواقع الحال كشف في عدة ممارسات دولية تورط العديد من الدول في قضايا تمويل الإرهاب على مر التاريخ. وإذا ما حاولنا التطرق للواقع الدولي وطبيعته نستشف وجود أحداث متفرقة في العالم ذات ميزة إرهابية، فالقيام بعمليات إرهابية متفرقة في مختلف دول العالم، يفيد بوجود شركات أو فاعلين يؤثرون ويوجهون النظام الدولي وفق ما يخدم مصالحهم وسياستهم، وسياسات وتوجهات الدول الداعمة لهذه الشركات. ويعني هذا وجود هدف اقتصادي وسياسي في خلق حالة الرعب والهلع في العالم ساهمت فيه هذه الشركات انطلاقا من المقولة الشهيرة للمفكر الايطالي "ماكيافيلي" "الغاية تبرر الوسلية" في كتابه الشهير "الأمير".

لقد بات الإرهاب صناعة عالمية تديرها قوى لا مرئية، وتنفذها "ذئاب منفردة" أو "جماعات مرتزقة"، في إطار "لعبة" دولية تتجاوز مبررات وموجبات الصراع والاقتتال إلى رهانات التحكم والتفرقة والإخضاع. وبالقدر الذي تفيد منه إمبراطوريات السلاح في الرفع من معاملاتها المالية الفلكية، بالقدر ذاته تستفيد الأنظمة الاستبدادية من تجديد سلطويتها عبر توطين "حالة الطوارئ" وانتهاج القمع تحت ذريعة الحرب على الإرهاب. وفي هذا الصدد يوضح ماركوس بيكل في كتابه الموسوم بـ "المستفيدون من الإرهاب"، بأن شركات السلاح حققت خلال سنة 2015 أرباحاً صافية تقدر بـ370 مليار دولار، مؤكدا أنها ليست الوحيدة التي تستفيد من الإرهاب، بل إن الأنظمة العربية ذاتها، تجد الغطاء السياسي لممارساتها القمعية في إطار "الحرب على الإرهاب"، إذ توفر لها الدول المصدرة للسلاح الحماية الدولية وترفع عنها المسؤولية الأخلاقية والجنائية، حيال كل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ما دامت تشكل زبوناً وفيّاً وكريماً لا ينتهي من شراء الأسلحة.[1]

لهذا، فمهما كانت الوسائل والأسباب الدافعة إلى الإرهاب والمساهمة في صناعته فإنه يظل عملا تدينه كل الديانات والتوجهات الأيديولوجية. وحتى لا يفهم من عرض الأسباب السالفة الذكر

[1] عبد الرحيم العطري، «فن صناعة الإرهاب،» في: wwwwww.trtarabi.com.

على أنها تندرج ضمن الإطار المتعلق بتنامي الإرهاب وفقط، بل الغرض يتجلى في التوصل إلى نتيجة مفادها أن هذه الأسباب المؤدية إلى انتشار الإرهاب نابعة عن سياسات دول ومنظمات وفواعل دولية خفية ساهمت فيها بشكل أو بآخر من أجل صناعة الإرهاب؛ حيث وبالتطرق إلى أسباب انتشار الإرهاب تجد بأن هناك العديد من الدراسات التي حاولت إبرازها وعرضها بشكل وصفي ودون البحث عن أسباب بروز هذه الأسباب والعوامل المنتجة للإرهاب.

إن الإرهاب هو فعل قد تقوم به الدولة ويسمى إرهاب الدولة؛ وفعل تمارسه الجماعات ويسمى إرهاب الجماعات والتنظيمات المتطرفة؛ وفعل يتم ممارسته من طرف أفراد ويسمى إرهاب الأفراد؛ كل هذه المسميات تندرج في إطار الوصف الشامل للإرهاب إما إرهاب دولي أو داخلي. ولذلك فصناعة الإرهاب بمختلف أشكاله تساهم فيه مجموعة من الكيانات الدولية، سواء كانت الدولة أو غيرها، وبذلك فهو عمل يتم صناعته لغرض تحقيق أهداف منفذيه، سواء بطريقة مباشرة أو غيرها. وإذا ما حاولنا أن نبرز الغايات من صناعة الإرهاب ورعايته وتمويله، فإن الأمر يتطلب الوقوف على العديد من التجارب الدولية في هذا الصدد، مما يجعلنا نذكر على سبيل المثال لا الحصر تداعيات 11 سبتمبر 2001 وما نتج عنها من آثار وتداعيات، لعل أهممها بروز تنظيمات إرهابية أشد خطورة، منها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، على اعتبار أن هذا التنظيم هو نتج عن احتلال العراق منذ سنة 2003.[1]

لقد أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى فراغ أمني كبير شكّل بيئة خصبة لتنامي تنظيمات إرهابية ومتطرفة، الأمر الذي دفع البعض للقول بأن "داعش" صناعة أمريكية وأن وجوده في المنطقة العربية لم يكن وليد الصدفة، وإنما تم الإعداد لها وإخراجها في دهاليز الاستخبارات الأمريكية لإحداث تغييرات جيوسياسية لإفراز كيانات قومية وطائفية بشكل يخدم المصالح الأمريكية ويحافظ على أمن إسرائيل، وإيقاف المد الإيراني ونفوذها في المنطقة. أضف إلى ذلك محاولة الولايات المتحدة الأمريكية زيادة تردي الأوضاع الاجتماعية والصحية والخدماتية في المنطقة العربية بالشكل الذي يجعلها دائما الشرطي الآمر والناهي في اتخاذ القرارات تجاه هذه الدول؛ فالفكر الاستراتيجي الأمريكي يقوم على أساس قيادة العالم وتحقيق التعايش الاقتصادي ولو على حساب أمن الشعوب واستقرارهم. لهذا

[1] حيدر سعيد، «الحرب على "تنظيم الدولة" بعد مرور سنة على تشكيل "التحالف الدولي": حالة العراق،» **سياسات عربية**، العدد 16 (سبتمبر 2015)، ص6.

فالحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية كانت إحدى أهدافها إنعاش الاقتصاد الأمريكي، وهو ما برز بشكل جلي عندما أعلنت الحرب على الإرهاب ووضعت معادلة ذات حلين لا ثالث لهما، إما مع أمريكا وإما مع الإرهاب.[1]

وفي هذا الصدد، يمكن القول بأن الدافع الحقيقي لبروز أسباب الإرهاب هي عوامل خفية لا تتصل فقط بالتكوين الفكري والسياسي والاقتصادي للتنظيمات والجماعات الإرهابية والأفراد المنضوية تحت لوائها، وإنما لها صلة مباشرة بالواقع الدولي والمصلحة الدولية. إن أسباب صناعة الإرهاب هي بحد ذاته أسباب لتنامي الإرهاب ولكن بتفسير مختلف، ففي الشق الأول يتم الاقتصار على دراسة ميدانية لعوامل تفشي الظاهرة الإرهابية، أما الشق الثاني فيستند على توجهات فكرية وعلمية دقيقة تذهب بعيدا إلى مستويات متقدمة في تفسير العوامل التي أدت إلى ظهور الأسباب المؤدية للإرهاب. على سبيل المثال لا الحصر، فسياسات الدول لها دور كبير في بروز أسباب الإرهاب، مما يعني أن هناك صناعة للإرهاب وبطريقة غير مباشرة. وحين تكون سياسة الدولة في المجال الاقتصادي لا تستجيب للحاجيات الضرورية للمواطن لاسيما تلك المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية، فالفوارق الطبقية وتزايد البطالة الناجم عن فشل سياسة الدولة في معالجة هكذا مشكل، يؤدي إلى خلق أسباب لالتحاق الأفراد بالجماعات والتنظيمات الإرهابية، من أجل الحصول على دخل مادي يخلصهم من الوضع الاجتماعي الذين يعيشونه. وقد شهد العالم بعد ظهور تنظيم "داعش" التحاق عدد كبير من الأفراد به، كان من بينهم أولئك الذين ينتمون لدول فقيرة أو يعيشون أوضاعا اقتصادية صعبة.

## ثالثا: المجتمع الدولي بين مكافحة الإرهاب وصناعته

حرص المجتمع الدولي على ضرورة تضافر الجهود لمكافحة الإرهاب الذي ترتبت عنه مخاطر كبيرة على السلم والأمن الدوليين. إن التنامي غير المسبوق للإرهاب كشف عن وجود سياسات للدول تساهم في صناعة الإرهاب، وهو ما جعل من جهود مكافحته غير ذي جدوى لاسيما وأن صناعة الإرهاب تعد من أخطر وأكثر المعيقات التي تحد من فاعلية الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الظاهرة. أحدث هذا حالة من الفوضى في التعامل مع الظاهرة الإرهابية، والتي اتخذت استراتيجيات متعددة من طرف المجتمع الدولي وبتوجهات مختلفة، مما جعل الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب،

[1] محمد غربي، **الغطرسة الأمريكية والحرب الكوكبية على شبح الإرهاب**، ط.1 (سلا، المغرب: مطبعة بني ازناسن، 2008)، ص69.

تعتريه العديد من العوائق أبرزها غياب تأطير دقيق لماهية الإرهاب، نتج عنه بروز تفسيرات عدة ومختلفة للظاهرة الإرهابية، كان إحدى نتائجها رعاية الإرهاب واستغلاله لخدمة أجندة سياسية بعينها، مما انعكس سلبا على النظام الدولي.

**1. جهود مكافحة الإرهاب في العلاقات الدولية المعاصرة**

لما كان الإرهاب مصدر تهديد مستمر ومتواصل للسلم والأمن الدوليين، عملت الدول والمنظمات الدولية على إقرار آليات قانونية مؤسساتية وعسكرية لمكافحته، على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ تمثلت في إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية في هذا الصدد، من بينها معاهدة جنيف لسنة 1937 والتي تعتبر أول محاولة دولية اعتنت صراحة بمكافحة الإرهاب. وبعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة تم سن مجموعة من الاتفاقيات ذات صلة مباشرة بالإرهاب، نذكر منها على – سبيل المثال لا الحصر – الاتفاقيات الدولية المتعلقة بوسائل النقل الجوي والبحري. أما على الصعيد الإقليمي فقد أبرمت المنظمات الإقليمية العديد من الاتفاقيات المتصلة بالإرهاب، على الصعيدين الأوروبي والأمريكي وكذا على المستوى العربي والإفريقي. أضف إلى ذلك عقد العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية والإقليمية والاستراتيجيات التي اهتمت بالإرهاب، كالإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب لسنة 2006 الهادفة إلى تحسين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. ويمثل اعتمادها هو المرة الأولى التي اتفقت فيها الدول الأعضاء جميعها على نهج استراتيجي وتنفيذي موحد لمكافحة الإرهاب؛ بحيث تقوم الإستراتيجية على إدانة الدول الأعضاء للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أيا كان مرتكبوه وأينما ارتكب وأيا كانت أغراضه، إدانة قاطعة وقوية. وقد شددت الدول الأعضاء على أهمية الصكوك الدولية القائمة لمكافحة الإرهاب الدولي.

أما على المستوى المؤسساتي فقد قامت الدول والمنظمات الدولية على إحداث هيئات عالمية تعنى بمكافحة الإرهاب الدولي، كهيئات الأمم المتحدة وباقي التنظيمات الإقليمية الأخرى سواء على المستوى الأوروبي أو الأمريكي أو العربي والإفريقي. تمثلت هذه المؤسسات في لجان مكافحة الإرهاب الدولي على مستوى منظمة الأمم المتحدة ومركز ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وأجهزة الأمن على المستوى الدولي والإقليمي، كالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، والمكتب الأوروبي للتعاون الشرطي ومنظمة الشرطة الجنائية الإفريقية، كإحدى الآليات المؤسساتية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، من خلال العمل على تعزيز التعاون الشرطي بين مختلف الدول في العالم.

بالإضافة إلى الأجهزة القضائية على المستوى الدولي كمحكمة العدل الدولية التي تجعل من قضايا الإرهاب إحدى اختصاصاتها المعروضة على أجندتها للنظر فيها.

وعلى مستوى الممارسة الدولية المعاصرة، واكب تطور الظاهرة الإرهابية ردود فعل دولية اتخذت طابعا انفراديا وجماعيا سواء على مستوى الآليات المستعملة، أو على مستوى الذرائع والمبررات التي تتبني عليها مكافحة الإرهاب الدولي؛ حيث أدى تزايد العمليات الإرهابية وصعود تنظيمات إرهابية أكثر عنفا، إلى تصاعد وتيرة الردود الميدانية عليها في ظل قصور فعالية الجهود الاتفاقية في هذا الشأن؛ وهو ما أثار العديد من الإشكالات القانونية والإنسانية في ظل غياب مفهوم دقيق وموحد للإرهاب، نتج عنه تحايل بعض الدول على قواعد القانون الدولي في ردها على الإرهاب.

ويعد التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق أبرز النماذج المعاصرة في التعامل الانفرادي لمكافحة الإرهاب الدولي، حيث أدت هذه الحملات العسكرية إلى تجاوزات غير مسبوقة للقواعد والمبادئ الدولية باسم مكافحة الإرهاب. هذه الحرب التي أدت إلى فراغ أمني كبير في منطقة الشرق الأوسط، كان من نتائجها ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، الذي أضحى إحدى أكبر التنظيمات تهديدا لأمن الدول، نظرا للإمكانيات المادية التي يمتلكها. وكشفت السنوات التي تلت ظهوره عن مدى قدرته في إحداث تهديدات تتجاوز حدود منطقة الشرق الأوسط، فما فتئ تنظيم "داعش" في تبني هجمات طالت أكثر من دولة، كفرنسا مثلا التي شهدت في الفترة مابين 2015 – 2018 تزايد عدد الهجمات التي ضربت التراب الفرنسي، والتي تبناها تنظيم "داعش". ونظرا للتهديدات التي فرضها هذا التنظيم عملت الدول ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل تحالف دولي لهذا الغرض؛ وإن كان يختلف كليا عن التحالف الذي شن الحرب على كل من أفغانستان والعراق لا من حيث الإستراتيجية ولا من حيث الأهداف المعلنة.

**2. الإرهاب بين الرعاية والاستغلال**

واكب تطور العلاقات الدولية لما بعد نهاية الحرب الباردة، تطورا في توظيف أساليب أخرى للصراع الدولي حول مناطق النفوذ وبأساليب مختلفة. ويعد التوظيف السياسي للإرهاب إحدى أبرز ملامح هذا الصراع، حيث صارعت القوى الكبرى ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير استراتيجياتها في مجال السياسة الخارجية، باستخدام وسائل غير مباشرة لتنفيذ مخططاتها السياسية والاقتصادية والأمنية.

لقد تمثلت إحدى صور هذا الصراع باستغلال الإرهاب ورعايته، من قبل القوى الكبرى أو بالأحرى القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في المنطقة، حيث شكّل التوظيف السياسي للإرهاب إحدى ملامح النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة. وقد ساهمت الأزمات الدولية المعاصرة ومن بينها الأزمة السورية وصعود تنظيم (داعش) في منطقة الشرق الأوسط، فرصة مواتية لاستغلال الإرهاب للعب دور محوري في الصراع القائم في المنطقة، كآلية لتعزيز النفوذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية، حيث تضاربت الاتهامات بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، حول رعاية الإرهاب من قبل بعض الدول.

ولعل الاتهامات الموجهة لإيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يمثل إحدى نماذج هذا الصراع، فواقع الحال أن طبيعة الصراع وغياب تعريف موحد للإرهاب فتح الباب على مصراعيه لاستغلال هذه الفجوة الكبيرة لاعتبار كل من يعادي مصالح دولة ما إرهابا والعكس صحيح. وعلى امتداد سنوات اندلاع الأزمة السورية سنة 2011، تحولت سوريا إلى الساحة الرئيسية لحروب بالوكالة في منطقة شرق المتوسط والشرق الأوسط بشكل عام. وشكّلت التنظيمات الإرهابية أدوات إقليمية ودولية في هذه الحرب، حيث تراوح مدى توظيف هذه الأدوات من قبل القوى المنخرطة في الصراع السوري ما بين الرعاية والإشراف الكامل، إلى الدعم والبناء العسكري وصولا إلى التوظيف المحدود لأشرس تنظيم إرهابي وهو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، عبر خفض سقف أهداف حملة مكافحة الإرهاب.

وعلى خلاف ذلك، حرصت إيران منذ سنة 2013 بالقيام بدور أكثر حركية في الحملات العسكرية المشتركة ضد المعارضة في مناطق شمال سوريا، بالتنسيق مع الجيش السوري. وحشد الحرس الثوري الإيراني ميليشيات شيعية عراقية متعددة، تحت شعار رعاية وحماية المراقد الشيعية المقدسة في سوريا؛ وتعد كتائب "الإمام علي" واحدا من أبرز الأمثلة على هذه الميلشيات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، حيث دخلت هذه الكتائب إلى الساحة السورية لأول مرة سنة 2014. وعلى المستوى العملي، فإن الجيش الطائفي الشيعي تم إنشاؤه وتمويله وتدريبه من قبل الحرس الثوري، لإنجاز مهمة أساسية ألا وهي حماية "سوريا المفيدة"؛ وهي ممر جغرافي يمتد من الساحل العلوى عبر حمص وضواحي دمشق. إن هذا الممر له أهمية كبيرة بالنسبة لإيران، لأنه سيكون بمنزلة الجسر الذي سيربط بين طهران بجنوب لبنان، ومن الناحية المادية، سيشكل طريقة أرخص بكثير وأقل صعوبة لنقل

الأسلحة والمعدات والمقاتلين، وأيضا يشكّل منصة للنفوذ تعزز وجود إيران وكلمتها في القرارات السياسية والعسكرية.[1]

وعلى غرار الدور الإيراني في توظيف ميليشياتها لخدمة أجندتها السياسية، عمدت واشنطن بشكل واضح، إلى نقل مقاتلي (داعش) من مواقع في سوريا إلى مواقع أخرى، لاستثمارهما كورقة لابتزاز بقية أطراف الصراع في سوريا وخارجها، لتحقيق أهدافها. وبحسب بعض التقارير الدولية فإن قطر متورطة بدورها في نقل الأسلحة والمتطرفين من ليبيا إلى سوريا خلال عامي 2013 – 2014؛ كما أنها قامت بعملية تدفق عسكري لعناصر تنظيم "داعش" في سوريا والعراق بعد الهزائم التي مني بها التنظيم.[2]

لقد كان من نتائج هذا الصراع الدولي بين كل من روسيا وإيران من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة ثانية، أثرا كبيرا في تنامي الإرهاب في المنطقة؛ حيث أدت انتقائية التعامل مع الإرهاب إلى السكوت عن أشكال منه وإلى تدعيم ركائز التنظيمات التي تستهدفها هذه القوى. ففي الوقت الذي تتنافس فيه الدول الكبرى في إعلان مواجهة إرهاب تنظيم "داعش"، بغض النظر عن حقيقة هذه المواجهة أو زيفها، وتوزع الأدوار بينها، رضاء أو اضطرارا، إذا بها تصمت حين يتعلق الأمر بميلشيات أخرى مسلحة تستغل الحرب على هذا التنظيم ذريعة لممارسة إرهاب لا يقل وطأة في العراق، وتشارك وحدات تابعة لبعضها في حرب "الميليشيات" في سوريا. ولا تكتفي القوى بذلك، بل يتواطأ بعضها مع هذه الميليشيات، بينما يدعمها بعض آخر بشكل ضمني تحت لافتة القضاء على "داعش" في العراق.[3]

ولهذا فصناعة الإرهاب تتم بمساهمة الدول الراعية له خدمة لمصالحها، وتبادل للاتهامات بين الدول. وهنا نذكر تلك الاتهامات التي وجهت لقطر بدعمها لميلشيات إرهابية في العراق سنة 2017 حينما سلّمت قطر ما يزيد عن مليار دولار مقابل الإفراج عن أمراء قطريين محتجزين؛ وذهبت تلك الأموال لجماعات وأفراد مصنفين على أنهم إرهابيين كجبهة النصرة. أضف إلى ذلك الاتهامات

[1] محمد جمعة، «الرعاية المتبادلة للإرهاب في شرق المتوسط الأدوات والتحديات،» **السياسة الدولية**، العدد 213 (يوليو 2018)، ص 89.

[2] المرجع نفسه، ص92.

[3] وحيد عبد المجيد، «هل تشعل تداعيات الإرهاب حربا عالمية؟» **السياسة الدولية**، العدد 204 (أبريل 2006)، ص8.

الأخرى الموجهة لفرنسا من طرف تركيا برعاية فرنسا للإرهاب. وما حدث في سوريا سنة 2018 وفي مدينة إدلب تحديدا، أدى إلى بروز حقيقة مفادها الفوضى العالمية تجاه التنظيمات الإرهابية، حيث أدى تغليب المصلحة القومية إلى صراع دولي وإقليمي حول مناطق النفوذ بين القوى الدولية الفاعلة منها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتركيا. وهو ما يظهر بشكل جلي الرعاية الدولية لتنظيمات إرهابية من أجل تنفيذ المخططات السياسية لهذه الدول. وهنا نستحضر الدعم التركي لجبهة النصرة من خلال تسليمها أسلحة ومعدات عسكرية من بينها صواريخ دفاع جوي؛[1] كما نستحضر كذلك التوظيف السياسي للأحداث الإرهابية التي ضربت فرنسا ما بين 2015 – 2018، ودفعها للمشاركة في التحالف الدولي لمواجهة تنظيم "داعش"، وذلك لرغبتها بأن تظل داخل اللعبة في منطقة الشرق الأوسط والحفاظ على مصالحها الخاصة وتعزيز نفوذها في المنطقة.[2]

إن طبيعة العلاقات بين الدول تعد إحدى الدوافع إلى تبادل الاتهامات حول تمويل الإرهاب ورعايته، مما يؤدي إلى صناعة حتمية للظاهرة. هذا الوقع يبرز بوجود ظاهرة دولية فعلية تتمثل بحقيقة كون صناعة الإرهاب أضحى أداة في يد الدول الراعية له لتنفيذ مخططاتها وسياساتها؛ وهو يمثل غطاء لكثير من الأهداف التي تسعى بعض الدول لتحقيقها ولو على حساب أمن واستقرار العالم إذا ما اقتصت مصلحتها ذلك. ومنه فقد شكّل توظيف التنظيمات الإرهابية أداة أساسية، في الصراع القائم بين القوى الكبرى، حيث حاولت كل القوى استخدام كل الإمكانات اللازمة بما فيها تمويل تنظيمات إرهابية أكثر شراسة وقتالا لأجل تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

### 3. تنامي التنظيمات الإرهابية وانعكاساتها على النظام الدولي

إذا كان لتنامي الجماعات الإرهابية والمتطرفة أسبابها المتعددة والمختلفة نظرا لتداخلها واتخاذها طابعا سياسيا، فإن هذا الواقع جعل النظام الدولي يعيش حالة من عدم الاستقرار جراء السياسات الدولية تجاه هذه التنظيمات، التي تراوحت بين مؤيد ومدعم ومساهم في إحداث هذه الفواعل، وبين من يطمح إلى مكافحتها والقضاء عليها والعمل على محاصرة كل خططها واستراتيجيها التي تطال مختلف مناطق العالم، كإفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وغيرها. ولهذا وجراء هذا التزايد غير المسبوق

[1] منى سليمان، «أبعاد الصراع الإقليمي حول إدلب السورية،» **السياسة الدولية**، (9 أفريل 2018): www. siyassa.org

[2] محمد حومالك، «إشكالية مكافحة الإرهاب بعد الحرب الباردة،» **المجلة المغربية للدراسات الإستراتيجية**، العدد الرابع (دسيمبر 2019)، ص 313.

للجماعات الإرهابية التي تطورت مع الوقت لتصبح أكثر وحشية وعنفا، وبالرغم من أن الإرهاب يفقد الكثير من الأنصار، فإنه يشير إلى تحولات في شكل ونوعية ما يمارسه من عنف. هذا الأمر جعل النظام الدولي يعيش حالة من الهلع والرعب من جراء المخاطر التي تفرضها الجماعات الإرهابية، وأصبح الأمن والسلم الدوليين أكثر عرضة للتهديد والخطر، مما يعني أن صناعة الإرهاب وتفسيراتها المتعددة شكّلت عائقا أمام المجهودات المتواصلة للحد من المخاطر الإرهابية.

إن ما يعيشه النظام الدولي من تنامي للإرهاب ومخاطره، يعكس توجهات فاعلين على الصعيد العالمي، لهم مصلحة في ما يحدث من أحداث وعمليات إرهابية، حيث أن طبيعة التعامل مع الإرهاب لا تتم في غالبيتها بطرق ذات فاعلية إلاّ في حالة ما إذا تعرّضت دولة من دول العالم لها قوة وتأثير عالمي. وهذا يعني أن التفسيرات المتعددة لتنامي الإرهاب لا يجب أن تظل منحصرة حول الأسباب الاقتصادية والاجتماعية أو تلك المتعلقة بنفسية منفذ العمل الإرهابي وتنشئته وطرق تفكيره؛ وإنما يجب أن تتعدى إلى ما هو أبعد من ذلك كالبحث عن الكيفية التي يتم بها صناعة الإرهاب من خلال بحث دوافع العمل الإرهابي وربطه بالواقع الدولي. وإذا كان من البديهي أن يعيش العالم وعلى مر قرون مضت مخاطر الإرهاب، فإنه من غير المنطقي أن تتطور هذه العمليات الإرهابية دون أن يتم مواجهتها بطرق محكمة للتقليص من مخاطرها.

### 4. فوضى عالمية في مواجهة التنظيمات الإرهابية

خلق بروز التنظيمات الإرهابية ونشأتها وتطورها في العالم المعاصر مجالا للصراع بين القوى العالمية، هذا الصراع يمكن استحضاره على مر التاريخ حول المصالح والنفوذ لاسيما من طرف القوى الكبرى، ليطال مستويات أكبر خارجة عن القواعد والقوانين الدولية. وقد تجلت إحدى صوره في مساهمة هذه القوى العالمية بخلق تنظيمات إرهابية داعمة لسياستها في الحالة التي تجد نفسها منحصرة لتنفيذ مخططاتها، مما يدفعها إلى تمويل الإرهاب واستخدامه كورقة ضغط على الدول المنافسة لها. وهذا الصراع لم ينحصر فقط على مستوى صناعة الإرهاب، ولكن امتد إلى مجال آخر والمتعلق بتبادل الاتهامات حول دعم الإرهاب تارة، وحول التغاضي عن تنظيمات إرهابية تارة أخرى.

لقد أثبتت التدخلات العسكرية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين في كل من أفغانستان العراق، ليبيا، سوريا، أنها كارثية في المجمل حتى على مستوى النتائج التي لم تكن في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. وخلقت حالة من عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من

الأماكن؛ فهذه الفوضى من جراء الحملة العالمية حول الحرب على الإرهاب نتج عنها التحريض على النزاعات الطائفية التي دمرت دولة العراق ليطال الأمر ليبيا وسوريا التي تعيش حالة من الصراع حول النفوذ بين القوى الكبرى لاسيما من طرف روسيا وأمريكا. ومن الواضح جدا أن التدخل الروسي كان لغرض دعم نظام الأسد وحماية مصالحها؛ ولكن مهما يكن فقد خلق هذا الوضع حالة من الفوضى في المنطقة.[1]

ولهذا فالفوضى العالمية كان إحدى نتائجها خلق تنظيمات إرهابية أبرزها تنظيم "داعش" التي كشف الممارسة الدولية عن مساهمة السياسة الأمريكية في خلق هذا التنظيم، بالرغم من كونها لم تخطط لتشكيله بحسب بعض الروايات لكن تدخلاتها المدمرة في الشرق الأوسط والحرب في العراق كانت أسباب أساسية في ولادته. وهذا الواقع غير الطبيعي أدى إلى إضعاف فعالية القانون الدولي وتهميش لدور الشرعية الدولية في إدارة العلاقات الدولية، من خلال هيمنة بعض الدول الكبرى بغير وجه حق على تسيير شؤون المجتمع الدولي على النحو الذي يؤمن مصالحها ويحقق أهدافها بغض النظر عن أية اعتبارات قانونية أو أخلاقية.[2] وعليه، فإن الوضع الدولي المتمثل في السياسات المتزايدة لصناعة الإرهاب جعلت الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب عرضة لعدم الفاعلية، نتيجة حالة الفوضى المتعلقة بالتعامل مع الإرهاب، مما أدى بالعالم إلى الدخول في حالة من الهذيان الفكري والاستراتيجي في مقاربة الظاهرة الإرهابية، بشكل يدفعنا للقول بأنه ما دامت هناك سياسيات عالمية ترعى وتدعم الإرهاب وتساهم في صناعته فلا يمكننا الحديث عن وجود مكافحة فعالة للإرهاب.

## خاتمة

يتضح مما سبق بأن تنامي الإرهاب وتطوره بشكل غير مسبوق في العلاقات الدولية المعاصرة، ساهمت في صناعته العديد من العوامل متعلقة بسياسات الدول الهادفة إلى تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية. وكشف واقع العلاقات الدولية للعيان وجود العديد من الممارسات الدولية التي ترعى الإرهاب وتدعمه، بشكل مباشر أو غير مباشر. إن هذه الممارسات كان لها آثارا كبيرة على السلم والأمن الدوليين من جهة، وعلى الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة فعالة للإرهاب من جهة ثانية. كما

[1] نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص39.

[2] ميهوب يزيد، **مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي**، ط.1 (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011)، ص62.

أن غموض مفهوم الإرهاب أدى إلى إشكالات قانونية كبيرة في تحديد وتأطير الظاهرة الإرهابية، والمساهمة في الحد من مخاطرها.

في هذا السياق، أفرز التأطير القانوني دوليا وإقليميا لمكافحة الإرهاب الدولي، عن ضعف كبير في إعطاء تعريف لمصطلح الإرهاب وجعل من الإطار الاتفاقي لمكافحة الإرهاب الدولي يفتقد إلى القوة الإلزامية. وقد أدى ذلك إلى الحد من فاعلية تنفيذ القوانين وعدم الالتزام باحترامها من قبل الدول، بل والأكثر من ذلك تم استغلال هذا الفراغ القانوني لتوظيف الإرهاب لتنفيذ استراتيجيات ومخططات العديد من الدول، ليتجاوز الأمر حدود أكبر من التوظيف ليصل إلى مستوى صناعة الإرهاب، مما جعل من مكافحة الإرهاب مجرد شعار يتم تداوله في المنابر الدولية لإثارة الانتباه إلى المخاطر الناجمة عنه لا أكثر.

وبعدما فرضت الممارسة الدولية لما بعد نهاية الحرب الباردة عن صعوبات في مكافحة فعالة للإرهاب الدولي، فإن هذه الصعوبات يعزى إحدى أسبابها إلى الطابع الفجائي للإرهاب ومساهمة العديد من الفاعلين على المستوى الدولي في تمويله وصناعته وفق ما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية. هذا الواقع جسدته الممارسة الدولية من خلال تجارب عدة ضربت عرض الحائط مختلف المساهمات الرامية إلى توقي مخاطر الظاهرة الإرهابية؛ وأدى في كثير من الأحيان إلى التشكيك حول الجدوى من القواعد والمؤسسات الدولية والإقليمية، التي أضحت آلية لخدمة مصالح الدول المؤثرة في القرار الدولي، ضاربة عرض الحائط كل الجهود والتدابير الهادفة إلى تعزيز أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم.

## المـراجع

### الكـتب

هبة الله أحمد خميس، **الإرهاب الدولي، أصوله الفكرية وكيفية مواجهته** (القاهرة: الدار الجامعية، 2009).

نعوم تشومسكي، **العالم ... إلى أين؟** ترجمة: ريم طويل، ط.1 (بيروت: دار الساقي، 2018).

محمد غربي، **الغطرسة الأمريكية والحرب الكوكبية على شبح الإرهاب**، ط.1 (سلا، المغرب: مطبعة بني ازناسن، 2008).

ميهوب يزيد، **مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي**، ط.1 (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011).

**الدوريات**

نايف أحمد ضاحي الشمري، عمر عباس خضير العبيدي، «دور مجلس حقوق الإنسان في مكافحة التطرف،» **مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، العدد 2 (نوفمبر 2019).

شهرزاد أدمام، «الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية،» **سياسات عربية**، العدد 79 (أبريل 2014).

حيدر سعيد، «الحرب على "تنظيم الدولة" بعد مرور سنة على تشكيل "التحالف الدولي": حالة العراق،» **سياسات عربية**، العدد 16 (سبتمبر 2015).

محمد جمعة، «الرعاية المتبادلة للإرهاب في شرق المتوسط الأدوات والتحديات،» **السياسة الدولية**، العدد 213 (يوليو 2018).

وحيد عبد المجيد، «هل تشعل تداعيات الإرهاب حربا عالمية؟» **السياسة الدولية**، العدد 204 (أبريل 2006).

محمد حومالك، «إشكالية مكافحة الإرهاب بعد الحرب الباردة،» **المجلة المغربية للدراسات الإستراتيجية**، العدد 4 (دسيمبر 2019).

# دراســـات وأبحـــاث

# *Studies and Researches*

# تنامي العنصرية وكراهية الأجانب في أوربا

***Racism and xenophobia grow in Europe***

**د. مصطفى عبدي**[1] ***Dr. Moustafa Abdi***

**كلية الحقوق، جامعة الحسن الأول (سطات، المغرب)**

***Faculty of Law, Hassan I University (Settat, Morocco)***

**ملخص:** تعرف أغلب الدول الأوربية تنامياً في الشعور بالعنصرية من خلال النظر إلى الآخر بتعالي لأنه ينحدر من مجتمع غير أوربي؛ كما ينظرون إلى ثقافات وتقاليد الأقليات على أنها تشكل تهديداً على الثقافة الأوربية بسبب تزايد أعداد المهاجرين القادمين من بلدان خارج القارة الأوربية. هذه النظرة ولّدت شعور بالكراهية تجاه الأجانب ورهباً من دياناتهم وثقافاتهم، فساهمت هذه العوامل في توفير بيئة مواتية لبروز حركات وأحزاب اليمين المتطرف التي امتطت هذه المشاعر وجعلتها أسساً لبرامجها الانتخابية بغية توسيع قاعدة مؤيديها والوصول إلى مراكز القرار؛ وسخرت الإعلام بشتى أشكاله وأنواعه لنشر الفكر المتطرف الهادف إلى تخويف المجتمع الأوربي أكثر من خطر تكاثر المهاجرين واللاجئين. وهو ما أفضى إلى تأجيج مشاعر العنصرية وكره الأجانب، وصل إلى حد استهداف أرواحهم وسلامتهم الجسدية وأمنهم من خلال تنفيذ هجمات إرهابية ضد المسلمين تحديداً في المساجد والمراكز الدينية من طرف متعصبين للعرق والدين في العديد من الدول الأوربية.

**كلمات مفتاحية:** العنصرية، الكراهية، الأقليات، التمييز، اليمين المتطرف.

***Abstract:*** Most European countries are experiencing a growing sense of racism. They view the increasing number of immigrants as a threat to their culture. This view generated a feeling of xenophobia. All these factors formed an environment conducive to the rise of extremist right-wing movements and parties that exploited these feelings and made them the foundations of their electoral programs to insure supporters linking them to the centers. The decision mocked the media in all its forms for spreading extremist ideology to intimidate Europeans from the danger of the proliferation of migrants and refugees, which

[1] البريد الإلكتروني abdimoustafa@gmail.com

led to fueling feelings of racism and xenophobia that amounted to targeting their lives and security by carrying out terrorist attacks against Muslims specifically in Mosques and religious centers of party fanatics to race and religion in many European countries.

***Key words:*** Racism, Xenophobia, Minorities, Discrimination, The Extreme Right.

## مقـدّمة

شهد العالم في الآونة الأخيرة تصاعداً في منسوب العنصرية وكراهية الأجانب في دول أوربا والدول الغربية عموماً، حيث دفع الشعور بالكراهية وعدم قبول الأخر بعض المتعصبين إلى أعمال عنف ضد الأقليات وصلت إلى حد القتل بطريقة وحشية وبدائية لا علاقة لها بالإنسانية. ولعل من المحددات التي جعلت الإنسان الأوربي يرفض الأجانب ويظهر عداءه الواضح والصريح لهم هو فكرة الحفاظ على نقاء العرق الأوربي وحماية تقاليد المجتمع. فهناك من الغرب من ينظر إلى ثقافات الأجانب بتعالي، ويرون فيها تهديدا وخطرا على ثقافتهم التي يعتبرونها سامية على باقي الثقافات الأخرى التي يحملها الوافدين الأجانب على أوربا. ومنهم من يعتقد أن تزايد أعداد المهاجرين سيكون سبباً في اختفاء الثقافة والتقاليد السائدة لدى الشعوب الأوربية؛ وهم يقبلون ثقافة الأوربي القادم من دولة أخرى على اعتبار أنه ينحدر من ثقافة وعرق قريب إلى ثقافتهم، في حين أنهم يرفضون بشكل مطلق وكلي فكرة اختلاف الفكر والثقافة التي يحملها الإنسان العربي أو الأسيوي أو الإفريقي. وهذه مؤشرات تدل على تجذر فكرة العنصرية الثقافية التفاضلية في مخيال وتصور الإنسان الأوربي الذي ينظر إلى ثقافة الآخر على أنها دونية وأقل من الثقافة التي يحملها.

تكمن أهمية الدراسة في تحديد أسباب تنامي شعور العنصرية وكراهية الأجانب الذي أصبحت جل دول أوربا تعرفه، وتسليط الضوء على إستراتيجية أحزاب اليمين المتطرف في هذه المشاعر وتسخيرها لتغذية خطابها السياسي لتأسيس قواعد شعبية من الجماهير المناصرة لهذه التصورات. وقد استمالت أكبر عدد من المتعاطفين والمؤيدين للظفر بالانتخابات والوصول إلى سدة الحكم. كما تبرز أهمية الدراسة في البحث عن الكيفية التي يتم بها الترويج لخطاب العنصرية وكراهية الأجانب، وجعلها أساس وجوهر الدعاية الانتخابية من خلال دعمه بحجج وبراهين تدعي السعي إلى الرغبة في المحافظة على الخصوصيات الثقافية ومحددات الهوية والأمن والرفاه المجتمعي للشعوب الأوربية.

بناء على ذلك، تنبثق إشكالية الدراسة، وهي: كيف يعالج استغلال وتسخير أحزاب اليمين المتطرف للمنطلقات الفكرية والأيديولوجية المحددة للعنصرية وكراهية الأجانب في المجتمع الأوربي لحشد الجماهير من أجل تحقيق نجاح سياسي وانتخابي؟ ولدراسة هذه الإشكالية سنحاول الإجابة عن الأسئلة المتفرعة عنها المتمثلة في ما يلي: ما هي المحددات الأساسية للعنصرية؟ ما هي مؤشرات كراهية الأجانب في أوربا؟ ما هي الأسس التي يبنى عليها الإنسان الأوربي شعوره بالعنصرية وتزايد كراهية للأخر؟ ما هي الأسس الأيديولوجية للأحزاب اليمينية المتطرفة؟ كيف استغلت أسسها ومنطلقات أيديولوجيتها بهدف حشد وتعبئة الجماهير لصنع قواعدها الانتخابية؟ كيف ساهم صعود اليمين المتطرف بأوربا في تطور الشعور بالعنصرية وكراهية الأجانب إلى أعمال عدائية تستهدف الأقليات والمهاجرين واللاجئين؟

إن تحليل هذه الإشكالية يفضي إلى طرح فرضيتين: الأولى تقول بأن شعور العنصرية وخطاب كراهية الأجانب شهد تطوراً في محدداته وأشكاله، أنتجته الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي أضحى الإنسان الأوربي يعيشها في ظل العولمة والانفتاح على الشعوب والثقافات الأخرى. أما الفرضية الثانية هي أن الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة ساهمت في تطوير مفاهيم العنصرية وكراهية الأجانب عند اتخاذها كأسس لأيديولوجيتها ومنطلقاً لخطابها السياسي وبرامجها الانتخابية، مما ساهم في ارتفاع منسوب العنف والهجمات المدروسة ضد الأقليات الإثنية والمهاجرين واللاجئين في أوربا.

## أولاً: محددات العنصرية وتمثلات كره الأجانب في أوربا

صحيح أن مفهوم العنصرية له جذور تاريخية قديمة قِدم وجود الإنسان على الأرض، فالعنصرية شعور ينتاب شخص أو أفراد جماعة معينة ينتج عن إحساسهم بالتفوق على أشخاص آخرين ينحدرون من عرق أو أعراق مختلفة، وعلى أساسه يتعاملون مع الآخرين بكيفية تفاضلية تمييزية على مستوى الممارسة وفي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وأحياناً حتى على المستوى القانوني، لتفضي العنصرية إلى ممارسات متطرفة وعنيفة وغير أخلاقية، وتدفع مناصريها إلى الخوف من الأجانب وتنامي شعور الكراهية تجاههم لأسباب مختلفة ومتقاطعة تتسم بها الحقب الزمنية لتطور مفهوم العنصرية وتجدد مستوياته. فما المقصود بمفهوم العنصرية؟ وكيف تطورت في أوربا؟ وما هي مؤشرات ودوافع كراهية الأجانب في أوربا؟

## 1. مفهوم العنصرية وتقسيماتها النظرية

تُحيل العنصرية (Racism) تقليديًا على أنها إيديولوجية تدعي عدم المساواة الأساسية؛ وتقر بوجود النظام الهرمي لمختلف الأعراق المحددة بيولوجيًا؛ لكنها بعد الحرب العالمية الثانية وتجربة النازية الألمانية فقدت العنصرية التقليدية الكثير من قوتها في أوروبا الغربية، ليظهر بذلك نوع جديد من العنصرية في حقبة ما بعد الحرب يسمّيه Taguieff بالعنصرية التفاضلية؛ ويصفها Wieviorka بالعنصرية الثقافية المتأسّسة على الاختلاف الثقافي. وهذه العنصرية لا تشكك في فكرة تفاضل الأجناس، وأن هناك أجناس متفوقة وأخرى أدنى منها، وتشدّد على الاختلاف الذي لا يمكن التغلب عليه بين الاثنيات المحددة ثقافياً؛ ومن ثم فإن دمج المجموعات العرقية المختلفة سيؤدي إلى إلغاء الصفات الفريدة التي تميّز الاثنيات.[1]

يفهم من هذا أن العنصرية الجديدة تتخذ كمبرّر لاستبعاد الأقليات العرقية في البلدان المتقدمة من المجتمع الأصلي كونها إيديولوجية تقوم على عدم توافق الثقافات المختلفة وحتمية الصراع بين المجموعات العرقية المتميزة، حيث يتم هذا الاستبعاد عبر نوعين من العنصرية: إما من خلال العنصرية المؤسسية التي تتم بقيام مجموعة مهيمنة من الهياكل مثل القوانين أو السياسات أو الممارسات الإدارية باستبعاد أقليات والتمييز ضدهما.[2] وهي عنصرية ممنهجة تتميز بالديمومة والثبات والارتباط الوثيق بالسلطة، وتكون لها أهداف سياسية تسخر لخدمة مصالح انتخابية خاصة عندما تعمل الأحزاب اليمينية المتطرفة على تصوير أقلية من الأقليات مثل المسلمين كتهديد مؤكد على المجتمع. كما تكون لها أهداف اجتماعية من خلال إفراز نخبة بناء على معيار عنصري قوامه التمييز في تولي مناصب المسؤولية؛ وفي حال تولي شخص ينتمي إلى أقليات مسلمة تحديداً أو من ذوي البشرة السمراء لمنصب بارز، يتم الاحتجاج على الوضع عبر مختلف الوسائل وتسخير الإعلام التابعة لهذه الأحزاب للضغط على الجهات المسؤولة لصرفه من منصبه.[3] وهناك عنصرية غير رسمية تبرز تجلياتها عندما يُعبّر أفراد مجموعة مُحدَّدة ظاهريًا أو ثقافيًا عن تحامل أو يقدمون على ممارسات

[1] Jens Rydgren, «Meso-Level Reasons for Racism and Xenophobia Some Converging and Diverging Effects,» *European Journal of Social Theory,* 6 (1) (2003), p.48.

[2] Stephen Castles, «Global workforce, new racism and the declining nation state,» *Occasional Paper Series*, (Centre for Multicultural Studies Occasional Papers, N.23, October 1990), pp.3-9.

[3] مروان محمد، «أربعة دروس نتعلّمها من فرنسا لمكافحة رهاب الإسلام على مستوى السياسات،» في مجموعة مؤلفين: **مكافحة صناعة رهاب الإسلام نحو استراتيجيات أكثر فعالية**، ط 1 (أطلنطا: مركز كارتر، ماي 2018)، ص ص55–56.

تمييزية ضد أعضاء جماعة أخرى مختلفة بطريقة غير منظمة. وسواء كانت هذه الممارسات رسمية أو غير رسمية فإنها تتغذى على معتقدات عنصرية يمكن أن تكون واعية أو غير واعية.[1] ومن أمثلة هذا النوع من العنصرية هو دعوة جون ماري لوبان John Marie Le Pen كونه أبرز المعبرين عن اليمين المتطرف في فرنسا خصوصاً وأوربا عموماً إلى تفضيل الوطني على الخارجي في تولي الوظائف، ونصرة الفرنسي في مواجهة الأجنبي في الخارج. وأقر كذلك بأنه يجب تنقية التراث الفرنسي من الشوائب التي وضعها المثقفون الذين ينحدرون من أصول غير فرنسية.[2] إن هذا الخطاب لزعيم سياسي معروف لا يمكن وصفه سوى بأنه خطاب متشبع بالعنصرية ورفض التعدد الثقافي ومناهض للمساواة باعتبارها مبدأً كونياً لا يجب طرحه في موضع المفاضلة، حتى وإن كان يخدم مصالح انتخابية للتيارات والحركات اليمينية المتطرفة.

العنصرية كتيار متطرف مبني على التمايز والفئوية، تقوم على النظر إلى اختلاف الأجناس بدونية. ويمكن تقسيمها إلى عنصرية تقليدية وعنصرية جديدة: فالعنصرية التقليدية تشير إلى سمات النقاء والتفوق اللذان يميزان معًا النظرية التي تقوم عليها الممارسة. كما أن ذلك تفوق أحد الأعراق على الآخر أو العرق على جميع الأجناس الأخرى، يفضي إلى التسلسل الهرمي الثقافي بقدر ما يشير إلى العرق، حيث يندمج الاثنان في العنصرية. وهي تجعل لنفسها محتوى من خلال اختراع اختلافات عنصرية خيالية ترتبط بجميع الاختلافات الحقيقية أو الخيالية الأخرى. وهذه الأيديولوجية هي التي ميّزت العقيدة النازية التي شكّلت النموذج الأصلي للعنصرية.[3] إن الإيديولوجية الكلاسيكية للعنصرية تقوم على اعتبارات بيولوجية وتؤسس هرمًا بين البشر وفقًا للعرق الذي ورثوا منه جينياً، وهذا النوع من العنصرية فقد مصداقيته على نطاق واسع منذ المحرقة.[4]

وهناك العنصرية الجديدة التي أصبحت لبنة في بناء عقيدة راديكالية جديدة في بريطانيا، وفي علاقة الأحزاب بتنامي هذا الشعور، حيث تم رصد عنصرية جديدة في خطاب السياسيين اليمينيين

---

[1] Stephen Castles, Op.Cit., p.10.

[2] ستار جبار الجابري، «أحزاب اليمين المتطرفة في أوربا: دراسة في الأفكار والدور السياسي، » **مجلة دراسات دولية**، المجلد 10، العدد 35 (2008)، ص60.

[3] Alberte Ledoyen, «Le racisme, des définitions aux solutions: un même paradoxe,» (Québec: Commission des droits de la personne et des droits de la jeunesse, février 1998), pp.6-9.

[4] Human rights.ch et Commission fédérale contre le racisme, «Incidents racistes traités dans le cadre de consultations Janvier –décembre 2014,» (Réseau de consultations pour les victimes du racisme, juin 2015), p.39.

خلال فترة السبعينيات. وقد لاحظ مارتن باركر Martin Barker في مؤلفه حول "العنصرية الجديدة سنة 1981"، أن الإشارات إلى العرق والدونية البيولوجية مهدت الطريق لحجة مفادها أنه من الطبيعي أن يرغب الأشخاص من نفس المجتمع في العيش مع بعضهم البعض، والتعبير عن العداء لوجود سكان مختلفين ثقافيا عنهم. ولاحظ كذلك أن العنصرية الجديدة تختلف كثيراً عن العنصرية القديمة والنمطية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر.[1] في هذا الاطار، تتخذ العنصرية الجديدة شكلا أكثر تقدماً من العنصرية التقليدية. في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تقرّ بفكرة أن الأجناس متساوية، لكن ذوي البشرة البيضاء هم أكثر ذكاءً من ذوي البشرة السوداء. وهذا ما يشير ضمنياً على أن المسألة متعلقة بما هو جيني وراثي. لذا فإن هذا النوع لا يمكن الكشف عنه بسهولة لأنه يوصف بأنه محافظ كونه يحمل رسالة استيعابية مفادها أنه لا يمكن للأمريكيين السود تحقيق المساواة الفعلية طالما لم يتخلوا عن قيمهم التقليدية والتفاضلية لأن ذلك سيكون له نتائج عكسية على المجتمع.[2]

## 2. مؤشرات رهاب الأجانب ودوافعه

رهاب الأجانب أو الخوف من الأجانب (xenophobia) يعني الخوف من الأفراد المختلفين أو الغريبين عن مجتمع معين. يتميز رهاب الأجانب بالاعتقاد بأنه من الطبيعي أن يعيش الناس بين آخرين من نوعهم والعداء تجاه وجود أشخاص من نوع مختلف عنهم. ويتخذ الخوف من الأجانب شكلين: الشكل الأول خفي أو كامن ينبني بشكل أساسي على الصورة النمطية والمعتقدات والتمثلات المسبقة بشكل غير مفصل عن الآخر؛ وعادة ما يتم قبول هذه التمثلات وأخذها كأمر مسلم به. أما الشكل الثاني رهاب الأجانب الظاهري أو الواضح الذي يتكون من معتقدات ومواقف أكثر تفصيلاً، مما يعني مستوى أعلى من الوعي. ومن ثم فإن العنصرية الجديدة التي تتبناها العديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة تمثل شكلا أيديولوجيا من كراهية الأجانب وعدم قبولهم على المستوى الظاهر والمصرح به،[3] بل يتم إدراجه كخلفية في البرامج الانتخابية لهذه الأحزاب في البلدان الأوربية المختلفة.

تعرف نسبة الأوربيين الذي ينظرون إلى الأجانب بسلبية وخصوصاً الأجانب المسلمين، ارتفاعاً كبيراً. وقد أثبتت دراسة استقصائية أجريت في عام 2016 من قبل مركز "بيو" أن درجة النظرة السلبية

[1] Robert Miles, «Le racisme européen dans son contexte historique: Réflexions sur l'articulation du racisme et du nationalisme», *Genèses. Sciences sociales et histoire*, N.8 (juin 1992), pp.109-110.
[2] Alberte Ledoyen, Op.Cit., p.117.
[3] Jens Rydgren, Op.Cit., p.48.

للمسلمين تختلف من دولة إلى أخرى، حيث بلغت النسبة عند الألمانيين والفرنسيين 29% وتقل هذه النسبة بدرجة في المملكة المتحدة؛ وهي ترتفع في إسبانيا إلى 50% وتتزايد في بولندا إلى 66% وفي إيطالياً إلى نسبة 69% فيما سجلت أكبر نسبة عند الهنغاريين (المجر) بحوالي 72% ومن خلال هذه النسب يمكن فهم أسباب صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوربا وتعزيز مكانتها.[1]

بسبب ارتفاع موجه كراهية الأجانب والنظر بسلبية إلى المهاجرين واللاجئين لاسيما المسلمين منهم، تزايدت الهجمات في ألمانيا سنة 2012 بنسبة 20.4% بالمقارنة مع سنة 2011 حسب إحصائيات وزارة الداخلية. كما تضاعف عدد الهجمات المشتبه بها والمبلغ عنها إلى 178438 هجوم في عام 2016 بالمقارنة مع سنة 2015؛ إضافة إلى تضاعف عدد الهجمات ضد المسلمين عند مقارنة الأرقام المسجلة في بداية سنة 2017 بالثلث الأخير من السنة نفسها. وارتفع منسوب الكراهية في ألمانيا ليمتد إلى الهجوم على مسجد تتوافد عليه الجالية التركية في يوم 9 مارس 2018، والأمر نفسه تكرّر بعد يومين عند حرق مسجد في مدينة برلين. أما في فرنسا، ارتفع منسوب الكراهية بشكل كبير جداً، حيث وصلت نسبة الهجمات ضد المسلين سنة 2015 إلى 22.3% مقارنة بسنة 2014 وفقاً لأرقام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فرنسا. كما أقدم رجل على دهس المصلين أمام مسجد في باريس بتاريخ 29 يونيو 2017. وفي يوم 3 يوليو من السنة نفسها فتح مسلحان مقنعان النار على مصلّين بمسجد جنوب فرنسا أسفر عن 8 مصابين بينهم فتاة في السابعة من العمر[2]. من هنا، يمكن تأويل وربط ارتفاع حجم كره الأجانب في فرنسا وألمانيا، وتفشي انتشار الحركات العنصرية اليمينية المتطرفة المعادية للأجانب في دول أوربا كونه ردا طبيعيا أو غير طبيعي على الهجمات التي تنفذها الجماعات الجهادية، وإلى الإفرازات الناتجة عن الثورات العربية، حيث انتشرت أعمال العنف والحروب في العالم العربي،[3] وأفضت إلى تدفق موجات من المهاجرين واللاجئين الفارين من ويلات تلك الحروب والصراعات في بلدانهم إلى أوربا.

---

[1] مرصد منظمة التعاون الإسلامي، «ظاهرة الإسلاموفوبيا: أكتوبر 2016 – مايو 2017،» (ساحل العاج: 10–11 يوليو 2017)، ص42.

[2] «رهاب الأجانب والتفرقة العنصرية ضد اللاجئين والمهاجرين في أوربا،» (جنيف: المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، يونيو 2018)، ص ص3–7.

[3] عبد الرحمان بوعلي، «شرنا يأتينا من بعيد: التفكير في مجازر 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016،» **تبين للدراسات الفكرية والثقافية**، العدد 5/18 (خريف 2016)، ص ص192–193.

## ثانياً: الأسس الأيديولوجية لأحزاب اليمين المتطرف في أوربا

يحيل مصطلح اليمين المتطرف إلى تحديد الانتماء السياسي للجماعات والأحزاب. وتحديد الاختلاف بين اليمين التقليدي عن اليمين المتطرف يفضي إلى أن إيديولوجية اليمين التقليدي تقوم على حماية الأعراف والحفاظ على تقاليد المجتمع، في حين أن اليمين المتطرف يدعو إلى التدخل القسري واللجوء إلى العنف لحماية أعراف وتقاليد المجتمع.[1] ويعود ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوربا إلى النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا والقومية المتطرفة التي هيمنت في أوربا في الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين. كما عرفت فرنسا نمواً كبيراً في الحركات اليمينية المتطرفة في فترة الثلاثينيات، أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فاتسمت بتهميش نسبي للحركات اليمينية المتطرفة في العديد من البلدان نظراً لتحميل الفاشية والنازية مسؤولية اندلاع الحرب العالمية الثانية.[2]

جوهر إيديولوجية الأحزاب اليمينية المتطرفة في أنها تعتبر سبب وجودها يكمن في الحفاظ على الثقافة وحماية الهوية الوطنية، لذلك ترفض التعددية الثقافية والنظر إلى الثقافات الأخرى بنوع من الدونية؛ إضافة إلى رفضها لظاهرة الهجرة والتأكيد على القومية الوطنية والحرص على نقائها من العناصر الدخيلة التي لا تنتمي إليها.[3] انطلاقاً من الأسس العنصرية لهذه أيديولوجية، سعى اليمين الشعبوي الراديكالي في أوروبا الغربية إلى تطوير إيديولوجية تستند إلى مفهوم الاختلاف الثقافي الذي يعد من عناصرها المركزية رهاب الإسلام الشديد والعداء الواضح للعولمة بشكل متزايد. لذلك سعى اليمين الشعبوي إلى البحث لنفسه عن موقف، والانتشار كحركة مقاومة تدافع عن مفهوم الهوية الأوروبية التي اعتبرتها مهددة بشكل أساسي.[4]

إن تزايد أهمية الخطابات العنصرية تقوم بشكل أساسي على العنصرية الجديدة التي تستخدم وجود الأقليات كتفسير وسبب للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وهي تتضمن دعوة صريحة إلى

---

[1] مديرية الدراسات الإستراتيجية، «صعود اليمين المتطرف في أوروبا: أبرز العوامل والشخصيات والأفكار»، سلسلة البحث الرابع، العدد 35 (بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، أيار 2019)، ص6.

[2] ستار جبار الجابري، مرجع سابق، ص ص47-48.

[3] مرسي مشري، «أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات،» **سياسات عربية**، العدد 15 (يوليو 2015)، ص65.

[4] Hans-Georg Betz, «Contre la mondialisation: xénophobie, politiques identitaires et populisme d'exclusion en Europe occidentale», *Politique et Sociétés*, Vol.21, N.2 (2002), p.27.

الاستبعاد والتمييز ضد هذه الفئة.[1] وعلى هذا الأساس، عمل الحزب القومي البريطاني على تسخير العنصرية واستثمار الصراع على الموارد بين الفئات الاجتماعية ليصنع لنفسه قاعدة شعبية، حيث أقر 47% من البريطانيين في استطلاع للرأي أجري سنة 2009 أن المهاجرين لا يستحقون الحصول على الفوائد الاجتماعية نفسها التي يتلقاها البريطانيون.[2]

لقد تعاظم تأثير الخطاب العنصري في المجتمعات الأوربية، الأمر الذي مكّن الأحزاب والحركات المتطرفة من البروز والتنامي من خلال الدعوة إلى معاداة المهاجرين ونشر الإيديولوجية المناهضة للهجرة. وهو ما أفضى إلى حصول حزب البديل على 84 مقعد في البرلمان الألماني بموجب الانتخابات النيابية لعام 2018. كما حصل قبل ذلك حزب النازيون الجدد واليمين الأكثر تطرفاً في ألمانيا على مقعد في البرلمان الأوربي سنة 2014. يضاف إلى هذه التوجهات نشر الإسلاموفوبيا التي تقوم على فكرة أن الإسلام يشكل خطراً على أوربا لكسب شعبية أوسع في أوساط المجتمعات الأوربية. أما في بولندا فقد استعان حزب القانون والعدالة في حملته الانتخابية بخطاب عنصري ضد المهاجرين الأجانب والمسلمين؛ وعمل على الاستفادة من أزمة المهاجرين التي تعرفها أوربا عند معارضته لخطة نقل حوالي 7000 لاجئ من المخيمات في اليونان إلى بولندا وتخويفهم من الأمراض التي قد ينقلها اللاجئون. وقد مكّن هذا الخطاب العنصري الأحزاب اليمينية المتطرفة من تولي الحكومة في بولندا بعد مضاعفة قاعدتها الشعبية وظفرها بالانتخابات في سنة 2015. وعلى إثر الهجمات التي تعرضت لها مجلة في باريس سنة 2015، انتهزت الأحزاب اليمينية الفرصة للترويج لخطاب الكراهية والعنصرية ضد المسلمين والمهاجرين واللاجئين، وذلك عندما سخرت رئيسة الجبهة الوطنية اليمينية مارين لوبان Marine le Pen خطاب كراهية الإسلام لتعبئة الناخبين وسعيا للظفر بالانتخابات الرئاسية التي شهدتها فرنسا سنة 2017.[3]

وقد اشتمل البرنامج الانتخابي للجبهة الوطنية على الالتزام بتقليص الهجرة الشرعية نحو فرنسا؛ ودعت إلى استناد منح الجنسية الفرنسية إما بناء على الاستحقاق أو عبر الوراثة. أما عن المهاجرين غير الشرعيين فخطابها كان أكثر عداءً وتشدداً عندما اعتبرت أنه لا يوجد أي سبب لبقائهم في فرنسا

[1] Stephen Castles, Op.Cit., p.17.

[2] بيرغيت ديبر، كورنيليا هيلدبراندت، آنا ستريثورست، **من الثورة إلى التحالف الأحزاب اليسارية في أوربا**، ترجمة: عباب مراد وإلهام عيدروس، ط 1 (تونس: مؤسسة روزا لكسمبورغ، 2014)، ص125.

[3] «رهاب الأجانب والتفرقة العنصرية ضد اللاجئين والمهاجرين في أوربا،» مرجع سابق، ص ص3-7.

لأنهم خرقوا القانون منذ لحظة دخولهم التراب الفرنسي بكيفية غير قانونية. ولم تر ما يدفع إلى الاعتناء بالمهاجرين غير الشرعيين ومنح أطفالهم حق التعليم في المدارس الحكومية الفرنسية، كما أنها ربطت بين الهجرة والإرهاب.[1]

## ثالثاً: خطاب العنصرية وكراهية الأجانب لدى أحزاب اليمين المتطرف في أوربا

خطاب أحزاب اليمين المتطرف يتأسس على خصائص رئيسة تضم شعبوية تتميز بالصراحة والخطاب المناهض للنخب والمعارضين الذين يرى أنهم خانوا الأمة، والرغبة السلطوية، والمزج بين القومية وكراهية الأجانب؛ إضافة إلى فكرة العداء للهجرة، وهي فكرة متصلة بفكرة عدم إمكانية الاندماج مع مجموعات لها هوية ثقافية مختلفة وتتعارض مع القيم الليبرالية.[2] لذلك تركز الأحزاب اليمينية المتطرفة في خطابها على ظاهرة الهجرة تحديداً، وتجعلها محور حملاتها الانتخابية. إن هذه الأحزاب تنظر إلى المهاجرين على أنهم سبب في البطالة والجريمة والعنف، ومصدراً لكل أنواع انعدام الأمن الاجتماعي، وأنهم يشكلون أكبر تهديد للهوية القومية والعرقية للسكان الأصليين.[3] وتبعاً لهذه الأفكار المتطرفة والإيديولوجية التي تأسست عليها الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوربا، يمكن تتبع أهم الخطابات السياسية لهذه الأحزاب. وتحقيقا لهذا الغرض، تبرز الجبهة الوطنية في فرنسا كحالة يمكن أخذها على سبيل المثال لا الحصر.

### 1. النهج القائم على كراهية الأجانب في خطاب الجبهة الوطنية الفرنسية

كان حزب الجبهة الوطنية في فرنسا بقيادة جان ماري لوبان Jean-Marie Le Pen، أول الأحزاب التي تبنت مذهب العنصرية التفضيلية؛ وهو الحزب الذي يدعي أن موقفه القومي الفرنسي لا يجب أن يُفسر على أنه يعكس ازدراء الشعوب الأخرى، بل أن الهدف منه هو حماية الهوية الفرنسية والدفاع عن القيم الأساسية للحضارة الفرنسية. وعلى هذا الأساس اقترح الحزب منح الأولوية المطلقة للسياسة الثقافية المصممة للدفاع عن الجذور الفرنسية، لذلك حذر لوبان من أن شعوب أوروبا تواجه

[1] ماريسيا توفاك، بيكى تراتفورد، «ما الذي يجعل مارى لوبان مرشحة لليمين المتطرف؟» (18 أبريل 2017)، شوهد يوم 2020/03/30: https://www.bbc.com/arabic/world-39219865

[2] «Les partis d'extrême droite et leur discours en europe: Un défi de notre temps,» (Bruxelles: Réseau européen contre le racisme (ENAR), mars 2012), p.11.

[3] Jens Rydgren, Op.Cit., p.57.

خطر الانقراض الحقيقي.[1] وقد سلكت الجبهة الوطنية نهجاً مبنياً على التخويف من خطر المهاجرين بإثارة المشاكل التي يواجهها المواطن الأوربي، وسخرت مسألة انتشار البطالة في فرنسا لتحقق نجاح كبير غير مسبوق في الانتخابات البلدية والأوربية في عام 1984.[2]

وبغرض تعزيز موقفها، وجهت الجبهة الوطنية الاتهام إلى لأحزاب السياسية القائمة أنذاك وإلى الطبقة السياسية برمتها معتبرة إياها تشجع إنشاء مجتمع متعدد الأعراق والثقافات عبر الهجرة التي تمثل بالنسبة لها خطراً كبيراً يهدد فرنسا. إن الجبهة الوطنية ترى أن عدد سكان فرنسا كان مستقرًا لأكثر من ألفي عام، واستمدت ثقافتها من الثقافات الأوروبية الثلاث الكبرى: السلتية؛ الجرمانية؛ واليونانية–اللاتينية التي شكلتها المسيحية الرومانية. وكان المهاجرون القادمون إلى فرنسا في الماضي قادرين على الاندماج لأنهم قدموا من دول أوروبية أخرى. وعلى النقيض من ذلك جاء معظم المهاجرين الجدد من منطقة المغرب العربي وتركيا وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وكانوا يميلون إلى تشكيل أحياء عرقية ومدن غيتو (ghetto cities)، التي تمثل أعراض فشل أساسي في الاندماج، مما سيؤدي إلى عواقب وخيمة من خلال السماح بدخول الأشخاص الذين كانت خلفيتهم الثقافية مختلفة تمامًا عن الخلفية الفرنسية. ولهذا اعتبر الحزب نفسه معقل وحصن الهوية الوطنية ضد المشاريع العالمية التي تهدف إلى خلط الشعوب والثقافات.[3]

لقد شكلت البرامج الانتخابية لليمين المتطرف استجابة فعلية لمشاعر الغضب والتعصب العرقي والثقافي والملل من قيم الحرية والمساواة والتضامن التي تنامت لدى شريحة واسعة من الأوربيين، إضافة إلى اختيار العلمانية الوعي الجمعي كنمط للعيش ومنظور للحياة عند فئات مختلفة في المجتمع الأوربي كانت عاملاً مساعداً سهَّل تبني واستيعاب أفكار اليمين المتطرف المبنية على العنصرية وكره الأجانب لاسيما ضد المسلمين.[4] وبواسطة هذه الإستراتيجية أصبح لوبان مرشح موثوق به للانتخابات الرئاسية التي أجريت عام 2002 عندما وصل إلى الجولة الثانية بعد أن هزم رئيس الوزراء ليونيل جوسبان في الجولة الأولى. وبفضل هذا المكسب الانتخابي استردت الجبهة الوطنية

[1] Hans-Georg Betz, Op.Cit., p.196.

[2] مرسي مشري، مرجع سابق، ص66.

[3] Hans-Georg Betz, Op.Cit., p.196.

[4] «صعود اليمين المتطرف في أوروبا: أبرز العوامل والشخصيات والأفكار»، مرجع سابق، ص8.

الكثير من الدعم الذي فقده الحزب بعد الانقسام الشديد في عام 1998، والذي أدى إلى خلق حزب الحركة الوطنية المنافس بقيادة Bruno Mégret برونو ميغريت.[1]

لقد كان تزايد حدة الخطاب السياسي لاستقطاب المناصرين في جميع أنحاء أوربا دافعا إلى الاعتماد على خلط قضايا تؤثر على المهاجرين وطالبي اللجوء تحديداً. وهو ما جعل هذه الأقليات الهشة عرضة للجرائم المرتكبة بدافع تنامي مشاعر الكراهية العنصرية الناشئة من تصور شائع يعود إلى اختلاف أصولهم الاثنية والعرقية والعقائدية والجسمانية وأوضاعهم القانونية؛ والنظر إليهم كتهديد أمني ومصدر للأزمات التي يعاني منها السكان الأصليون.[2]

**2. مؤشرات تنامي خطاب العنصرية والكراهية وانعكاساته على الأقليات في أوربا**

حقق حزب النازية الجديدة نجاحاً انتخابياً لم يتجاوز 5% من أصل نسبة الاصوات المعبّر عنها في الانتخابات التشريعية ما بين سنوات 1966–1969 إبان تحالف الحزب الديمقراطي المسيحي مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي، حيث مكّنته هذه النسبة من الحصول على تمثيلية داخل المجلس التشريعي لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وبعد سقوط جدار برلين ارتفعت المؤشرات التي تنذر بعودة الأفكار النازية من جديد، فحققت الأحزاب اليمينية المتطرفة المتمثلة في حزب الجمهوريين واتحاد الشعب الألماني والحزب الوطني الديمقراطي نتائج جيدة في الانتخابات الإقليمية والأوربية، وشهدت حقبة التسعينيات هجمات استهدفت المهاجرين الأتراك وطالبي اللجوء بألمانيا.[3] تثبت هذه المؤشرات تنامي الشعور بالعداء والكره تجاه الأجانب الذي تمتطيه الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوربا عموماً للحصول على أكبر نسبة من المقاعد الانتخابية، سواء في الانتخابات المحلية أو البرلمانية والرئاسية أو على الصعيد الأوربي.

إن التهديدات المنسوبة للمهاجرين من طرف الأحزاب اليمينية المتطرفة مرتبطة بشكل خاص بقضايا: الأمن والتجانس الثقافي والاستقرار الديموغرافي، والعمالة ومستوى المعيشة للمواطنين الأوروبيين. وقد أكدت العديد من الدراسات التي أجريت في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية

[1] Hans-Georg Betz, Op.Cit., pp.196-197.

[2] «الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،» (الجمعية العامة للأمم المتحدة، أوت 2014)، ص ص15–16.

[3] ستار جبار الجابري، مرجع سابق، ص ص، 48–56.

على العلاقة بين تحويل الهجرة إلى مشكلة اجتماعية وبين الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، حيث أظهرت أن المشاعر المعادية للمهاجرين تظهر وتتنامى عندما يقلق مواطنو الدولة بشأن حالة اقتصادهم الوطني، ويعتقدون أن الهجرة ستكون لها أثار سلبية تقلص من فرص العمل أو عندما يخشون من التدهور الاجتماعي الذي قد يظهر مستقبلاً، أو عندما يتم ربط ظاهرة الهجرة بمواضيع متصلة بالسيادة وسلامة الحدود أو خرق القانون.[1]

لقد باتت المساجد والمراكز الإسلامية الأهداف الأكثر شيوعاً في أغلب الدول الأوربية كونها المراكز المحورية التي تهيج مشاعر العنصرية والعنف لدى الأوربيين وحتى لدى الأمريكيين، فإذا لم تسلم من الهجمات المسلحة فإنها لا تنجو من ممارسات عنصرية تتضمن شعورا عميقا بالكراهية وعدم قبول الأخر من خلال رسومات عنصرية على الجدران، ورمي جثث الخنازير، وبعث رسائل التهديد إلى أئمة المساجد والدعاة؛ إضافة إلى تشويه القرآن الكريم والاعتداءات الجسدية واللفظية المتكررة في حق المسلمين.[2] وفي بعض الأحيان، يلجأ بعض المتعصبين إلى القيام بمجازر داخل الأماكن المقدسة، ومثال هذه المذابح عندما أقدم شخص استرالي يعيش في نيوزيلاندا على قتل حوالي 49 شخصا من المسلمين بدم بارد، وحدث هذا أثناء تواجدهم بمسجد النور لأداء صلاة الجمعة في مارس 2019. ولم يكتف بالقتل بل قام بتصوير ذلك على البث المباشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأفاد في بيانه الذي عنونه بـ "الاستبدال العظيم" أنه استهدف مسجد النور تحديداً لأنه يعرف أكبر تجمع للمسلمين، وأكّد على أن هذا الهجوم كان بدافع الانتقام من الغزاة المسلمين الذي استعمروا أوربا واستعبدوا الأوربيين على مر التاريخ، وأن أوربا لن تكون للمهاجرين وأنهم لن يستطيعوا استبدال شعبهم. وأعلن أن ملهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي اعتبره رمزاً لإعادة الاعتبار لهوية البيض، وأنه استلهم جُرمه من مجزرة قامبها متعصب آخر سنة 2011 في النرويج.[3]

---

[1] Anastassia Tsoukala, «Crime et immigration en Europe,» p.22. Dans: http://labos.ulg.ac.be/wp-content/uploads/sites/14/2015/02/27.pdf

[2] دوديك أريانتو، «المقاربة المتعددة الطبقات لمعالجة رهاب الإسلام: مساهمة في إعداد آلية استجابة مستدامة وإستراتيجية،» في: مجموعة مؤلفين، **مكافحة صناعة رهاب الإسلام نحو استراتيجيات أكثر فعالية**، مرجع سابق، ص81.

[3] «من هو منفذ مذبحة مسجد النور بنيوزيلندا؟» **الجزيرة نت**، بتاريخ، 30-03-2020، في:

https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/3/15/

## خـاتمة

مفهوم ودلالة العنصرية ورهاب الأجانب اللذين أصبحا يشكلان فكرة متجذرة في مخيال وتمثل العديد من الأوربيين، تطورت وأصبحت تتخذ أشكالاً جديدة لم تكن معروفة في وقت مضى، حيث أصبحت تمارس على مستويات رسمية من طرف هياكل الدولة في بعض الدول الأوربية؛ وأضحت تمارس في شكل قوانين وإجراءات حكومية للحد من وصول الأفراد والجماعات من ثقافات ومجتمعات عربية وآسيوية وإفريقيا. كما أن مشاعر الكراهية والعنصرية باتت تأخذ شكل أعمال عنف وإرهاب منظم غير رسمي يقوم به أفراد متعصبين عرقياً وثقافياً ودينياً ضد الأقليات التي تعيش في دول أوربا.

إن حمولة الشعور بالعنصرية وتنامي كراهية الأجانب جعلت الطريق مهيأ أمام الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة التي أسست أيديولوجيتها على العنف ورفض الاختلاف؛ وكانت حجّتها في ذلك هي حماية التقاليد والدفاع عن ثوابت الثقافية المميزة للمجتمع الأوربي. وقد استخدمت هذه الحجج للفوز في الانتخابات المحلية والتشريعية وحتى الأوربية؛ وهي تستغل ملفات الهجرة والأمن القومي والمجتمعي ومحاربة الإرهاب وتسخير ارتفاع نسبة البطالة وحماية الثقافة القومية وجعلها المحاور الأساس لبرامجها الانتخابية.

لقد أفضى تعاظم الإحساس بالعنصرية وعدم قبول الآخر في المجتمعات الغربية إلى بروز ممارسات عنيفة ضد الأقليات التي تعيش في دول أوربا. وقد أثبتت الأرقام والإحصائيات في السنوات القليلة الأخيرة إلى استهداف متزايد للجالية المسلمة في جل البلدان الأوربية. إن هذا التطور في منسوب العنف والاعتداءات الجسدية واللفظية يرجع إلى ربط الإسلام بظاهرة التطرف العنيف لبعض الجماعات التي تنسب نفسها إلى الإسلام. ومن جهة أخرى، لعب الإعلام المقروء والسمعي البصري ووسائل التواصل الاجتماعي – الذي غالباً ما يكون مدعوم من طرف الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة التي تدافع عن الثقافة والعرق الأوربيين – دوراً جوهرياً في ترسيخ الصورة القاتمة عن الإسلام والمسلمين بشكل خاص والأجانب من ديانات وثقافات مختلفة عموماً لدى الأوربيين، حيث يتم تصوير الإنسان الأجنبي عن المجتمعات الأوربية على أنه يشكل تهديداً لثقافتها وتقاليدها، وعلى أن المسلمين قنابل قابلة للانفجار في أي لحظة، وينبغي التخلص منهم بأي طريقة وفي أسرع وقت من خلال منع دخولهم إلى أوربا بشكل نهائي حتى ينعم المجتمع بالأمان والسلم والاطمئنان.

وهكذا، يمكن الاستنتاج أن تنامي نفوذ وسلطة الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة ووصولها إلى مؤسسات الحكم في أوربا وجد حاضنة شعبية جاهزة لرفض الاختلاف وكره الأجانب ورهاب الإسلام، حيث عملت على إذكاء وتغذية الشعور بالعنصرية إلى درجة ظهرت ممارسات تتنافى وقيم الحداثة والتقدم وحقوق الإنسان التي تميز الدول الأوربية، وتؤمِّن ممارسة الحريات الدينية والثقافية. والمثير للانتباه أن الأحزاب المتطرفة استطاعت البروز والمشاركة في الانتخابات والمنافسة على الرئاسة مثلما حدث في فرنسا سنة 2017.

## المـراجع

### الكتب

مجموعة مؤلفين: **مكافحة صناعة رهاب الإسلام نحو استراتيجيات أكثر فعالية**، ط 1 (أطلنطا: مركز كارتر، ماي 2018).

بيرغيت ديبر، كورنيليا هيلدبراندت، آنا ستريثورست، **من الثورة إلى التحالف الأحزاب اليسارية في أوربا**، ترجمة: عباب مراد وإلهام عيدروس، ط 1 (تونس: مؤسسة روزا لكسمبورغ، 2014).

### الدوريات والمقالات

عبد الرحمان بوعلي، «شرنا يأتينا من بعيد: التفكير في مجازر 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016،» **تبين للدراسات الفكرية والثقافية**، العدد 5/18 (خريف 2016).

ستار جبار الجابري، «أحزاب اليمين المتطرفة في أوربا: دراسة في الأفكار والدور السياسي، » **مجلة دراسات دولية**، المجلد 10، العدد 35 (2008).

مرسي مشري، «أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات،» **سياسات عربية**، العدد 15 (يوليو 2015).

مديرية الدراسات الإستراتيجية، «صعود اليمين المتطرف في أوروبا: أبرز العوامل والشخصيات والأفكار،» سلسلة البحث الرابع، العدد 35 (بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، أيار 2019).

مرصد منظمة التعاون الإسلامي، «ظاهرة الإسلاموفوبيا: أكتوبر 2016 – مايو 2017،» (ساحل العاج: 10–11 يوليو 2017).

«رهاب الأجانب والتفرقة العنصرية ضد اللاجئين والمهاجرين في أوربا،» (جنيف: المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، يونيو 2018).

«الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،» (الجمعية العامة للأمم المتحدة، أوت 2014).

Jens Rydgren, «Meso-Level Reasons for Racism and Xenophobia Some Converging and Diverging Effects,» *European Journal of Social Theory,* 6 (1) (2003).

Robert Miles, «Le racisme européen dans son contexte historique: Réflexions sur l'articulation du racisme et du nationalisme», *Genèses. Sciences sociales et histoire*, N.8 (juin 1992).

Hans-Georg Betz, «Contre la mondialisation: xénophobie, politiques identitaires et populisme d'exclusion en Europe occidentale», *Politique et Sociétés*, Vol.21, N.2 (2002).

Stephen Castles, «Global workforce, new racism and the declining nation state,» *Occasional Paper Series*, (Centre for Multicultural Studies Occasional Papers, N.23, October 1990).

Alberte Ledoyen, «Le racisme, des définitions aux solutions: un même paradoxe,» (Québec: Commission des droits de la personne et des droits de la jeunesse, février 1998).

Human rights.ch et Commission fédérale contre le racisme, «Incidents racistes traités dans le cadre de consultations Janvier –décembre 2014,» (Réseau de consultations pour les victimes du racisme, juin 2015).

«Les partis d'extrême droite et leur discours en europe: Un défi de notre temps,» (Bruxelles: Réseau européen contre le racisme (ENAR), mars 2012),

Anastassia Tsoukala, «Crime et immigration en Europe,» Dans: http://labos.ulg.ac.be/wp-content/uploads/sites/14/2015/02/27.pdf

# فلسفة العنف: أنموذج الجماعة الراديكاليَّة الانتحاريَّة

## *The Philosophy of Violence: the Model of the Suicide Radical Community*

**كمال العماري**[1] ***Kamal El-Ammari***

**مخبر البحث العلمي، الجامعة الدولية (الدار البيضاء، المغرب)**

***Scientific Research Laboratory, International University (Casablanca, Morocco)***

**ملخص:** يعود الفيلسوف في صورة الحكيم الهادئ متمردا على لانهائية النص الديني أو إغلاقه، مخرجا الراديكالي الانتحاري من ظلمة الكائن الذي يسكنه قاذفا به في وهج الكينونة باحثا في معناه أو حتى في لا نهائيته لعلها من دون شك مباراته المتبقية والأخيرة، ضمن لعبة الانتشار وفي المرمى حيث غياب المركز الفعال، في أصقاع مختلفة من الدنيا، حيث الراديكالي بطابعه الجهادي، يهز أسس الآمان ليعطينا طراز الانتحاري العنيف كنسق فريد ومتميز، يخرج في شكله الظاهري متكررا في سرمدية الإرهاب الكوني. المثير في الأمر، أنها تتصلب في مكان رصين من الفكر، تنزلق فيه الذات المتطرفة إلى هاوية سحيقة من الإدراك، تحفر فيه زمرتها المنتحرة أخاديد يقين، تراه هي ثاويا في طي الموت المغلف ببركة الآيات. لعلها الصورة الآسنة التي تمس بقداسة كل تلك القواعد المدنية التي يفترض فيها التأسيس لتبات الحقيقة الاجتماعية والتي تغدو وفق طاقة الجهادي المتفجرة، مخترقة في صميم ركائزها الآمنة وقوانينها الحازمة. متأنيا ينظر الفيلسوف من حوله فتتبدى له الراديكالية الانتحارية كالسيل الجارف يكسر رجسه سكون الغابة الإسمنتية، إنه العرض الأنطولوجي المتأزم في دورته التكفيرية وهو يخلق لنا بإثارته الروحية موتا يرتد على أعقابه مؤسسا للحظة من الانتحار، مناسبة موجعة تتناسى فيها الإنسانية جذورها الراسخة مع ضرورة الوجود.

**كلمات مفتاحية:** الفلسفة، الراديكالية، الجماعة، العنف، الانتحارية.

***Abstract:*** The philosopher, like the calm sage, revolts against the infinity of the religious text or its closure, bringing out the suicidal radical from the darkness of the being who dwells in him, throwing him in the glow of being in search of its meaning, or even in its

[1] البريد الإلكتروني ka-malovitch@hotmail.fr

infinity, it is undoubtedly its last match, its last game where The absence of effective center, the propagation in various parts of the world, where the radical, with its jihadist nature, shakes the foundation security to give us the model of violent suicide as a unique and distinct form, emerging in its apparent form repeatedly in the eternity of global terrorism.The interesting thing is that it hardens with a solid place of existence, in which the extremist ego slides into a deep abyss of consciousness, in which its suicidal group digs the furrows of certainty, which it sees as bending in the fold of death wrapped in the blessing of the verses, it is perhaps the sweetest image which touches the holiness of all these civil rules in which it is supposed The establishment of social truths which become jihadists, according to the explosive energy, penetrates the heart of its safe pillars and its strict laws. Carefully, the philosopher looks around him, and suicidal radicalism appears to him as the sweeping torrent breaks his abomination by the silence of the concrete jungle.

***Key words:*** Philosophy, radicalism, group, violence, suicide.

## مقـدّمة

هل في مقابل العنف توجد الفلسفة؟ هذا التساؤل أصبح أكثر إلحاحا في التاريخ الفلسفي الإنساني المعاصر، فإذا كان للفلسفة حضورها وحظوتها، فالعنف أيضا له قوته وقدرته حتى ليمارس بأسه على مسار الفيلسوف، وهو الذي بات من واجبه تأمل ما يجري من حوله والتفاعل معه لأن الفلسفة هي تفكير عقلاني في المشاكل المستجدة التي تظهر في الواقع الإنساني. لقد تفاعلت الفلسفة تاريخيا بأشكال ومظاهر مختلفة من العنف، وتعاملت واقعيا مع متغيرات فرضتها أساليب السلطة وتأثيرات الميتافيزيقا وتقنيات الحكم حتى غدا العنف في صوره المختلفة موضوعا أصيلا يحفل به تاريخ الفلسفة؛ وصار مع مرور الوقت سلسلة رفيعة تطوقه من كل جانب. وعلى اعتبار الفلسفة مشروعا فكريا ونموذجا لمحبة الحكمة، حاولت بشتى السبل تفنيد العنف بتقديم مخرجات له، والذهاب بعيدا في التنظير له. وكانت كل المحاولات ترمي إلى الإحاطة به ومقاومة بعض أشكاله، بإخضاعه لسلطة المفاهيم العقلانية الرصينة فيما يساير التوجه الذي دعا إليه الفيلسوف الفرنسي اريك وايل[1] Eric weil، خصوصا حين طلب من الفيلسوف الممارس في حقل السياسة بأن يواجه بحنكة كل النقاشات الفكرية والضجيج الإعلامي الذي

[1] اريك ويل هو فيلسوف ألماني (1904–1977). في سنة 1928 حصل على درجة الماجستير في برلين. وبعد وصول النازية إلى الحكم هاجر إلى فرنسا فرارا من جيوش هتلر المعادية للسامية وتم تجنيسه كفرنسي عام 1938 حيث شارك في الحرب العالمية الثانية، وأُخِذ سجينًا في عام 1940. في عام 1945 حصل على الدكتوراه في الفلسفة بأطروحته Logique de la philosophie المنشورة في عام 1950، له كتب مهمة منها: الفلسفة السياسية (1956)، الفلسفة الأخلاقية (1961)، وسلسلة من المقالات والمراسلات العديدة، والمؤتمرات (1970 –1971). اهتم إريك ويل بالعلاقة بين الفلسفة والتنجيم وكانت دراساته الأولى في الطب. في 1 فبراير 1977 توفي الفيلسوف إريك ويل في منزله بمدينة نيس الفرنسية.

يدور حول ظاهرة معينة، مسلحا بالصرامة والالتزام الذي يبقيه في اليقظة الدائمة؛ وأن ينتبه إلى كل تلك الادعاءات و التأويلات المتصارعة التي تمس سلامة المعنى وجودته في ما يتعلق بالقضايا السياسية وخصوصا قضية العنف.

في الواقع، لقد فعلت الفلسفة الكثير في مواجهة العنف، حتى يتسنى لها أن تمسك به من جوانب انفلاته. ولعل التعامل النظري مع العنف هو مرآة عاكسة لما يقع في عمق الإنسان من انفعالات تجعل من التعامل مع الإنسان هو تعامل مع ذلك الكائن المعقد الميال إلى العنف والقوة. عندما يفكّر الفيلسوف في العنف يفكّر فيه باعتباره فعلا تاريخيا ضروريا لحركية التاريخ ذاته، غير أن وجهة نظره قد تتوجه أحيانا إلى العنف مميزة له عن القوة. وفي هذا الصدد، يمكن العودة للتعريف الذي نسبه جون ماري ميلر Jean Marie Muller للفيلسوف الفرنسي اريك وايل.

يعتبر اريك وايل أن جميع الأعمال في التاريخ هي بالضرورة أعمالا عنيفة، وبالنسبة إليه أولئك الذين ينبذون العنف ينبذون الفعل في التاريخ بحجة حماية نقاء إرادتهم، غير أن خطؤهم الحاسم بحسبه يتمثل في عدم تمييزهم بين القوة والعنف.[1] وعندما تفكر الفلسفة في العنف فهي تفعل من منطلق واجب أخلاقي وإنساني؛ وعندما تلاحقه، فلأنها مطالبة بأن تقيم التمييز بينه وبين مفاهيم قريبة منه كالقوة والسلطة والدولة، ولأنها تريد أن تكون حاضرة ومتفاعلة وناقدة لما يواجهه الإنسان من قضايا ومشكلات كبرى تمس واقعه.[2] وبهذا المعنى تكون الفلسفة السياسية قادرة نظريا على أن تحتضن بعضا من أفعاله في التاريخ المعاصر وخاصة العنيفة منها، والتي تؤثر على مستقبل الطبيعة وتغير من وضعيات الناس وتمثلاتهم ، كما تختبر مستقبل الدول وتطمس مكتسبات الحضارات.

على أية حال، لا يمكن للفيلسوف تغافل ما يجري من انهيار لمقومات الطبيعة ومن سياسات اقتصادية ريعية تشجع على الاستهلاك المفرط لكل شيء، مخلفة شتى التناقضات الاجتماعية والاقتصادية. وهذا الوضع بات خطيرا ويقضي بأن ينتبه فيلسوف السياسة لهذه الصناعة التي تقوم على تجارب عديدة تسعى للتحكم في القدرات البشرية وتذهب بعيدا حد ضبط النشاط الخلوي والبيولوجي للإنسان، بتوجيهه تارة و تعديله أخرى أو حتى التفكير في استنساخ عينات من الأفراد المميزين ومن

[1] Jean-Marie Muller Fiche d'analyse, «Dossier: Principes et pratiques de l'action non violente, Alternatives Non-violentes,» (Rouen, juin 2008).

[2] تأخذه هنا كنقد اجتماعي سياسي شكل أساس الفلسفة الحديثة (ماركس، مدرسة فرانكفورت، فوكو، دولوز ليوتار) أي كتحقيق منهجي في ظروف وعواقب مفهوم أو نظرية أو مقاربة ومحاولة لفهم حدودها وصلاحيتها وعلاقتها بالديناميكية الاجتماعية.

العباقرة والمشاهير والنجوم العالميين. ربما وصل الأمر إلى حد البحث عن الكيفية الممكنة التي يمكن بها تحويل الإنسان من كائن فان إلى كائن خالد، اعتمادا على ما يقع من تطور في علم الجينات وبالاستناد على كفاءة وسرعة تدفق المعلومات من الحواسيب والأجهزة الرقمية التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة. وما من شك أن هناك تطورا غير مضبوط يسير في خط متعارض مع ما تنشده الطبيعة ومع ما يبقي النظام البيولوجي والبيئي للإنسان متوازنا، وذلك باستحداث متغيرات وشبكة علاقات جديدة مجهولة العواقب تبحث الباب على توزيع غير عادل للثروات، وعلى عنف ناعم من نوع جديد يؤدي أحيانا إلى تهديد كاسح و خطير يصل حد ظهور طفرات جرثومية وفيروسية خطيرة مقاومة لمختلف أشكال العقاقير والمضادات الحيوية. فالصناعات الدوائية الربحية والأبحاث المخبرية عجلت بظهور نماذج وأشكال غير مسبوقة من البكتيريا والفيروسات التي يصعب على البشر التعامل معها لأنها تتغير من تلقاء نفسها، وفي معزل عن تحكم العلماء والباحثين المشتغلين عليها. وهنا بات العالم يواجه سلالات خطيرة مقاومة تهدد مستقبل الإنسان، وتختبر ذكاءه ومدى استعداداته لجزء من التطور يقع تحت إشرافه.

في مؤتمر علمي هام عقد بكلية شيربروك الكندية نبه البروفسور عبد الكريم حسني،[1] والأستاذة ديمايس نانسي Dumais Nancy[2] إلى بعض الإشكاليات التي ترافق النظام التعليمي، حيث القصور في تطوير التفكير النقدي القائم بشكل خاص على الجدال والنقاش، خاصةً عندما يتعلق الأمر بقضايا موضوع الخلافات داخل المجتمع.[3] هذا السؤال الهام الذي نوقش في هذا المؤتمر هو جزء من مشروع حول الخلافات الاجتماعية–العلمية على وجه التحديد، وهو يسلط الضوء على سبل التفكير في الأسس وطرق دمج هذه الخلافات كفلسفة ينبغي أن تدخل ضمن التدريب العلمي للطلبة.[4]

[1] عبد الكريم حسني، هو أستاذ في العلوم التربوية والتكنولوجيا بكلية التربية بجامعة شيربروك. إنه مهتم بعمله في العديد من قضايا تدريس العلوم والتعلم، والأبعاد المعرفية والاجتماعية للعلم. وهو عضو مؤسس في مركز البحوث في التعليم والتعلم في العلوم (CREAS) والمشارك في رئاسة كرسي الأبحاث حول اهتمام الشباب بالعلوم والتكنولوجيا.

[2] ديمايس نانسي هي أستاذة علم الفيروسات في قسم الأحياء بكلية العلوم في جامعة شيربروك. يهدف عملها إلى تحسين فهم الآليات الجزيئية التي تؤدي إلى هجرة الخلايا المناعية لدى المصابين بفيروس HIV–1. بالإضافة إلى انجازها ببحوث طبية حيوية و تقوم حاليا بتدريس العلوم وكانت جزءًا من CREAS منذ نشأتها.

[3] كما هو الحال بصفة خاصة مع الخلافات المحيطة لقاح فيروس الورم الحليمي البشري ففي الوقت الذي تؤكد فيه بعض الدراسات أن هذه اللقاحات فعالة وآمنة، أبلغت دراسات أخرى عن نتائج عكسية.

[4] Nancy Dumais, Abdelkrim Hasni, «Les problématiques socio-scientifiques: des pistes de formation à la pensée critique. Illustration à l'aide des controverses sur le vaccin contre le papillomavirus,» centre de recherche technique, Carrefour de l'information, Pavillon Georges-Cabana (B1), Campus principal de l'Université de Sherbrooke, 7 décembre 2017.

الفلسفة اليوم بالذات، عليها أن تعي حجم المشاكل المطروحة وعليها أن تقدم للجميع إشارات تنبيه على ما يقع في العالم من استنزاف للثروات ومن سيادة للتقنية ومن استعمال مبالغ فيه للأسمدة والمبيدات ومن تكثيف للعناصر الكيميائية في الأغذية. وهي مطالبة أيضا بأن تتابع عن كثب هذا الاعتماد الكلي على الآلات التي باتت مسؤولة حصريا عن اختبار جوانب من الإنسان معزولة عنه بتصنيفه والحكم عليه جزافا بناء على معايير تشمل قدرا من المخاطرة: اختبارات نفسية ومعرفية وعقلية؛ آلات لقياس الذكاء أو الكذب أو الأحاسيس؛ إشعاعات؛ حرب الكترونية جزيئات بيولوجية وكيماوية مصنعة مخبريا؛ طائرات بدون طيار ... الخ.[1] لقد ساهم هذا التطور المحموم في تلويث البيئة والإضرار بالمحيطات (تسرب المواد المشعة والزيوت البترولية والمتلاشيات البلاستيكية والبقايا غير العضوية والتجارب النووية والصيد الجائر للكائنات البحرية). ينتشر هذا العنف المسكوت عنه بدافع التحكم في الاقتصاد العالمي وتوجيه السياسة الدولية. وقد تم مصادرة الآراء و تبخيس الأفكار من خلال تكميم الأفواه و قمع الحريات وتوجيه الإعلام وتسخير التكنولوجيا في خدمة قضايا عنصرية أو عرقية أو مذهبية.

إن التحديات المطروحة كبيرة وتدفع بالفيلسوف قسرا إلى توثيق كل ما يطرأ من تغييرات وتهديدات. قد يحتاج الأمر إلى متابعة مستمرة لكافة البرامج التي تزيد من اغتراب الإنسان وتقتل فيه جوانب إنسانيته. يبقى السؤال: هل هناك إمكانية جدية للاستماع إلى تنبيهاته؟ هل هناك فرصة لإعادة التفكير في القضايا التي يطرحها للنقاش؟ هل الوقت لا زال يسمح بالعودة لتقييم مختلف الأساليب والتقنيات المختلفة المعتمدة من طرف الإنسان؟ هل هناك إرادة حقيقية لوضع الاحتمالات الضارة أو المعيبة على طاولة النقد؟

يتبلور إشكال مقالتنا انطلاقا من طرح السؤال الآتي: هل يمكن أن نجد في تاريخ العنف انطلاقا من الفلسفة ومن تجربتها فهما جديدا للإنسان في علاقته بالتاريخ وبالعالم دونما الارتكاز على أسس مطلقة أو مبادئ عامة؟ هل يمكن إعادة بناء مفهوم جديد للعنف استنادا إلى مبادئ تربط الحقيقة بالفعل والمعرفة بالعدالة؟ ما هي يا ترى الأسئلة الأخلاقية والسياسية التي يمكن لتجربة العنف أن تولدها في العصر الحالي انطلاقا من التجربة التاريخية لنشأة الدولة ولنوعية الحكم؟ هل حالة الحرب الدائمة هي ما يبرر اللجوء للقوة من طرف الدولة واللجوء للعنف من طرف الأفراد؟ هل العنف أصلي أي له وجود قبلي

[1] ترسيخ نموذج ثقافي معولم كابح للخصوصيات الثقافية ومثبط للإمكانات الفردية يخضع بموجبها الأفراد عن غير طواعية إلى سلسلة من الاختبارات حيث تطبق عليهم مقاييس للشخصية وللذكاء أو لقدرات القيادة tests ليتم تصنيفهم والحكم عليهم لاحقا فيما إذا كانت لهم الأهلية لشغل المناصب المقترحة أو الشاغرة وعموما يتم تجاهل جميع المقومات الذاتية أو الكفاءات الأخرى بحيث نكون أمام أحكام على الأفراد تستند على معايير NVS ذات طابع أفقي توحيدي Normes Verticales Standardisées.

عن الإنسان وبالتالي حدوثه في جميع الأحوال كان أمرا ضروريا لا مناص منه؟ هل عدم حدوثه كان سيخلق فراغا في الطبيعة؟ هل يمكن أن نفهم العنف انطلاقا من كل تلك الأشياء التي تختلف عنه؟ أين سنبحث عن العنف هل في داخل الإنسان أم خارجه؟ هل الجماعة الراديكالية الانتحارية هي عودة للعنف بشكل مختلف؟ هل هي مفعول لصراع القوى؟ إذا كان الواقع من منظور نتشوي هو مفعول لصراع القوى، هل يمكن بناء تصور لهذا الواقع مستقل عن صراع القوى والعنف؟ هل نقد مفهوم العنف بواسطة الفلسفة سيسمح بإعادة تأسيسه بما يسمح وإحداث تغيير فيه؟

بالرجوع إلى إشكال العنف منظورا إليه من طرف الفلسفة السياسية سوف نلج إلى مجال فلسفي خصب غذته نصوص فلسفية قديمة وحديثة تمتد من اليونان مرورا بالرومان وتنتهي بتجربة فلسفية معاصرة تعج بقضايا واكبت وتلت فترة الحرب العالمية. وسوف نسوق أيضا جانبا من النقاشات الفلسفية المعاصرة التي تبلورت إبان وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأعادت للعلن مناقشة قضايا جديدة من قبيل صراع الأديان وقضية صدام الحضارات و تهديد البرامج النووية والكيماوية والتغيير المناخي والأوبئة الفتاكة وحدود التحكم في التقنية ومصير الاكتشافات الفضائية.

بناء على ذلك، ننطلق من فرضية أساسية مفادها أن الراديكاليين الانتحاريين هم رهط توحد بينهم خصائص متبادلة وشمائل مشتركة تشكل قاعدة معلومات قيمة يستهدفها الفيلسوف ويعمل على تصنيفها وتفكيكها ودراستها بدقة لأنه عبر ذلك يؤسس لفهم جديد ومغاير لظاهرة العنف؛ ويصل إلى درجة من التحكم في سلسلة العوامل التي تسهم في تطور المنحى العام المؤدي للانتحار الراديكالي، حيث ينطلق الباحث من أن السلوك قبل الاكتساب يحتاج إلى تعلّم والى تكرار لينتهي في الأخير إلى إتقان ويخرج للعلن على شكل مهارات وتحصيل قدرات. وفي هذا التقطيع المنهجي فائدة منهجية لأنه يوفر نسبيا للفيلسوف السيطرة على جانب مهم من الانفعالات العنيفة ويتيح له مراقبة مرنة للعنف الجهادي ويضمن له رصد مختلف مراحله والعوامل المنشئة له.

لقد كان للتأثير الكبير للعمليات الانتحارية التي تقودها نماذج بشرية بتوجهات معينة أن تأسست أفكار وابتكرت مفاهيم وأوصاف عديدة غير أنها كانت أحيانا ظرفية غير موضوعية ومنحازة، مما أفقدها لقدر من الموضوعية بحيث أنها تحوي جانبا مسيّسا؛ كما أنها صدرت في بعض الأحيان عن جهات لم تكن تعنى بالدقة العلمية أو رصانة المنهجية. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار كل وصف للراديكاليين بأوصاف سلبية هو منهج غير دقيق ونموذجه تلك الآراء السائدة التي لا تغري الفيلسوف إطلاقا على

الرغم مما قد تحتويه من معاني أو أوصاف واقعية. وهي تبقى مجرد صيغ عامة تحمل في طياتها أحكام قيمة تفسر من المعاني النزر اليسير وتحجب وقائع كامنة. لهذا لا غرابة في أن نجد الفيلسوف متريثا قليلا، يستطلع بتأني كل ذلك الاستفهام الذي يقبع مستترا خلف مشهد الفوضى والدمار ومشاهد زهق الأرواح كحالات ملموسة باتت تشوش على بوق الكل المتناغم.

سنتناول التفكير الفلسفي المعاصر في العنف لكي نتجاوز كل تلك المعارف الانطباعية التي تناولت العنف، ولكنها بقيت عند الحدود التي تجعل منها معرفة سطحية. ولعل اختيارنا لم يكن قائما على حماس زائد أو جاذبية شخصية لأنه أحيانا اكتشاف المشكلة يكون أصعب من اكتشاف حلها بل اختيارنا كان قائما على قناعة بأن العنف كان ولا زال قائما، وأن هناك متغيرات عديدة لم يتم الخوض فيها. كذلك هناك جوانب لم يتم تفحصها بعناية، وهي الجوانب التي ارتأينا أنها تشكل نسقا من المجهولات التي تظل غير محسومة. وهي تحتاج لنسق من الفرضيات نستشرف من خلالها تقديم أجوبة مبكرة تصب جميعها في الافتراض المركزي الذي نحن بصدد الاشتغال عليه والمتعلق بالعلاقة بين الفلسفة السياسية والعنف.

وهكذا ولكي نحصر عنوان المقال قمنا بالتركيز على العلاقة بين الفلسفة السياسية والعنف من خلال دراسة تحليلية من أولوياتها فحص العوامل المؤثرة في ظاهرة العنف انطلاقا من مدارس فلسفية معينة. وهي طريقة استقرائية سننطلق فيها من الجزئي إلى الكلي حتى نصل في النهاية إلى استخلاص النتائج. واحتراما لمبدأ النسبية الذي تتأسس عليه العلوم الإنسانية نحن على وعي تام بأننا لن نصل لحقائق قطعية أو نقدم نتائج قابلة للتعميم بقدر ما سنفتح المجال لأسئلة وإشكاليات جديدة. قد لا نسعى إلى تقديم حلول فهده ليست وظيفة الفيلسوف لأن الأنسب بنظر إيريك فايل هو هدم كل تلك الأفكار الصلبة التي طالما آمن بمفعولها المحافظون وجعلوها جوهر الحقيقة ومنتهى الخلاص لسبب تافه فقط هو لكونها عزيزة على أسلافهم. تهدف المقالة إلى إعادة ترويض العنف بمفاهيم من داخل الفلسفة؛ كما سنختبر أهلية الفلسفة وما مدى قدرتها على تطويع العنف من خلال ما أنتجه بعض فلاسفتها. غير أننا مطالبين بأن نتجاوز هذا المستوى الوصفي إلى مستوى تحليلي، وهو الأمر الذي دفعنا إلى التركيز على الجماعة الراديكالية الانتحارية بحيث تحول الجهد الفلسفي النظري إلى تطبيق مفاهيمي براغماتي.

## أولا: الفلسفة إشارات تنبيه لما يقع في العالم من عنف

تدفع بنا إشكالية انتشار الحروب والإرهاب في العالم كباحثين في حقل الفلسفة السياسية لإعادة التفكير في موضوع العنف وإمعان النظر في الإشكالات المتصلة به من حيث طابعها الاستمراري أو

التعقيدي. فعندما يفكر الفيلسوف في العنف فهو يفكر فيه لأنه إشكال حاضر في التاريخ السياسي الحالي ولأنه يتشكل ويتغذى من طموحات السياسيين أنفسهم وقراراتهم غير الإستراتيجية، ليتطور إلى قضايا مستعصية تؤثر بشكل مباشر على الذوات الإنسانية انطلاقا مما يحدث من وقائع تعرفها المجتمعات الآدمية حاليا ومن نتائجها الخطيرة: مجازر، إبادات، حروب كونية، تقتيل، مجاعات، اغتيالات سياسية، سباقات للتسلح، تبديد للثروات الوطنية، ثورات شعبية عارمة ... الخ.

وحتى بعيدا عن الحروب المعلنة، نجد أنواعا من العنف كذلك المسلط على الإنسان بفعل تحكم التقنية وانتهاك الحق في الخصوصية وتسلط القوانين. وفي العصر الحديث بات البعض مقتنعا أن أساليب المراقبة اللصيقة بالإنسان من خلال الاستخدامات الواسعة للهاتف المحمول ووسائط الاتصال الحديثة تشكل نوعا من العنف الناعم الذي يقتحم عالم الإنسان بشكل هادئ، ويؤشر على المأزق الخطير الذي وضع فيه البشري نفسه أو لنقل أنه عنف مع سبق الإصرار مكتسح لعالم الإنسان فرضته الحداثة وشرعنه التحديث، وصار شيئا ضمنيا غير مفكر فيه تقتضيه مصلحة التطوير. الفلسفة كتفكير نقدي وإنساني لم تكن لتغفل كل تلك المآسي التي يخلّفها العنف على اعتبار أن النقد في حد ذاته هو إعادة لبناء الواقع بناء عقلانيا من أجل فهمه فهما صحيحا. وكل محاولة لفهم العنف هي في النهاية محاولة لفهم الإنسان ككل و تسليط مزيد من الضوء على الجوانب الغامضة فيه. ففي مقالة معنونة ب"هل يمكننا التحكم في التطور التقني"، يؤكد ماتييس روس Mathiais Rous على أننا ربما لن نكون قادرين على إتقان التطوير التقني إذا تعاملنا مع المشكلة من وجهة نظر فنية حصرية (على سبيل المثال: حل مشكلة الاحتباس الحراري من خلال الحلول التقنية). ويرى هذا الباحث أنه قبل كل شيء، يجب أن يكون لدينا نهج سياسي وأخلاقي يتألف من فكر ونقرر معا ما نريد أن نفعله، ثم بعد ذلك نسأل أنفسنا كيف!.[1]

## ثانيا: الفلسفة السياسية تفريغ للعنف من محتواه

تتحول الممارسات اليومية للكائن إلى مفاهيم تأسيسية كبرى تدفع بالفيلسوف للعودة لتاريخ الذات والمعرفة من أجل نقد كل تلك المكتسبات التي يفترض أن البشري حصلها من الحداثة ومن الصراع من أجل البقاء. وبخصوص العنف، هو يجد دوما ملاذا له في أماكن غير متوقعة قريبة من العقل: الحقيقة،

[1] يمكن العودة لمقالة ماتيوس روس Mathias Rous، "هل في إمكاننا التحكم في التطور التقني؟" بالمجلة الفلسفية philosophie magazine حيث يختم مقاله بتوصية رائعة و موضوعية.

https://www.philomag.com/bac-philo/copies-de-reves/peut-on-maitriser-le-developpement-technique-28275.

اللغة، الكلام، الشعارات، والفن أحيانا. وللمفارقة يتم تقديمه حصريا على أنه الحل الأمثل لتحرير الكائن في مقابل خسوف مفاهيم الإنصاف والعدالة. وهي المفاهيم التي بدت وكأنها تفقد بريق دلالاتها وموميض معياريتها لصالح حالة الحرب الدائمة. فالمتتبع لتاريخ الفلسفة، غالبا ما يصادف مفهوم العنف في مقابل مفهوم العقل حتى بات من المعتاد النظر إليهما على أنهما متناقضين وغير قابلين للتطابق. وكأنما أوكلت للمعرفة تلك القدرة السحرية على تفريغ العنف من محتواه وتجريده من سلطة خفية متوارية فيه. ولعله الأمر الذي ساد لمدة من الزمن وجسدته الفلسفات الكلاسيكية، حيث البدايات الأولى للتفلسف وبالضبط تلك اللحظة التي بدت فيها محاورات أفلاطون وكأنها تقدم ما اعتبرته دليلا دامغا يفضح الكيفية التي يتم بها التحكم في اللغة واستغلال الخطاب، ليستصدر أفلاطون صك اتهام صريح يدين السفسطائيين وزعمائهم ويصورهم في هيئة أساتذة مخادعين يستخدمون سحر بلاغتهم للسيطرة والتلاعب بعقول العامة.

في سياق آخر، نبّه مارتن هايدجر إلى سوء استغلال الطبيعة وسطوة العقل التقني الذي اكتسح بعنفه الناعم كل المجالات الإنسانية وحوّلها لمجرد كيانات باحثة عن الربح و المنفعة. الأساس ذاته وجّه كتاب هوركايمر وأدورنو " جدل التنوير: شذرات فلسفية"، حيث يقف الكاتبان على مأساة العالم المعاصر وما ارتكب من عنف في المعسكرات النازية والتي قدّمت حينها أنموذجا لتبرير الإبادة والقتل والاستبداد تحت مسمى نقاء النوع ورجاحة العقل والاستسلام لزيف التنوير. إن الفلسفة والعنف طريق يرجع بنا إلى ماضي قديم يحتار الباحث فيما سيختاره منه. قد نعود قليلا في الزمن بالضبط للوقائع الكبيرة التي عرفتها البشرية سنوات الثلاثينيات والأربعينيات، بالضبط في قلب الحرب العالمية الثانية التي شكّلت علامة تاريخية وسياسية حافلة بالعنف أدهشت الجميع من دون استثناء وعلى رأسهم الفلاسفة الذين وثقوا للبربرية البشرية. لقد فكروا من المنفى ومن السجون وحتى من داخل المعتقلات، حيث واجهوا بمفاهيم فلسفية الاختبار السياسي لتلك الفترة الطافحة بالرقابة الممزوجة بالتسلط وبكل أشكال الطغيان وكانت الغاية البحث عن السلام والخروج من حالة الحرب.

في جميع الأحوال سنكون أمام مقاربة ترجح ما هو نوعي لأن للفلسفة قدرة على ولوج اللامفكر فيه في العنف؛ وهي عتبات لا كمية نرجح أنها تحدث تأثيرا حاسما. قد لا ننتظر من الفلسفة أن تقدم لنا معرفة أو نظاما مطلقا غير أن ما نتوخاه حقا هو تفكير ينصب على المبادئ وعلى العلاقة بين التجربة والوجود. وهو على كل حال سيبقى تفكيرا إنسانيا يسجل هيبته في مقابل العنف وحالة الحرب السائدة؛ إنه تفكير يخلق مستلزمات الحرية والحاجة إلى العدالة والسلم ويعترف للآخر بحقوق الاختلاف والتميز. في

إطار تفسير العنف، يرى الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو بعض الحتمية في الخضوع للسلطة الانضباطية والتي تضع القواعد والمعايير، وتراقب مدى التزام الفرد لها بتقنيات كالفحص والذي يضم المراقبة والتنميط والتوحيد، فالعنف هنا يظل قابعا في الظل مع تسجيل نتائج عمليات المراقبة الدائمة والتي تعطينا في النهاية أرشيفا للفرد يتضمن كل ما صدر عنه من أفعال وأقوال. وهي العملية التي تسمح للدولة بالتحكم في الجسد بتطويع الجانب البيولوجي تمهيدا لاستغلاله سياسيا واقتصاديا.[1]

بالعودة إلى التاريخ يمكن القول أن التصور العقلاني البرغماتي السوفسطائي قد سمح بإخضاع الحقيقة لقاعدة النسبية التاريخية؛ وبذلك تم الحكم على العنف باعتباره وسيلة تحتكرها النخبة الغالبة، وتم النظر إلى الفرد باعتباره مجرد دمية يحركها ذوي الكفاءة فتحولت السياسة وكل ما يدور في فلكها من عنف إلى لعبة لغوية يفرضها المتحكمون في القوة. وحتى في عهد سقراط لم تتمسك الديمقراطية اليونانية بالفضيلة والحكمة واستمر السلم الاجتماعي في خطر من قسوة الجيوش وعنف العتاد. من منظور مثالي، دعت فلسفة أفلاطون إلى نبذ جميع أشكال العنف والحرب لأنها من الواقع وماهية السياسة تكمن في الجمهورية الفاضلة التي تتعالى عن الوجود الواقعي المشوه وتقود الفرد للوصول الآمن لعالم الفضيلة والمثل. ولتجنب العنف والاضطراب والإخلال بالسلم في المدينة اقترح أرسطو التوفيق بين الارستقراطية والديمقراطية، فالمدينة الفاضلة تحتاج إلى كفاءة مثلما تحتاج إلى تناوب وتداول للسلطة، وقوانين تسري على الجميع غير أن تحقيق المصلحة نتج عنه الطغيان القائم على الاحتكام للعنف في حين مهمة السياسي بنظر أرسطو تكمن في إسعاد الناس والوصول بهم لدرجة الانسجام والتضامن.

من أجل فهم ما يجري في العالم من عنف يعود هابرماس لقضيتين أساسيتين هما: اللغة والدين، وكأننا بهذا الفيلسوف يتمسك بنوع من الإلحاد المنهجي لتحقيق غايات نظرية إستراتيجية. وهو على كل حال يبقى إلحادا قابلا للنقاش وليس شكلا نهائيا من إنكار الدين. الأمر يمكن أن نلمسه في نقاشاته مع الفيلسوف الأمريكي جون رولز الذي يطلب من المتدينين أن يعثروا على التبريرات الصحيحة لآرائهم التي تتناسب ومعايير المجتمع الذي يعيشون فيه لكي يصبحوا مواطنين صالحين. يرفض هابرماس هذا الخطاب الذي يصدر عن بعض المفكرين، فالحوار بالنسبة إليه مكتسب لقوته من انسجامه العقلاني. وقد يتحقق فعليا باستسلام طرف للطرف الآخر بغية تجنب الخسائر أو الأضرار؛ وفي مقابل ذلك يكون

[1] ما يسميه فوكو بدولنة البيولوجي، وهي عملية تروم تنظيم الساكنة ومراقبة مدى انضباط الفرد للسياسات المعيارية للدولة لأنه بقدر ما يكون منضبطا يكون نافعا والعكس صحيح.

الخطاب الديني ذا نفس أخلاقي، وهو ما يجعله لا يحقق التوافق الاجتماعي حوله. هكذا نجد هابرماس مؤيدا لخطاب برغماتي يدّعي القدرة على احتواء جميع خطابات المتدينين وغير المتدينين، فالخطاب عنده يتحوّل إلى ذلك الجزء الهام الذي يكمل الحياة المجتمعية.

وبالعودة لمقالة حنة أرندت المعنونة بـ"الجيش اليهودي: بداية السياسة اليهودية" (1941)، حيث قدّمت ما يمكن اعتباره تبريرا مقصودا للعنف بتأكيدها على تواجد أوقات يكون فيها العنف مبررا ومقبولا بالنظر لطبيعة الأهداف السياسية التي قام من أجلها. وهو ما يجسّده دعوتها الصريحة لتشكيل جيش من اليهود المتطوعين يجابه جيش هتلر، غير أنها تعود في مرات أخرى لتعترف بأن العنف "خلق جيلا سلبيا بصورة واضحة، فاقدا القدرة على الإبداع. لقد أضحت الغاية القصوى لهم أن يظلوا على قيد الحياة، ولئن سألت أحدهم سؤالين بسيطين: كيف تريد للعالم أن يكون بعد 50 سنة؟ وكيف تريد لحياتك أن تكون بعد خمسة أعوام؟ سيكون أيّ جواب مسبوقاً بعبارة شرط أن يظلّ العالم قائماً، وأن أظلّ على قيد الحياة ".[1] ويبقى المميّز لدى حنة أرندت هو تأكيدها على الجانب الأداتي في العنف؛ وفي المقابل تعبّر السياسة عن أفعال هادئة ومتناسقة تستغني عن كل التبريرات لأنها تعكس في عمقها تفويضا من الجماعة.

## ثالثا: نشأة مفهوم الراديكالية الانتحارية

مفهوم الراديكالية الانتحارية هو أساسا عماد مقالنا وهو العمل البحثي الذي يلقي مزيدا من الضوء على جانب من جوانب الجهاد والمتجلي في فعل الانتحار باعتباره سلوكا غير استثنائي يحوي بنية نفسية وفكرية معقدة ويجمع في ثناياه أساليب من القوة والتدمير الذاتي. تتكاثف كل خطوة في المقال، سواء كانت تحليلا أو تفكيكا أو نقدا لتولد لنا لحظة كشف عن ماذا تكونه الراديكالية وعمن يكونه الانتحاري. وكل مرحلة من المراحل سيتم تقطيعها لضرورات علمية يقتضيها التنقيب في طبيعة هذه الشخصية وكشف طبيعة الفكر الذي يحركها، ويجعل منها مجموعة آدمية استثنائية في تعارض ظاهري مع البقية ولها خصوصية مقارنة مع أنماط الشخصية الأخرى.

سنكون أحيانا مضطرين لأن نسافر مع الراديكالية الانتحارية عبر أنماطها المختلفة وأن نستعرضها في صورها الجهادية لأنها تستمر في الاحتفاظ بقدر من الفاعلية بحيث هي قادرة على تغيير مسار

[1] عماد الدين إبراهيم عبد الرازق، «قراءة في مفهوم العنف السياسي، حنة أرندت نموذجاً»، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للأبحاث والدراسات (يونيو 2018).

سياسات كونية بكاملها. يصعب أن يغيب عن دائرة اهتمامنا أن الانتحار الذي يقدم عليه الجهادي، يؤسّس للحظة فارقة في التاريخ الوجودي للإنسان، لا لشيء إلا لأن الآدمي ظل في عيشته يقدس مهمة الحفاظ على حياته، بل يجعل منها عند الاقتضاء قيمة فوق كل القيم، ويسخر من أجل الوصول إليها جدلية رمزية متعالية تهدف إلى خلق وثاق صحيح بين الأشياء عن طريق ممارسة تحليلات فكرية تخضع لقواعد ثابتة وبآليات مختلفة؛ وهي مسائل تدفع بالأشياء لتكون معقولة أكثر. فالنمو الديموغرافي يؤدي إلى تغييرات في البنية الاجتماعية ثم إلى تغييرات في البنية الفكرية والذهنية.[1] والفكر الراديكالي الانتحاري خصوصا من حيث قابليته للتحول من طور مسالم إلى طور عنيف وانتحاري بفعل تغيرات من طبيعة دياليكتيكية، تتجسّد في التحول من حب شديد وتعلق بالحياة إلى النقيض بتركها والزهد فيها.

يبدو كأن العلاقة السرمدية بين المتعالي والدنيوي، بين القدسي والسياسي، بين الاجتماعي والنفسي تزداد تأزما بفعل عوامل معينة، حيث ينبثق النموذج الراديكالي في نمطه الانتحاري وكأنه بلورة لتمثل إيدولوجي مفسّر للعالم مسنودا بمنظومة شعائرية ودينية متكاملة الأفكار والنظريات ذات المآل الإجرائي. وهي تبحث لنفسها عن مشروعية باختيارها إظهار التموقع خارج لعبة الهيمنة الأمريكية وما تنشده الأنظمة اللبرالية التي تبجل نظام السوق، وتكره كل سلوك يتسم بالعصيان. إن ما نعتبره "السلوك الراديكالي الانتحاري" يظهر وكأنه يدفع قسرا بالمفكر فرنسيس فوكوياما لإعادة النظر في مقولته الشهيرة: "نهاية التاريخ والإنسان الأخير". فالجهادي هذه المرة ليس إنسانا ليبراليا ديمقراطيا، ولا هو بالمرة مفتتنا باقتصاد السوق بل هو حلقة نشيطة ضمن سلسلة وظيفية إيديولوجية طويلة الأمد تبدأ كسلسلة تدشين لمشروع قادم ينطلق من اعتناق الإسلام ثم لحاقا إلى الإيمان ثم التطرف والتشدد فالتكفير وصولا لدرجة الانتحار. في هذا السياق، تصبو النزعة الراديكالية الانتحارية لأن تجعل من قيمها محركا للتاريخ ولشكل الحياة المقبول وتكبر المفارقة عندما يتحوّل الآخر كيفما كان نوعه، شكله أو جنسه بنظر الراديكالي إلى نموذج صدامي. وتستفحل أكثر عندما يعتقد جازما أنه رجل التاريخ الحر وغير المزيف وأنه الصالح الأخير الذي بمقدوره أن يضع نهاية حتمية للرجل الخطاء.[2]

[1] Carneiro, R,L, «the transition from quantity to quality: Angelected causal mechanism in accounting for social evolution,» *proceedings* of the National *Academy of sciences*, 97 (23) (2000).

[2] إن كل انسحاب للدين أمام زحف العلمانية من شأنه أن ينعش ايدولوجيا دينية ما والتي قد تتحول مع الوقت إلى براكسيس عملي تكفيري وقد يحتاج الأفراد المنعزلين أو في إطار الجماعة إلى إيديولوجيا يقدمون بها صورة عن فكرهم و معتقدهم. قد يبدو هذا منسجما تماما مع ما سطره بول ريكور عن الظاهرة الإيديولوجية كمحافظة على الهوية والتكامل الاجتماعي ومن كونها تحتاج لمقاربة تتوكأ على جانب ذاتي تاريخي.

الفيلسوف هو مطالب بأن يناقش بتجرّد ما يحيط به كوجود، وهي مناسبة تحاكي فيها عودته على رقعة الذات المتطرفة و ساحة الإنسان الناقم مهمة المنظر الاجتماعي أو المحلل النفساني أو حتى العالم الأنتروبولوجي. هي أيضا ظرفية تفدي تاريخ الأفكار وتنعشه برمته بتأمل فلسفي عميق يلامس ويعبث بكل الحدود وبشتى الأطر والتقسيمات والمحددات القديمة[1]. للضرورة الفكرية الملحة، سينتقل الفيلسوف إلى عالم يتسم بعدم الآمان، وسيقتحم أرضا حارقة لا تعرف الاستقرار يتفاعل فيها الزهو بالانتصار مع الإحساس بالإرهاب.[2] قد تقضي مهمته السديدة بالتنقيب عن ذلك الشيء اللامفكر فيه، عن تلك النقطة حيث فحوى الجدل والتيه في غايات المعتقد وما يدفع بأفراد للارتماء بكل اعتزاز في معسكر الموت. إستراتيجيته الفكرية اليوم، تحتم عليه بأن يأخذ على عاتقه إعداد بحوث وإيجاد حلول للإشكاليات المرتبطة بتاريخ الإنسان، وبمستقبل العلاقة مع العنف المرتبط بالأديان. كما قد تبشره بأنه العهد الملائم لانبثاق فكرة فلسفية نقدية حول الموت الاختياري الذي بات يأخذ قراره الاستثنائي إنسان وحيد منعزل ليفرضه على الآخرين عنوة؛ ويطغى قراره حتى على أوثق العقود ومواثيق السلام التي طالما صنعتها وتصوغها على مر التاريخ البشري قوى تستفرد بالعالم.[3]

لعل شكل الوجود الجديد جعل من مآل الإنسان معتركا يغلي بالانتحار، يماثل في طبيعته مغامرة محفوفة المخاطر، تضاف إليها فوضى الدلالة ويغذيها التكرار والاختلاف. يظهر و يخرج للعلن من كل هذه التركيبة التي تفوض لنفسها عقاب الآخرين بمقتضى الجهاد ما يمكن أن نطلق عليه الزمن الإرهابي، زمن يسابق به الراديكالي الانتحاري كل موجودات العالم من أجل تأسيس عائلة جهادية تزهى بالعيش في دولة الخلافة وفي رغد نعيمها. وفي الواقع، يبدو أن فهم الراديكالي بدلالات الفلسفة ومفاهيمها الإجرائية، يعني أساسا نزعه من رقعته العقائدية والزج به في رحلة طويلة للمضامين الأنطولوجية التي طالما داستها الفلسفة، حيث نقش الفلاسفة بإمعان الدلالة وحركية الزمن، وتأوهوا من مخاض توليف الفكرة الجريئة ومن رهان المعنى. ومن دون أدنى ارتياب، موقف الفيلسوف يشبه تماما موقف من يقوم بدور الوساطة أي أنه لا يتصرف كحامل لمعرفة يستميت في فرضها بل يفضل دور الميسر للاكتشاف والفهم.

---

[1] عبد العزيز حمودة، **الخروج من التيه: دراسة في سلطة النص**، سلسلة عالم المعرفة (298) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2003).

[2] الايدولوجيا الإشكال المعرفي والوظيفة الاجتماعية: إدريس هاني، "حوار مع البروفيسور فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ ونهاية إيديولوجيات"، ترجمة: هشام ميلوي، **مجلة الكلمة**، عدد48 (2005)، ص99.

[3] Marcel Mauss, *sociologie et anthropologie* (Paris: PUF, 1950), p.275. Vautrelle J.Vrin, *Qu'est ce que la violence?* (Paris: Librairie philosophique, 2009), p.10.

## رابعا: القيمة المضافة للموضوع

بالنسبة إلينا يكون العنف هو القضية العظمى التي تهدد الوجود الإنساني العالمي، ولذلك تستحق منا كل الاهتمام وتدفع بنا واقعيا لأن نفكر بطريقة صحيحة تسمح لنا بأن نستوعب مسارات التحول والأسس المتينة التي يقوم عليها "منطق" يسيطر ويوجه العواطف والسلوكيات وسائر قرارات الانتحاريين. هؤلاء الذين ارتأينا تسميتهم بـ "الراديكاليين الانتحاريين" كنوعية من الجنود الخفيين أو المقاتلين "الغيورين" على العقيدة والذين برزوا استثناء داخل المجتمع الإنساني. أمل آخر يحدونا لفهم العنف بأن نحتكم إلى الحدس والتوقع كآليتين ضروريتين لتحقيق شكل من التنبؤ العلمي فيما إذا كان هناك أشخاص آخرون في الطريق إلى الجهاد أو أفراد قد يتبعون نفس مسارات التحول وسوف يلحقهم الارتباك، والذي قد يرجح التحاقهم وتحالفهم مع هؤلاء الانتحاريين المعاندين.

إن التفكير النقدي في أمس الحاجة إلى الإحياء لأنه تعويض عن الصحافة السيئة، وعن كل تلك التقارير التكرارية الرديئة. وفي هذا الصدد يشير الدكتور ماثيو كروسستون Matthew Croston [1]في مقال له معنون بـ "انتحار الفكر النقدي" إلى أن المشكلة تكمن في ندرة الفكر الفلسفي العميق. قد يشعر الآخرون بالقلق من أن هذه الوفاة ليست مصادفة ولكنها ناجمة عن الجهود الفكرية الزائفة "المفترسة"، سواء كان ذلك تأييدًا "للحقائق البديلة" أو "ما بعد الحقيقة" أو "الاعتداء على العقل" أو ظهور "المجلات العلمية" المزيفة بشكل هادف والتي تهدف إلى نشر المعلومات الخاطئة والعلوم المفضوحة".[2] قد نكون في هذا الوقت العصيب محتاجين – كما قال بذلك المفكر ماتيو كروستن – إلى تجنب النبوءات والشعارات التي تحقق ذاتها، فالأفكار الراديكالية الانتحارية بما تسعى إليه من زيادة للأتباع بدل الحقائق هي المرآة العاكسة لغياب الفكر النقدي عالي الجودة و فشل الشعارات العقلانية القائمة على المصلحة.

---

[1] الدكتور ماثيو كروسستون هو باحث في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب، إسرائيل وهو كبير المحللين في I3 (I-cubed)، وهي شركة الاستخبارات الإستراتيجية المتخصصة في القيادة العالمية، وورش العمل المتعلقة بالعدالة، وهو مؤلف مشهور ومتحدث دولي يتشاور مع الحكومات والمؤسسات الإعلامية والمؤسسات الأكاديمية حول مجموعة من القضايا التي تتعلق بالوساطة والسلام وصراعات حقوق الإنسان، ومعضلات الموارد، والاستخبارات، وتغيير القيادة، والابتكار التعليمي. نذكر بمقالته عن الصراع السوري وتوقع معضلاته الحالية بعامين قبل الموعد المحدد وتعليقه التحليلي "The Grand Cyber Spy لعبة: روسيا وأمريكا والصين تسرق عالم واحد بايت في وقت واحد "تم التصويت عليها كأول قصة عن الدبلوماسية الحديثة لعام 2016. حصل Crosston على لقب المعلم المتميز من قبل الرابطة الدولية للتعليم الاستخباراتي (IAFIE) في عام 2013.

[2] Matthew Crosston, « the suicide of critical thinking,modern diplomacy, » (February 14 , 2020).

### 1. نظام أفكار الراديكالي الانتحاري

يمكن أن ننطلق من اعتبار الراديكالية هي مجموعة أفكار تؤسس لنا ما نعتبره منظومة من الفكر المميز عن باقي الأشكال الأخرى من التفكير لأنه يأخذ شكل تصور ميتافيزيقي متعال عن الذات مقذوف بها في الوجود. كما يقدم بطاقة رمزية للفهم العقائدي الذي يتوج بأصناف عدة من التماهي مع فكرة أسطورية تقدس الجهاد وتنزع للتطرف الذي هو حالة ذهنية يتحول وفقها النموذج البشري لنموذج انتحاري لا توقعي. وانطلاقا من هذا المكان الفكري، يبدو الأمر كصورة لكائن يحاول خلق نسخة معدلة لمجتمع ديني إسلامي يخرج لنا في ذلك الشكل المثالي المتصور والمؤسس من طرف إنسان يرى الوجود والمستقبل بمنظار ديني وثوقي؛ ويسعى لأن يلتحق الآخرون بنموذجه الذي يميل للقطع مع مختل البنيات المؤسسية بحيث تدفعه قناعته الراسخة إلى التفكير في تغيير وضع قائم بأساليب عنيفة.

في سبيل البلوغ إلى صيرورة جهادية يدغدغ قادة الجهاد عواطف العامة ويدعونهم للعصيان ولكل أشكال التمرد الممكنة ضد المعايير الاجتماعية والسياسية والدينية القائمة. وهي الحالة التي يكون فيها التصميم غير مكتمل غير أن مسلسل لاقتراب من تبني الإستراتيجية التنفيذية يبدأ في التشكل لينتهي به المطاف مع مرور الزمن إلى اكتمال ونضج وإلى بلورة مخطط عملياتي ممنهج ومدروس. هذا الجانب الأسطوري المدعم لهذا الفكر يكون ضروريا لتحريك عواطف المسلمين وبث روح الجهاد فيهم خاصة أن موجه الخطاب أحيانا يتكلم من قلب المعركة في هيئة رجل ميداني صاحب قرار ومجند لنصرة دين الله وإعلاء كلمته. فالأمر يشبه اليقين بالنسبة للمتتبعين، والأسطورة هذه المرة ليست خيالية ولا هي من وحي الغيب بل هي واقعية من الميدان. ولعل الفيلسوف جورج سوريل كان مصيبا خصوصا حينما كتب في مؤلفه "تأملات العنف": "إذا بالغت في الكلام على التمرد والعصيان ولم يكن لديك أسطورة تحرك بها قلوب الناس، لم تستطع أن تحملهم على الثورة."[1]

يتشكل لنا نموذج شخص ثائر يؤمن بأسطورة الخلود وبالمنظومة[2] العنيفة والقاسية المؤدية إليها. ومرد ذلك أنه يحتفظ لعقله بالحق في التأويل الكامل والتنظيم الشامل لشروط الحياة؛ وهو يحتاج قسرا إلى حكاية خيالية أو رواية تستوعب قلقه الوجودي وتوقه الأبدي. وفي هذا الصدد تحدثت نادية المديوني عن

[1] George Sorel, *Réflexions sur la violence* (Paris: Seuil, 1990), pp.78-82.

[2] هي بمثابة أفكار دافعة وموجهة للسلوك ضمن سياق اجتماعي وسياسي معين وهي تتحول لحظة التحقق لكافة الطرق والوسائل التي تنتج لنا عنفا راديكاليا بما في ذلك الانتحار كوسيلة عنيفة للتعامل مع الجسد.

العلاقة الوظيفية بين الأساطير والدين وعن آليات التحريف معتبرة أن الإسلام أثبت ما أوردته الأساطير لكن في صيغة مختلفة أكثر سماوية.[1]

يبدو الفكر الراديكالي في تعارض صريح مع متطلبات الطبيعة ومع غرائز حفظ الذات، ولكن في عمق ابتعاده عن الطبيعة يتجاوز هذا العقل نفسه، ويعود للتماهي مع الطبيعة ومع غرائزه العنيفة في سياق رفض القوانين والاحتماء بالدياليكتيك السلبي.[2] من جهة هو مصالحة للذات مع نفسها، ومن جهة أخرى هو انهيار لاستمرار هذه المصالحة؛ وهو تعاطف مع الطبيعة القاتلة تجسده التضحية بالحياة كواحد من الطقوس الثابتة والأساطير الراسخة التي لم تتهاو حقا، ولم تجهز نعوشها تحت مطارق العلم والفلسفة.[3] إنها حالة معاصرة من "النيرفانا"[4] على الطريقة الإسلامية حيث تلتقي الذات بالعالم الفوقي وتخلق حالة من النشوة تنسي العقل ترابطه المنطقي وقبوله بالقوانين العالمية والنظم الأخلاقية.

## 2. صعوبات منهجية وابستمولوجية

نظريا نعترف بأنه يصعب إيجاد تعريف واضح الدلالة للراديكالية الانتحارية أو حتى تحديد معنى معياري يعكس جوهر الصراعات الحديثة، فلا هي دولة سياسية تقود حربا نظامية كلاسيكية ولا هي إمارة دينية تبشر بفتوحات جديدة، وليست نظرية انطولوجية تقدم تفسيرات وجودية مجردة. وهي كذلك لا تقدم تحليلا ميتافيزيقيا شافيا للوجود وللإنسان، وبداخلها تتعدد الأنماط والمستويات ويتم الجمع بين عدد من المتناقضات في إطار وحدة تبدو متناغمة لكنها واقعيا غير ذلك. قد نجدها في مناسبات عديدة تقدم إجابات حاسمة وتارة أخرى يخيب توقعنا فنصادفها تفهم الآخرين بأنها روح دينية مجتهدة وثابتة، وأنها معرفيا لا تدعي الكمال. والجدير بالملاحظة هنا هو أن الاعتقاد الانتحاري يتحول مع مرور الوقت وعبر آليات إلى ممارسة فعلية تعكس تجربة ميدانية حية تتغذى على قيم الالتزام بالأدوار الجهادية.

---

[1] نادية المديوني، «هكذا تكلم جارودي: شهادة حضارية على عصر الأساطير الإسرائيلية،» **المجلة العربية** (2016)، ص37. تقول الكاتبة في حديثها عن الأساطير"لقد تهاوت الأساطير تحت مطارق الفلسفة، وتجرع سقراط السم جراء اجترائه على آلهة اليونان،ومن بعد تابع أفلاطون وأرسطو المهمة. أما الإسلام فقد أثبت بعض ما أوردته الأساطير وقدمه في صيغة مختلفة تماما.مرجعا إياه إلى أصله السماوي القديم قبل تحريف الكلام عن مواضعه بسبب التقادم أو سوء الطوية:
www.arabicmagazine.com

[2] Habermas, *Profils philosophiques et politiques*, traduit de l'allemand par: Françoise Dastur , Jean – René Ladmiral et MarcB.De launay (Paris: telgallimard ,1974), p.243.

[3] نادية المديوني، مرجع سابق.

[4] لا نأخذها هنا بمعناها الأسيوي الأصيل الذي يكرس البعد عن الشهوات والراحة الأبدية كما يروج لدى أتباع البوذية، بل نشتق من المفهوم تلك الطاقة "الايجابية" التي يحسها الراديكاليون وهم يحاربون في الأماكن البعيدة حيث لا وجود للشهوات ولا تأثير لها.

تزداد معاناتنا حقا حين نلج متاهة أكثر صعوبة وهي التفسير، لكن قرب المسافة مع الحدث الراديكالي أو مع الموروث الثقافي تجبرنا على الاكتفاء بالتريث على الرغم من أن ترك مثل هذا الفراغ قد يدمي الإنسانية بأشكال انتحارية جديدة ومزيد من القتل والدمار وهدر دماء الأبرياء. ويجدر بنا أن نتحدث ضمن هذه المقاربة عن مستوى من الصعوبة تطرحه الكينونة البشرية عند مستواها الراديكالي الانتحاري كنمط معين من التفكير، ووضعية من التوجه للآخرين عبر الكلام والوعيد، وعبر القلق والعصيان. وهي عموما حالات في معظمها نفسية داخلية، توجه الإنسان الراديكالي إلى العمل والاختبار والشعور بالواجب والذي يعتبره مقدسا ويترجم أحيانا بأعمال جهادية انتقامية لا لبس فيها، هي من ناحية الوعي الذاتي الموجه قد تحتفظ بأساس ديني منغلق على ذاته وغير تفاوضي. وبالتبعة تغدو الراديكالية، ليست هي ما يفسر العالم، بل العالم هو ما يمنحها معنى ودلالة. وعندما يتحول الموت إلى نتيجة حتمية لاختلاط الحياة المبتذلة مع الحياة التي يعتقدها الراديكالي ذا قيمة، يصبح الفناء بالنسبة لهذه الشخصيات الجهادية التي تحاول أن تكون استثنائية، صيرورة تخلص الذات من الألم ومن الشهوة ومن مغص الإحساس بالذنب ومن ترك الآخرين يتخبطون في زلزال أخطائهم ومعاصيهم.

ولكي نفهم هذا المنطق، علينا تتبع اتجاه ومنعطفات السيرورة التي تشبه الطريق الوعر الذي يسلكه البوذيون للوصول لدرجة النيرفانا. فالراديكالي الانتحاري ينغمس في قوانين بديلة هي عنوان لتأكيد وجوده المأمول والمنتظر: إنه ذلك النوع من الوجود الانتقالي والذي يسميه هو جنة أو يعتبره مسكنه الجديد "الدار الآخرة"، التي تأخذ مرتبة الأولوية على الوجود المحسوس. وهي وفق التصور الراديكالي الانتحاري ليست خرافية بل استباق زمني للنعيم وابتعاد مكاني عن الجحيم الداخلي. وبهذا الشعور المرهف تتحول الذات المنتحرة إلى صورة ورمز والى امتداد؛ وقد نسجل وجود حد فاصل وجذري يؤثث لثلاثة مراحل موضوعية ومتكاملة: التفكير في الموت؛ معانقة الموت؛ إنهاء التفكير في الموت.

وهكذا فتركيبنا لعبارة انتحاري راديكالي ولّد معنى جديدا ينسجم مع تصور فلسفي يحيل عند الاقتضاء على ذلك النمط الاجتماعي الروحاني من الموت المحبذ، تبدو حريصة عليه ثلة من الشخصيات الدينية والتي تنزع لأن تقدم نموذجها السلفي المحافظ ومستعدة للدفاع عنه حتى الموت بما يتوافق وإنعاش مؤسسة عائلية كونية غير محدودة المسؤولية بوظائف إيديولوجية، قتالية وجهادية، تحمل في طياتها مقاصد توسعية، هي احتمالا قابلة للاستثمار الديني. الأمر يكاد ينسجم وكشف روحي يستدعي سفرا ينغمس خلاله الجهادي حتى حدود المدى ويبلغ مرمى البصر؛ كل ذلك بقالب جهادي

وتوجه سياسي سمته الرئيسية الاختراق، ونموذجه الأصيل إذعان لمعتقد إيماني راسخ بأن الموت بات أجود أنواع السبل وفرصته الأخيرة لتكريس واقع قديم وتشويش على واقع حديث يحفل بشتى أنساق المراقبة الاستخباراتية وأساليب الحماية الأمنية. وما يميز هذه النزعة الراديكالية الانتحارية وظيفيا هو التقسيم الآلي للأدوار والتعيين الرصين للمسؤوليات والتوزيع العادل للمهام مع ترك إمكانية الاستغناء عن القائد أو الرئيس أو من يقوم مقامه والاستمرار على نفس الطريق من خلال استبداله بتجريد ما أو حتى بفكرة.[1]

## خـاتمة

لقد حاولنا أن نركز على نقد مكامن الانعطاف نحو الموت، وعن تفتيت المسوغات الأيديولوجية التي تأسست عليها سيرورة جهادية ألهمت الفكر الراديكالي وطعمته بكل تلك الأسس والمرجعيات ذات الطابع الإلهي منذ فجر الإسلام ولغاية التاريخ الحالي في علاقته بعالم الأشياء والناس. لقد حاولنا أن نأخذ الراديكالي بداية كمفهوم بنيوي أنطولوجي عاكس للداخل الراديكالي إنها صورة لا نمطية أكثر تمثيلية، جعلتنا ننشغل بفهم الخارج بمواصفات العمق لأن الكون جزء من الكائن وليس خارجا عنه، لتتأسس مقاربتنا للراديكالي الانتحاري كنموذج انتحاري عالمي هو انعكاس موضوعي لما بدا أنه منطق يسيره من الخارج ويعكس قلقه الداخلي وانشغاله الحميمي بذاته، في شعوره بالذنب الذي يدفعه ليتصرف كمسؤول حصري عن حماية الدين وراعي عالمي جراء ما يحدث من مؤامرات تمس به.

الفيلسوف عليه أن لا يتوقف عن التفكير في الأمر، وهو مطالب بأن يبدع في إيجاد الرابط بين الجزيئات الدقيقة. وعملية تجريد الواقع ا هذه تنطوي على مخاطر لأن الرابط الذي يوحد بين الجزئيات قد يتحرك ويتزعزع من مكانه؛ وقد يتبدل ولا يصير رابطا وفق شروط أخرى وضمن معطيات مغايرة. ومن اللافت أن الراديكالية الانتحارية تستند من حيث البراديغم على إيديولوجية فوق طبيعية غير مرئية وغيبية تستهدف تبجيل الجهاد وتكريم المستشهدين الذين أخذوا على عاتقهم شرف منع الكفار من تدنيس وتحريف مبادئ الدين وتحرير أرض الإسلام. وفق هذا الموقف يمكن فهم قوة الانتحار والغاية من قتل النفس لأنه في هذا الأساس يمكن أن نبحث عن مكان تتجسد فيه العلاقة الوطيدة والأزلية بين المقدس والمدنس. وهي العلاقة المتوترة والتي يصفها عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم كعلاقة تجمع قطبين متناقضين

[1] سيغموند فرويد، **علم نفس الجماهير وتحليل الأنا**، ترجمة وتقديم: جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، 2006)، ص72.

من حيث الطبيعة أي أنها: "علاقة تفترض تصنيفا للأشياء الواقعية أو المثالية التي يتمثلها الأفراد عبر مستويين أو نوعين متقابلين تم الإشارة إليهما عموما بمصطلحين وهما المقدس والمدنس".[1]

يكون اعتناق النزعة الانتحارية بمثابة طقس تطهيري، يولد الرعب في نفوس الآخرين المدنسين وهكذا يظهر قادة الراديكالية في عناد وثبات مستويات من العنف الكامن فيهم عبر وسائل التواصل، وفي ما تبثه الفضائيات العالمية ليعلنوا صراحة أنهم المطهرون الصالحون وأنهم صفوة مؤمني الأرض الأوفياء لما دعا إليه الله والأنبياء. هذه الوساطة المجردة في الزمان والمكان تعكس الديناميكية الروحية للقوى المجاهدة والتي يحتفظ الراديكالي الانتحاري بتجسيد فعلي لتعاليمها.

اليوم نعيش موجة من الصراع والكراهية، ومن خلال الفلسفة نحوز ضمانة فعلية لاستنباط القواعد وثيقة الصلة التي تربط الانتحاري بالوجود الإنساني ككينونة.[2] هي احتمالات قواعد دفينة في النفس البشرية تولّدت عن متطلبات قديمة لا تستقر فيها الأنا على حال، تتأرجح بين الحضور والغياب، بين النسيان والقلق، بين العدم والأفول. كل ذلك في تسابق روحي نحو الموت يتوق به صاحبه للخلاص من ذنب يؤرقه. إنه سبب أصيل يوحى للذات بواجب الموت لتنزلق بشكل ناعم ضمن هاوية سحيقة من التبخر في ظلال التهلكة. الوعي الفلسفي بتتبعه لهذه الفوضى النظرية بين الذاتي والموضوعي يضطر إلى ممارسة نوع من التعليق الفينومينولوجي كآلية تسمح بتجميد مجموع الأحكام المتعلقة بالانتحاري والإرهابي والجهادي والراديكالي، مفندة المعتقدات والآراء المؤسسة ضمن سيرورة تاريخية سياسية من التواطؤ والتي تسلم بواقعية العالم الخارجي وبوجوب الخضوع لتناغمه لأنه أمر يتطلبه العيش ضمن الجماعة الإنسانية.

لقد أولينا العناية الفلسفية للتفكير الراديكالي في شقه الانتحاري كنمط تفكيري منشق يعكس في وعورة تضاريسه، بنيات نفسية مدموغة بطبائع متباينة غير محددة التوجه. إنها في الأساس تفيض لنا بما ندعوه "المنطق الراديكالي الانتحاري" كتجسيد علائقي للأسس التي يقوم عليها اشتغاله، ومجمل العناصر التي تسوقه نحو اختياره السلوكي. قد يكون لكل فكر بغض النظر عن توابعه، باكورة ناظمة تحكم استهدافه وبرمجته لاستراتيجياته وتتوج تكتيكه الحربي وبالمحصلة لا يكون السلوك العملي ضدا على

[1] Emile Durkheim, *Les Règles de la méthode sociologique* (Paris: Payot, 2009), pp.41-42.

[2] أحمد زايد، **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات: قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات**، سلسلة عالم المعرفة (326) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2006).

السلوك النظري بل انعكاسا له وتتويجا لتعليماته[1]. يظهر أن الفلسفة تصب في مصلحة الجميع من حيث أنها تكتسب قيمتها وتتحقق لها فرادتها وفعاليتها من قدرتها على التكيف مع معطيات الواقع، وعلى تجاوز ما هو ظرفي ذاتي عابر إلى ما هو شامل متطور ومنفتح على العقل الراديكالي. فالنسق الفلسفي يرقى إلى ربط جريء بين النتائج ومسبباتها في إطار دورة متكاملة من تنقية المفاهيم وغربلة الأفكار.

لعل هذا القلق الوجودي هو ما يفتح للفيلسوف أبواب موصدة غلقت فيما قبل لغيره، فداخل الراديكالي إذن هو نفسه الخارج. ومن هذا المنطلق، تتكشف الراديكالية الانتحارية للعالم من خلال احتكاكها بالواقع، غير أن هذا الواقع لا يزيد عن كونه دائرتها الداخلية العميقة. وفي إطار هاجس التفسير الذي يتملّكنا ورغبة من في عتق القراءة من عبودية التلقي، وتخليصها من رق المصلحة، نتدخل ضمن تصور فلسفي يحدد للباحث صلاحياته حيث الالتزام بالتجرد والاستمرار في الدهشة مادام الظرف يهيجها وهنا نفتح طرقا مختلفة لطرح السؤال بحيادية منهجية تسلب الفكر والعقل كل إمكانيات الميل إلى جهة من الجهات، حيث تكتسب الفلسفة مفعولها في تحريك فهم الذات الراديكالية ويبقى رهانها الأصيل هو التضييق على سطوة كل تحيّز محتمل.

## المراجع

### الكتب

عبد العزيز حمودة، **الخروج من التيه: دراسة في سلطة النص**، سلسلة عالم المعرفة (298) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2003).

سيغموند فرويد، **علم نفس الجماهير وتحليل الأنا**، ترجمة وتقديم: جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، 2006).

أحمد زايد، **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات: قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات**، سلسلة عالم المعرفة (326) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2006).

علي الحبيب الفريوي، **مارتن هايدجر: الفن والحقيقة أو الإنهاء الفينومينولوجي للميتافيزيقا**، ط.2 (بيروت: دار الفارابي، 2008).

[1] علي الحبيب الفريوي، **مارتن هايدجر: الفن والحقيقة أو الإنهاء الفينومينولوجي للميتافيزيقا**، ط.2 (بيروت: دار الفارابي، 2008)، ص39.

Habermas, *Profils philosophiques et politiques*, traduit de l'allemand par: Françoise Dastur, Jean-René Ladmiral et Marc B. de Launay (Paris: telgallimard ,1974).

Emile Durkheim, *Les Règles de la méthode sociologique* (Paris: Payot, 2009).

George Sorel, *Réflexions sur la violence* (Paris: Seuil, 1990).

Vautelle H., *Qu'est ce que la violence?* (Paris: Librairie philosophique, 2009).

Marcel Mauss, *sociologie et anthropologie* (Paris: PUF. 1950).

**الدوريات والمقالات**

إدريس هاني، "حوار مع البروفيسور فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ ونهاية إيديولوجيات"، ترجمة: هشام ميلوي، **مجلة الكلمة**، عدد48 (2005).

نادية المديوني، «هكذا تكلم جارودي: شهادة حضارية على عصر الأساطير الإسرائيلية،» **المجلة العربية** (2016).

عماد الدين إبراهيم عبد الرازق، «قراءة في مفهوم العنف السياسي، حنة أرندت نموذجاً»، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للأبحاث والدراسات (يونيو 2018).

Jean-Marie Muller Fiche d'analyse, «Dossier: Principes et pratiques de l'action non violente, Alternatives Non-violentes,» (Rouen, juin 2008).

Nancy Dumais, Abdelkrim Hasni, «Les problématiques socio-scientifiques: des pistes de formation à la pensée critique. Illustration à l'aide des controverses sur le vaccin contre le papillomavirus,» centre de recherche technique, Carrefour de l'information, Pavillon Georges-Cabana (B1), Campus principal de l'Université de Sherbrooke, 7 décembre 2017.

Carneiro R. L., «the transition from quantity to quality: Angelected causal mechanism in accounting for social evolution,» *proceedings* of the *National Academy of sciences*, 97 (23) (2000).

Matthew Crosston, «the suicide of critical thinking,modern diplomacy,» (February 14 , 2020).

# المفاهيم الدينية في قاموس الجماعة المتطرفة (داعش)

***The religious concepts in the dictionary of the extremist group (ISIS)***

**محمد حافظ هاشم كشكو** [1] ***Mohammed H.H Kishko***

**قسم علم الكلام، جامعة أولوداغ (بورصة، تركيا)**

***Department of Speech Science, Uludag University (Bursa, Turkey)***

**ملخص:** في هذا البحث تم الوقوف على المفاهيم الدينية في قاموس الجماعة المتطرفة (داعش)، والتي استطاعت من خلالها السيطرة على عقول الشباب العربي والغربي، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي وأقوال قيادات التنظيم التي وردت في خطبهم وبياناتهم وكلماتهم المبثوثة في شبكات التواصل الاجتماعي. سعى التنظيم المتطرف من خلال تستره بالدين، واستغلاله شعارات "تطبيق الشريعة الإسلامية" أن يستميل قلوب الآلاف من الشباب لضمهم لصفوفه والقتال تحت رايته. وتكمن أهمية هذا البحث في أنه جاء متناولاً لموضوعات غاية في الأهمية، من حيث أن داعش استغلتها في فرض سيطرتها الفكرية الدينية على عقول كثير من الشباب. وأن نسف تلك السيطرة هو بمثابة نسف لوجود التنظيم واستمرارية قوته وتعاظم بنيانه. وجاءت هذه الدراسة للتركيز على موضوعات الإيمان، والخلافة، والجهاد، والرجم وطريقة فهم داعش وتطبيقاتهم المتطرفة لها. وتتعزز أهمية البحث في كونه يعالج موضوعاً معاصراً طارئاً ودخيلاً على الفكر الوسطي المعتدل الذي جاء به دين الإسلام.

**كلمات مفتاحية:** داعش، التطرف، حد الرجم، الخلافة، الجهاد.

***Abstract:*** In this research, religious concepts were identified in the dictionary of the extremist group (ISIS), through which it managed to control the minds of Arab and Western youth, as it used the descriptive, analytical method and the statements of the leaders of the organization that were mentioned in their sermons, statements, and words broadcast on social networks. Through its disguise of religion and its use of slogans "applying Islamic law," the extremist organization sought to win the hearts of thousands of young people to join its ranks and fight under its banner. The importance of this research lies in the fact that it came about very important topics, in that ISIS exploited them to impose its religious intellectual control on the minds of many young people. And blowing

[1] البريد الإلكتروني keshko2006@gmail.com

up that control is tantamount to undermining the organization's existence, its continuing strength, and its increasing structure. This study came to focus on the topics of faith, caliphate, jihad, stoning and the way in which ISIS understands and their extremist applications for it. The importance of the research is reinforced by the fact that it deals with a contemporary, urgent and alien topic on the moderate moderate thought brought by the religion of Islam.

***Key words:*** ISIS, extremism, stoning, caliphate, jihad.

## مقـدّمة

منذ ظهور الإسلام وهو يتعرض لحرب قاسية لإطفاء نوره، وتنفير أهله منه والناس أجمعين. وهذه الحرب تُشن تارة بأيدٍ كافرة معلومة الكفر، وبأيدٍ تدعي الإيمان والدين تارة أخرى؛ وخطر هؤلاء أضعاف أولئك، لأن من يحارب دين الله متلبساً بعباءته مدعياً بأنه منه، مشوهاً صورته بكل تصرفاته، وهو يزعم بأنها من صميم الدين، هو أشر ممن يحاربه وهو معلوم الكفر. وفي عصرنا هذا ظهرت كثير من الفتن، وكان من أشد تلك الفتن على المسلمين وحالهم هو ظهور (داعش)؛ ذلك التنظيم الذي اعتقدُ جازماً بأنه ما كان له من دور سوى القضاء على الإسلام والتلبيس على الناس في دينهم ومعتقدهم، أو في أقل الأحوال تشويه صورته وحقيقته وتنفير المسلمين – فضلاً عن الغربيين – منه.

ولعل من أهم ما يجب على أي باحث عند تفنيده وسعيه لنقض أي فكر شاذ أن يعرّيه من أساسه، حتى إذا كشفه وأظهر للناس حقيقته الزائفة لم يبقَ له شيء يستتر به، فيفتضح أمره وينفض الناس من حوله. ولأن داعش كما غيرها من التنظيمات الضالة المنحرفة عن جادة الحق، فإن لها أسساً أقامت بنيانها عليه، ودعت الناس من خلالها، وحشدت الحشود ليلتفوا حول دعوتها. لذلك كله آثرت أن أتناول بالبحث وبنوع من التفصيل حتى يتبيّن للناس بأن ضلال داعش وأساليبها التضليلية التي من خلالها تستثير مشاعر الشباب وغيرتهم على دين الله تعالى، من خلال دعواهم المضللة بأن غايتهم تطبيق شرع الله في الأرض، وأن منهجهم نقي خالٍ من أي انحراف. ومن خلال بيان كل هذه الجوانب بعدها نستطيع أن نقول بأن الفكر الداعشي هو فكر ضال بعيد عن نهج الإسلام الوسطي المعتدل، الذي لا إفراط فيه ولا تفريط، دين ارتضاه الله تعالى لعباده، وطبقه رسول الله ﷺ تطبيقاً سليماً قائماً على العفو واللين والرحمة، بعكس دعوة داعش التي قامت على التنفير والتغليظ والقسوة والشدة.

إن أهمية أي موضوع تكمن في قيمة المحتوى الذي يناقش فيه، والطريقة السليمة التي يعرض فيها، والنتائج المتوصلة من خلاله. وأعتقد بأن هذا البحث له أهمية كبيرة، حيث من الواجب على كل

مسلم أن تكون عنده الغيرة على دين الله تعالى، وصد كل محاولة ضالة وكل جماعة منحرفة الفكر والمنهج. واعتقد بأن خطر داعش الكبير ليستدعي أن نوسع الجهد في بيان ضلالهم وكشف حقيقتهم، حتى لا يلتبس الأمر على العوام. وكذلك تبصير الشباب المغرر به بأن دعوة داعش قائمة على التضليل ليس إلاّ، وأن منهجهم غير سليم، وأن أهدافهم ليست بريئة.

ولعل أهم نقطة تتبني عليها كثير من الأمور عند الحديث عن أي جماعة، وللتأكد من صحة منهجها من عدمه، هو عرض أمر عقيدتها ونظرتها للأمور الشرعية على كتاب الله وسنة نبيه المصطفى ﷺ، فإن لم تكن متوافقة معها وجب فضحها وتحذير الناس منها. وداعش من أخطر الجماعات المتطرفة التي ظهرت في عصرنا هذا، وكان من الواجب بيان أمر عقيدتها وسلوكها التطبيقي الذين يدعون من خلاله تطبيقهم لشرع الله تعالى، وهم أبعد ما يكون عن ذلك. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها مستمدة من واقع التجربة وليس افتراضات من وحي الخيال، لأن الباحث هنا استعان في بيان ضلال جماعة داعش من خلال أفعالهم التي طبقوها على الأرض والتي خالفت في كثير من الأحوال أقوالهم.

لذلك كله وغيره من الأسباب، جاء هذا البحث ليضع بين يدي الناس وخاصة الشباب منهم حقيقة كاملة حول أمر خدعوا به، ليكونوا من بعده على وعي كافٍ ليميزوا المصلح من المفسد، ويتبعوا الحق ويجتنبوا الضلال.

## أولا: مفهوم الإيمان

الإيمان في تعريفه الشامل هو التصديق والإقرار. في حين أنه عندما نأتي على ذكر مسألة الإيمان وقول داعش فيها، فإننا نجدهم يقولون عكس ما يفعلون، فيظهرون من خلال أقوالهم بأنهم على عقيدة أهل السنة والجماعة، وبأنهم ما خالفوا صريح نصوص القرآن والسنة، إلاّ أنه عند النظر في أفعالهم على أرض الواقع تجدهم عكس ذلك كله من حيث تكفيرهم لكل مخالفيهم وعدائهم الشديد الظاهر ضد أهل السنة والجماعة.

لقد ذكر أبو عمر البغدادي في كلمته "قل إني على بينة من ربي" المبادئ العقدية للتنظيم، فقال: "وقولنا في الإيمان وسط بين الخوارج الغالين وبين أهل الإرجاء المفرطين، ومن نطق الشهادتين وأظهر لنا الإسلام ولم يتلبس بناقض من نواقض الإسلام عاملناه معاملة المسلمين، ونكل سريرته إلى

الله تعالى".[1] عند النظر لهذه الفقرة من خطابه نلاحظ بأن قوله لا يخالف نصوص علماء الدين الإسلامي في شيء، ولكننا لو بحثنا في كلمته لم نجد تفصيلاً لما قال؛ ولو رجعنا لبداية كلمته تلك لوجدناه مفتتحاً إياها بذكر وجوب محاربة الشرك والقضاء على مظاهره.[2] ولكن الناظر في كلامه – نفي الشرك وإنكاره – وإن كان حقاً، فإنه غير كاف عند تقرير العقيدة وفي إثبات أن قائلها على الحق المبين، فإن النبي ﷺ قال في شرار الخلق وهم الخوارج: "يقولون من قول خير البرية". وكذلك عند خروجهم على سيدنا علي معترضين على التحكيم، وقالوا: "لا حكم إلا لله"، قال علي: "كلمة حق أريد بها باطل".

وفي التفصيل في قول أبو عمر البغدادي، نجده "لم يبدأ ببيان وجوب التوحيد وتفاصيل ذلك، فإن النهي عن الشرك لا يكفي في بيان دعوة التوحيد؛ إذ الأنبياء لم يأتوا إلى قومهم بقول "لا تشركوا"، فمبنى دعوتهم على أصلين: التأصيل والتحذير، التأصيل للتوحيد، والتحذير من الشرك. لذلك فإن كلمة التوحيد تقوم على ركني: النفي والإثبات؛ فلم تكن نفياً فقط ولا إثباتاً فقط. وهكذا في كل أمر من أمور الدين، فتأمل في إتباع السنة والتحذير من البدعة، فمن حذَر البدعة وحذَّر منها، ولم يتبع السنة أو يدعو إليها فمذموم مردود".[3] والمسلم عندهم هو "الشخص المرتبط بداعش، أو الذي يعيش في المناطق التي تقع تحت سيطرتهم".[4]

بهذا التعريف للمسلم من وجهة نظر داعش، يصبح غالب بل كل المسلمين كفرة مرتدين. فالأصل في الإيمان كما تقدم هو التصديق حسب مفهوم الإيمان عند مذهبي الماتريدية والأشعرية اللذان يمثلان جمهور أهل السنة، والإقرار شرط لكي يعتبر الشخص مسلماً في الأحكام الدنيوية والأعمال لا تدخل في ماهية الإيمان. حتى إن أهل الحديث من أهل السنة القائلين: بأن العمل من الإيمان يذهبون إلى التفصيل ولا يعتبرون نقصان العمل سبباً للخروج كلياً من الدين، بل يقولون: "إن الإيمان يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي".[5] وبالعودة للنظر في نص كلمة أبي عمر البغدادي فإننا

---

[1] أبو مارية القرشي، **إتحاف العرب والعجم والبربر بشرح عقيدة الأمير أبي عمر** (د.م: د.د.ن، د.ت)، ص ص4–5.

[2] المرجع نفسه، ص2.

[3] مجموعة مؤلفين، **حقيقة تنظيم الدولة داعش: موثق بكلام أمراء وقادة التنظيم**، ط.2 (الجزائر: دار المنهج، 2016)، ص ص 129–130.

[4] مجموعة مؤلفين، **حركة داعش حركة إرهابية وحركة استغلال للدين**، ط.1 (أنقرة: رئاسة الشئون الدينية التركية، 2017)، ص20.

[5] Sönmez Kutlu, **İslam düşüncesinde ilk gelenekçiler** (Ankara: Kitabiyat, 2000), pp.73-152.

لن نعثر على أي تفصيل من تفصيلات العقيدة، مثل عقيدته في أسماء الله وصفاته، وفي القضاء والقدر، والشفاعة، والميزان، وحتى في الغيبيات. كذلك نجد داعش يكفرون حكام بلاد المسلمين وجيوشها ويوجبون قتالهم قبل قتال العدو البعيد من الصليبيين كما يسمونه. وعلى ذلك يترتب اعتبارهم أن الديار تكون ديار كفر وإسلام بحسب شرائعها وقوانينها التي بها يحكمون.

من خلال فهمهم الخاطئ لبعض مبادئ العقيدة الإسلامية، ما بين تهوين ومغالاة، نلاحظ بأنهم في موضوع الولاء والبراء قد غالوا فيه، وترتّب على ذلك تكفيرهم ورميهم بالردّة للمخالفين لهم، "نتيجة عدم تمييزهم بين المخالفات، العقدية والعملية، أو الكبيرة والصغيرة، أو القطعية والظنية".[1] كل هذا التشويه في الفهم المغلوط للعقيدة لم يكن ليكون إلاّ بعد أن أزاحوا وطعنوا في عامة العلماء والمؤسسات العلمية والإسلامية، وعودتهم للانتقائية المزاجية المشوهة من أمهات الكتب، واتخاذ فقهاء مخصوصين من خارج النظام الفقهي، وبما أ ن المنظومة الفقهية الإسلامية لن تسعفهم في هذا البناء تجدهم حريصين على الكتابة في فقه الجهاد بصورة مختلفة، وبطريقة شديدة الانتقائية، حتى جعل أبو عبد الله المهاجر تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار كفر "من المعلوم من الدين بالضرورة".[2] في حين رأى العلماء بأن هذا التقسيم – دار إسلام ودار كفر – قد فرضته ظروف تاريخية قد تتغير من زمن إلى زمن آخر.

ومن شكهم في إيمان الناس، أنهم قاموا بفتح مكاتب "للتوبة من الكفر" في المناطق التي يسيطرون عليها، وأسموها "مكاتب التوبات"؛ وصاروا يوزعون أوراق "الاستتابة" على الناس، بل لا يقبلون من أحد حتى يتوب على طريقة الخوارج، في الإقرار على النفس بالردة والكفر، وتكفير النفس وتكفير كل من تكفره الدولة (داعش)، ديدنهم في ذلك ديدن الخوارج الأوائل.[3]

بعد أن رأينا بالبحث في أقوالهم وعقيدتهم يتبين بأننا أمام جهال ضالين مضلّين، قد ضلّوا وأضلّوا، وفسقوا وابتعدوا بفهمهم السقيم عن دين الله وسنة رسوله ﷺ، معملين عقولهم في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وفق ما تمليه عليهم أهوائهم ومصالحهم. وبذلك استحقوا أن يوصفوا

---

[1] صالح الرقب، **الدولة الإسلامية "داعش": نشأتها، حقيقتها، أفكارها، وموقف أهل العلم منها**، ط.2 (غزة، فلسطين: د.د.ن، 2015)، ص93.

[2] عبد الرحمن العلي أبو عبد الله المهاجر، **مسائل في فقه الجهاد: فقه الدماء** (د.م: مكتبة الهمة، 1435هـ)، ص16.

[3] مظهر الويس، **العلامات الفارقة في كشف دين المارقة: بحث تأصيلي يكشف حقيقة جماعة الدولة شرعاً وواقعاً** (د.م: د.د.ن، د.ت)، ص76.

بوصف الخوارج؛ لأنهم شابهوهم في كل الصفات، حتى وإن حاولوا جاهدين الهروب من هذا الوصف بعبارات أطلقوها خلال كلماتهم المبثوثة لهم، معتقدين بأنهم بذلك برأوا أنفسهم من هذا الوصف.

## ثانيا: مفهوم "الخلافة"

لا يشك عاقل من المسلمين بأن عودة وإقامة الدولة الإسلامية من جديد هو حلم يراود كل مسلم ليل نهار، يتمنى أن يعيش لذلك اليوم الذي يحيا فيه المسلمون تحت راية دولة إسلامية واحدة قوية، تحكم شرع الله الذي ارتضاه وتقيم العدل بين الناس. ولكن هل يا ترى يستطيع أي إنسان أو أي مجموعة من الناس أن تقرر لوحدها إقامة دولة إسلامية وتعلن الخلافة على بقعة من الأرض وتدعوا الناس لمبايعة خليفة هذه الدولة، ومن اعترض وخالف صار كافراً، مستباح الدم، مسلوب الروح؟!

عند النظر لواقع مجتمعاتنا لا يتصور عاقل بأن هذه المجتمعات في ظل الظروف الراهنة، مهيأة لقيام الدولة الإسلامية، لأن إقامة الدولة الإسلامية وعودة الخلافة وتحكيم شرع الله وتطبيق العدل في الأرض يحتاج لمقومات تدعمه، وقوة تحميه، وعدل يرفعه حتى يسود الأرض، فلا يشك أحد وقتها في أن الدولة الإسلامية والنداء بتطبيق شرع الله ما هو إلا خدعة ووهم كانوا يلهثون خلفه لقرون طويلة من الزمن، لم يحقق لهم ما كان يدعوا له المنادين به على مر الأزمنة الماضية. وهذا ما جلبته داعش على الناس، وزرعت فيهم هذا الشعور البغيض، منفرة لهم من حبهم للخلافة الإسلامية والدعوة لعودتها، وذلك بسبب تطبيقاتهم الوحشية البعيدة كل البعد عن مبادئ دين الله القويم وسنة نبيه الأكرم ﷺ، وذلك من خلال إقامتهم لدولتهم المشوهة المسماة (الدولة الإسلامية في العراق والشام).

لذلك كله ولبيان الحقيقة للناس في عالم يموج بالفتن والضلال، كان لا بد لنا من وقفة لبيان مفهوم الدولة الإسلامية الحقيقية ومعناها الصحيح، وبيان شروط عودتها وإحياءها ومقومات صمودها، ومن ثم بيان زيف دولة داعش الدخيلة على الإسلام والمنتسبة زوراً وبهتاناً له، والإسلام منها براء.

الدولة في واحدة من معانيها اللغوية – واعتبره دالاً ومعبراً عن المعنى الاصطلاحي– هي "الانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، ومنه حديث أبي سفيان وهرقل: ندال عليه ويدال علينا، أي: نغلبه مرة ويغلبنا مرة أخرى".[1] والدولة في معناها السياسي الأبسط هي: "التجسيد القانوني لأمة ذات

[1] جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، **معجم لسان العرب**، ج11، ط3 (بيروت: دار صادر، 1414هـ)، ص252.

سيادة".[1] أما فقهاء السياسة الشرعية فإنهم عرّفوا الدولة بأنها: "مجموعة من الإيالات – أي السياسات – تجتمع لتحقيق السيادة على أقاليم معينة، لها حدودها ومستوطنها بتكوين الحاكم أو الخليفة أو أمير المؤمنين على رأس هذه السلطات".[2] وقد ذكر الفقهاء بأن الدولة تقوم على أركان ثلاثة: الدار (الأرض)، والرعية (الشعب)، والمنعة (السيادة والسلطة السياسية). فالدولة الإسلامية لا بد لها من مقومات وأسس تتبني عليها، حتى إذا ظهرت لا تظهر ثم تلبث في عداد العدم أو أن تكون محل نزاع، بدل أن تكون في الأصل محل اجتماع بالاتفاق.

لقد استعمل مصطلح "الدولة الإسلامية" للتعبير عن معانٍ ودلالات معينة، منها: استعمل للتعبير عن أن هذه الدولة هي من ضمن دول العالم الإسلامي؛ ويعني في بعض الأحيان: الدولة التي أكثرية مواطنيها مسلمون. والمعنى الثالث – وهو الذي انتقده كثير من الباحثين – هو المعنى الذي يجعل "الدولة الإسلامية" هي النموذج الشرعي، ويوهم أن الله تعالى كما أمرنا بالصلاة والزكاة وغيرها أمرنا بإنشاء هذه "الدولة الإسلامية". ونحن إذ نرى بعدم فرض "الدولة الإسلامية" بالمعنى الأخير الذي ذكرناه آنفاً، لأنه فيه معنى التسلط والإكراه والإجبار؛ وما يكون لأحد سبيل في ذلك على الناس، لأن الدولة الإسلامية ودولة الخلافة لا بد لها قبل أن تقام على أرض الواقع أن تقام في نفوس الناس، وأن يقبلوا بها طواعية مستسلمين لأوامر الله، مطبقين لحلاله، متجنبين لحرامه، وإن كان رب العزة سبحانه قد بيّن للناس بأن دينه العظيم، ما كان ليفرض فرضاً أو إكراهاً على الناس، فكيف بداعش وغيرها ممن جاء قبلها أو سيأتي بعدها تريد أن تفرض واقعاً جديداً على الناس بمنطق الإكراه والسطوة والشدة. يريدون بذلك فقط أن يتمسكوا بالشكليات على الجوهر والمضمون. ولقد نادت داعش بل وفرضت وطبقت بالإكراه والقتل والتخويف "الخلافة الإسلامية" التي زعموا زوراً وبهتاناً بأنها امتداد لخلافة أصحاب رسول الله ﷺ وهي على منهاج النبوة المحمدية. وكل ذلك والإسلام منهم ومن دولتهم براء.

لقد تكرّر لفظ الخلافة الإسلامية (الدولة الإسلامية) في خطابات رجالات داعش وأمراءهم وقادتهم حاثيين مرة على اللحاق بركب خلافتهم، ومحذرين مرات من خطورة التخلف والنكوص والاعتراض على قيام دولتهم، معتبرين كل من خالفهم في ذلك كافر حلال الدم. قال أبو عمر

[1] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط.2 (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)، ص175.

[2] محمد بن الأزرق، **بدائع السلك في طبائع الملك**، ج1، ص ص108–114. أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق المَلك وسياسة المُلك**، ترجمة: محيي الدين السرحان، حسن الساعاتي (بيروت: دار النهضة العربية، 1981)، ص157.

البغدادي في كلمته "نرى وجوب التحاكم إلى شرع الله من خلال الترافع إلى المحاكم الشرعية في الدولة الإسلامية، والبحث عنها في حالة عدم العلم بها، لكون التحاكم إلى الطاغوت من القوانين الوضعية والفصول العشائرية ونحوها من نواقض الإسلام". في ذات الوقت أطلق أحكام الكفر على كل حكام الدول التي تحتكم لقانون "الطاغوت" وشريعته من حكام العرب والمسلمين بدعوى احتكامهم للقوانين الوضعية "الكافرة"، مدعياً بأن قتال هؤلاء الحكام "الكفرة" وجيوشهم أوجب من قتال "المحتل الصليبي".

وكانت داعش عند دخولها لمدينة الموصل العراقية في العام 2014، قد أصدرت وثيقة عرفت باسم "وثيقة المدينة". وجاءت في ستة عشر توضيحاً ومطلباً، داعيين أهل العراق للانضمام لدولتهم وأنهم سيعيشون في ظلالهم بالأمان والاستقرار والحرية والعدالة، مروجين لها بقولهم: "ها هي الآن حقبة الدولة الإسلامية وعهد الإمام أبي بكر القرشي وسترون مدى الفرق الواسع الشاسع بين حكومة علمانية – يقصدون الحكومة العراقية – جائرة...، وبين إمامة قرشية – يقصدون دولتهم – اتخذت الوحي المنزل منهجاً والقضاء به أبيض أثلج".

لقد أخطأ هؤلاء الغلاة في جعلهم إقامة الدولة من أهم الفروض والواجبات؛ لغياب دار الإسلام ودولة الإسلام عن الوجود بزعمهم. وقد أخطأوا أيضاً في فهم كلام أهل العلم، ومن ذلك استدلالهم بقول ابن تيمية: "يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين؛ بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها... ولأن الله تعالى – أوجبَ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجُمع والأعياد ونصر المظلوم، وإقامة الحدود، لا تتم إلاّ بالقوة والإمارة".[1] إن استدلالهم بهذه المقولات على معتقدهم غير صحيح، وفيه خلط بين عدة أمور. لأن كلام ابن تيمية هذا ورد في أصل إقامة الدول، ومعناه: أن حياة الناس لا تستقيم إلاّ بدولة وحاكم؛ وإلا شاعت الفوضى وانعدم الأمن.

وكان لبعض الباحثين رأي آخر في مصطلح "الدولة الإسلامية"، معتبرين بأن هذا المصطلح هو مصطلح جديد، لم يرد في النصوص الشرعية، ولا في كتابات الفقه أو الفكر السياسيين في الحضارة الإسلامية. وأن هذا النوع من المصطلحات لا يعبّر عادة عن "حقائق دينية أو شرعية"، وإلاّ لوردت في نصوص قرآنية أو حديثية؛ ولكن تعبّر عن تصور المسلمين حول ما يتوقون إلى أن يكون عليه واقعهم، متأثرين في ذلك بالفكر الحديث الذي يعطي للدولة مكانة مركزية واستثنائية، وأنهم بذلك القول

[1] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج28، ط.3 (مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص390.

يبتعدون عن المنهج القرآني الذي يركز على الأمة لا على الدولة، معتبرين بأن هذا المصطلح يرتبط بالعرف أكثر من ارتباطه بالنص القرآني المنزل، مستشهدين في ذلك بقول لابن تيمية: "إن عموم الولايات وخصوصها، وما يستفيده المتولي يُتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف، وليس له حد في الشرع".[1] وأكّد على هذا المعنى الذي قصده ابن تيمية في قوله الإمام الماوردي، حيث قال: "إنه لولا الولاة لكان الناس فوضى مهملين، وهمجاً مضاعين".[2] وفقهاء السياسة أو مفكروها في الحضارة الإسلامية عندما يتحدثون عن ضرورة الإمارة أو الخلافة، فإنما يعنون ضرورة السلطة السياسية بالمعنى العام، لا ضرورة الدولة بالمعنى الذي تبلور في الفكر السياسي المعاصر.

وهناك من يفرق بين مصطلحي "الدولة الإسلامية والخلافة الإسلامية" لاعتبارات عدة، منها أن القرآن الكريم والسنة النبوية لم يرد فيهما لفظ "الخلافة" إلاّ بالعموم، وليس لها علاقة بتشريع "نظام سياسي" محدد المعالم. وأنه كما يظهر فإن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية استعملت في سياق الحديث عن السلطة السياسية ألفاظ "الخلافة والأمر والمُلك" بمعنى واحد، وأنه في يوم سقيفة بني ساعدة عندما قال رسول الله ﷺ "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان"[3] هنا استعمل لفظة "الأمر" للدلالة على السلطة السياسية التي يتداول حول من يتولاها، ولم يتكلم أي صحابي عن الخلافة. وأيضاً "لم تتضمن خطب الخلفاء الراشدين ولا مكاتباتهم ومراسلاتهم أي إشارة إلى الخلافة، بل كان السائد آنذاك هو التعبير بلفظ "الأمر" عن السلطة السياسية، مما يعني أن إعطاء الخلافة معنى دينياً أو اعتبارها "النموذج الشرعي للحكم" لم يكن شائعاً في عهدهم".[4] لهذا، يجب أن يكون لدينا الوعي الكافي لندرك بأن دين الله جاء لينظّم سائر شئون حياتنا، فما وافق شرع الله تعالى نأخذ به، وما خالفه بعدنا عنه، وفي ذلك يقول المفكر الإسلامي سيد قطب: "إن مدلول "الشريعة" في الإسلام لا ينحصر في التشريعات القانونية ولا حتى في أصول الحكم ونظامه وأوضاعه. إن هذا المدلول الضيق لا يمثل مدلول "الشريعة" والتصور الإسلامي".[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص68. سعد الدين العثماني، **الدولة الإسلامية: المفهوم والإمكان**، ص46.

[2] أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** (القاهرة: دار الحديث، 2006)، ص3.

[3] **صحيح البخاري** (المناقب، مناقب قريش). وأخرجه **مسلم** (الإمارة، الناس تبع لقريش والخلافة في قريش).

[4] سعد الدين العثماني، مرجع سابق، ص44.

[5] سيد قطب، **معالم في الطريق**، ط.6 (القاهرة: دار الشروق، 1979)، ص123.

إننا وبعد استعراضنا لكل تلك التفاصيل عن العلماء في هذا المجال حول مفهوم "الدولة والخلافة الإسلامية" وبيان معانيها وأحكامها ومتعلقاتها، ليتبيّن لنا بشكل قاطع أن "داعش ومن لف لفها وسار بركبها" بإعلانهم قيام دولتهم "الإسلامية" المزعومة، هم أبعد ما يكون عن فهم حقيقتها فضلاً عن القدرة على إدارة شئون الناس في ظل هذا التوحش الذي اتخذوه مبدأ لهم في حكم وإدارة دولتهم، حتى أنهم لم يراعوا أسس الحكم ومقاصد الاستخلاف التي ارتضاها الله لعباده الصالحين.

ولقد ذكر الماوردي مقاصد الخلافة العشرة، حيث جاءت على النحو التالي: حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة؛ تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين؛ حماية البيضة والذبُّ عن الحريم ليتصرف الناس في المعايش آمنين مطمئنين؛ إقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك؛ تحصين الثغور بالعُدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا يطمع طامع في بلاد المسلمين؛ جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة واستنفاذ كافة خيارات ما قبل القتال؛ جباية الفيء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصاً واجتهاداً من غير خوف ولا عسف؛ تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرفٍ ولا تقتير؛ استكفاء الأمناء – في مناصب الدولة – وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال؛ أن يباشر الحاكم بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال للرعية، لتستقيم أمور الملة وتنهض سياسة الأمة.[1]

لذلك عندما ننظر لتلك المقاصد الشرعية لوجود الخلافة وفق مقصودها لا اسمها، نجد بأن جماعة "داعش" ليس لهم حظ منها، فهم كما أخبرنا رسول الله ﷺ "يدعون إلى كتاب الله وهم ليسوا منه في شيء". فجماعة داعش التفتوا لتطبيق الحدود وأصروا عليها، دونما الالتفات لمصالح الناس وتحسين أمور حياتهم ورعاية مصالحهم، ولكن لا بد من العلم أن الظلمة وعبر التاريخ يركزون على جانب العقوبات. ومعلوم موقع العقوبات من الشرع وضوابط ذلك، فالشريعة تتطلع لدرء الحدود بالشبهات؛ ولا تقيمها إلاّ بتوفر شروط وانتفاء موانع، ولكن الطغاة يستغلون وجود هذه العقوبات لشرعنة إجرامهم والقضاء على مخالفيهم، وهذه شرعة فرعونية وليست ربانية، ودائماً يوجه الطغاة جريمة الحرابة والإفساد في الأرض للمخالفين لتبرير قتلهم وصلبهم، ففرعون ومن خلفه كل المتجبّرين الضالين من أمثال داعش يتبعون نفس المنطق في إخضاعهم المخالفين لهم، وعدم تطبيقهم شرع الله

[1] الماوردي، مرجع سابق، ص40.

وحدوده عندما يتعلق الأمر بفرد من أفراد جماعتهم.[1] وبناءً عليه، يتضح بلا أدنى شك ودون مواربة بأن فهم داعش لمفهوم الخلافة فهم طائش غير مبني على أسس شرعية وعقلية وواقعية. فهم تسوده المصلحة ويسيطر عليه حب السلطة والمنفعة، وهذا الحال ظاهر في كل حركاتهم وتحركاتهم، مع العدو قبل الصديق وفق تعبيرهم.

## ثالثا: مفهوم الجهاد

مرت المفاهيم الدينية في قاموس الإسلام بتطور تاريخي متسلسل، يتفاوت في تأثيره وقابلية تكيفه مع الواقع المعاصر الذي حصل فيه. وكان من ضمن تلك المفاهيم "مفهوم الجهاد"، الذي مرّ في مراحل من التطور المستمر صاحبه في بعض الفترات فهماً خاطئاً مشوهاً لحقيقته التي فرضه الله تعالى من أجلها، ما ترتب عليه إحداث انقلاب عميق ذا تأثير كبير ودرجة عالية من الخطورة على صورة الإسلام السمح. ذلك التطور الذي خضع له مفهوم الجهاد عبر التاريخ، والذي حمل في جعبته تاريخا طويلا من الصراع السياسي والفكري في العالم الإسلامي منذ زمن الرسول ﷺ حتى زماننا هذا، شغل بتأثيره مدى واسعاً من دوره في تشكيل صورة المسلمين حول العالم ابتداءً، متعمقاً حتى حدود علاقاتهم مع أنفسهم ومع الآخرين.

دعونا نتفق قبل الخوض في غمار هذا الموضوع بأن الجهاد كمفهوم اصطلاحي (وفق ما هو متداول في كتب الفقه) ليس مصطلحاً قرآنياً، كما أن مفهوم الجهاد عند الفقهاء ليس هو ذاته عند المتصوفة، وليس هو ذاته عند بعض الفرق المنتسبة للإسلام، والذي عند المفكرين الإصلاحيين ليس هو ذاته الذي عند المفكرين السلفيين، والذي عند السلفيين التقليديين ليس هو الذي عند السلفيين الجهاديين. يعني بعبارة أوضح يمكن القول، بأن مفهوم الجهاد شابه كثير من التشويه والخلط والعبث الذي علاه فأصبح معدنه وجوهره الحقيقي مخفيا عن كثير من الباحثين عن الحق. لذلك كان لزاماً علينا في بداية هذا الموضوع من تحرير مصطلح الجهاد كمفهوم أصيل نقي، وصولاً لتمييزه عما عداه من المزيف المشوه الذي جلب الكوارث والدمار والخراب لربوع بلاد المسلمين، وذلك عندما استثمر بطريقة مشوهة مزيفة وباطلة، في سياق تكفير المجتمعات وإدخال الشعوب في دائرة الحروب الطائفية بين بعضها البعض.

[1] مظهر الويس، مرجع سابق، ص ص176-179.

مصطلح الجهاد ومشتقاته ذكر في القرآن الكريم حوالي 34 مرة، كما أكد بذلك الطاهر بن عاشور في تفسيره، عندما قال: "والجهاد والمجاهدة من المصطلحات القرآنية والإسلامية".[1] والجهاد مصطلح مشتق من الأصل الثلاثي للجذر العربي (ج هـ د) وأصل الجهاد لغة من الجهد، "أصله المشقة، ثم يحمل عليه ما يقاربه. يقال: جَهّدت نفسي، وأجهَدتُ".[2] وبذلك يتضح بأن معنى "الجهاد" في اللغة يدور حول المشقة وبذل الطاقة، والتعب الذي يتولّد عنه؛ وعليه فإن الجهاد يدل على تحمل المشقة وتحميلها، لأنه من المفاعلة التي تقتضي وجود طرفين أو جهتين مشاركتين في حصول الفعل. وبما أن المفاعلة لا تأتي على التساوي، لذلك فإنه يغلب فيها أحد الطرفين الآخر، ولأن الجهاد ليس بمشقة عادية بل يحتاج لطاقة إضافية، فإن القرآن قرنه بالصبر في كل الآيات القرآنية.

ولعل من أجمل اللطائف التي قرأتها في سياق ربط مفهوم الجهاد بإعلاء كلمة التوحيد من خلال ورودهما في القرآن الكريم، وأنهما مفهومان متلاصقان لا ينفكان عن بعضهما أبداً، هو ما نبّه إليه أحد الباحثين عند ذكره الآية التي يوصي الله تعالى الإنسان بوالديه إحساناً. عقب بالقول: "كأن القرآن بعد تقرير فاعلية الجهاد لإقامة التوحيد، سمى عملية العكس كذلك بالجهاد، أعني أنه اعتبر كل محاولة تَحَمُّل أو تحميل المشقة في عكس (التوحيد) الذي هو (الشرك) كذلك جهاداً، وعلى هذا الأساس عبَّر عن فعل الوالدين اللذين يقفان في وجه ولديهما ويحاولان معه حتى يشرك بـ"الجهاد".[3] مضيفاً بأن ""الجهاد في سبيل الله" الذي ورد في القرآن الكريم ما هو إلاّ إفراغ "الوسع" و"الطاقة" مع تحمّل "المشاق" من أجل إعلاء كلمة "التوحيد"، "والمجاهد في سبيل الله" هو الذي يتحمّل كل الأذى والمتاعب والمشاق من أجل ذلك".[4] والملاحظ بأن مفهوم "الجهاد" في القرآن الكريم لم يكن في جميع حالاته دالاً على القتال، بل أتي بمفهومه العام في بعض الأحيان. فالمقصود بالجهاد هنا هو الجهاد بالقرآن لما فيه من قوة المنطق والحجة والسلطان والتأثير العميق، والبيان الوافي للحقائق والشواهد بما يوصل في النهاية إلى التوحيد بالله تعالى.

---

[1] محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي، **تفسير التحرير والتنوير**، ج2، ط.1 (بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، 2000)، ص320.

[2] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، ج1، ط.1 (سوريا: دار الفكر، 1979)، ص486.

[3] محمود محمد أحمد، **تطور مفهوم الجهاد: دراسة في الفكر الإسلامي المعاصر**، ط.1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015)، ص36.

[4] المرجع نفسه، ص36.

ومن خلال البحث في استخدامات لفظ "الجهاد" في السياق القرآني والنبوي، يتضح بأن لفظ "الجهاد" ذكر في القرآن الكريم في استخداماته بمعناه العام؛ وأن السنة النبوية والأحاديث المذكور فيها لفظ "الجهاد" تم استخدامه بمعناه المخصوص الدال على "القتال في سبيل الله"، وأن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا في غالب استخدامهم للفظ "الجهاد" إنما استخدموه في الدلالة على القتال.[1]

وعند الخوض في مسألة مفهوم "الجهاد" عد داعش لا بد أن نقول بداية بأن المبادئ الداعشية ورؤيتها لكثير من المفاهيم الدينية لم تظهر بين عشية وضحاها، ولكنها جاءت نتيجة تراكمات الفكر الجهادي العالمي منذ زمن الطالبان ثم القاعدة وليس انتهاءً بالتنظيمات المتشددة التي ظهرت خلال الصراع في سوريا. ونتيجة لذلك تبلور مفهوم "الجهاد" عند داعش من خلال تداخل القديم بالجديد، دونما نقصان بل بالعكس دخلت على بعض المفاهيم أطروحات زادتها تشويهاً وانحرافاً. فألفاظهم وتعبيراتهم تكشف عن "مدى تأثر اتجاه الجهاد العالمي بمن سبقهم من دعاة الجهاد المحلي (ضد الحكومات)، وعدم خروجهم عن الإطار الفكري العام الذي وضعه خطاب من سبقهم".[2]

واعتقد بأن مبدأ الجهاد عند داعش ما ظهر إلاّ من خلال إيمانهم بمبدأ التكفير للمجتمعات حتى المسلمة منها؛ لأن الجهاد عندهم لا ينحصر فقط بقتال العدو البعيد (يعني القوات الأجنبية الكافرة)، بل يشمل المسلمين المخالفين لهم في التوجه والأفكار، وذلك لاعتقادهم بأن مَن مِن المسلمين خالفهم فهو مرتد خارج عن الإسلام – في ظنهم – كما الخوارج. وفي ذلك يقول ابن تيمية في وصف الخوارج الأوائل "فإنهم يستحلون دماء أهل القبلة – لاعتقادهم بأنهم مرتدون – أكثر مما يستحلون من دماء الكفار الذين ليسوا مرتدين؛ لأن المرتد شر من غيره".[3] وداعش قاتلت جبهة النصرة وغيرها من التنظيمات المقاتلة في الحرب الدائرة في سوريا، بحجة عدم مبايعتهم – لأمير المؤمنين – أبو بكر البغدادي، وعدم الدخول في صفهم والقتال معهم وتحت راية دولتهم. كما ترى داعش بأن الجهاد هو الركن السادس من أركان الإسلام، معتبرين بأن الجهاد هو أهم من جميع الأركان الأخرى، حيث بإمكان الشخص تأخير فريضة الحج – وهو الجهاد الأصغر – وتقديم القتال مع التنظيم – وهو الجهاد الأكبر – وذلك كما ورد في مجلة النبأ – التابعة لداعش– في عددها السادس والأربعون.

---

[1] المرجع نفسه، ص46.

[2] المرجع نفسه، ص192.

[3] ابن تيمية، مرجع سابق، ص794.

وأوضح المفكر الفرنسي "جيل كيبيل" بأن ثلاثة أجيال ظهرت في العقود الأخيرة للجهادية المعاصرة منذ القرن العشرين. وقد أوضح بأن الجيل الثالث منها بدأ ظهوره في العام 2005 عقب تفكك تنظيم القاعدة في أفغانستان وظهور تنظيم (داعش). معلّقاً على استخدام داعش لمصطلح الجهاد واصفين به أعمالهم الإرهابية بأنه تشويه لمعنى سامٍ ما كان ليستخدم في مثل تلك الأعمال التخريبية، قائلاً بأن: "تبني داعش الإرهابي للجهاد وإقحامه في خطاباته يشوّه كثيراً حقيقة هذا المفهوم وينزع عنه ظهيره الشعبي الذي كان حاضراً بقوة عندما كان الأمر يتعلق بالجهاد ضد المحتل مثلما كان الحال في الجزائر ضد المحتل الفرنسي، وفي فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي".[1]

لا شك بأن داعش شوّهت مفهوم "الجهاد" ونفّرت الناس منه، حيث إنه "تم تحريف مفهومُ الجهادِ عند هذه التنظيماتِ المُسلَّحةِ المُتطرّفةِ والطائفيَّةِ، وراحوا يَقتُلون مَن يشاؤون زعمًا منهم بأنَّه جهاد، وأنهم أن قُتِلوا فهم شُهَداءُ في الجنةِ. وهذا من أشنَعِ الأخطاءِ في فهم شريعةِ الإسلامِ؛ أولاً: لم يُشرَع الجهادُ في الإسلامِ إلا للدِّفاعِ عن النفسِ والدِّينِ والوطَنِ، ونحن نحفظُ عن شُيوخِنا في الأزهر: أن علّةَ القتالِ العدوانُ لا الكُفرُ. وثانيًا: إعلانُ الجهادِ ومُباشرتُه لا يجوزُ أن يتَولَّاه أحدٌ إلاّ ولي الأمرِ، ولا يَجوزُ لأفرادٍ أو جماعاتٍ أن تتَولَّى هذا الأمرَ بمُفردِها مهما كانت الأحوالُ والظروفُ، وإلَّا كانت النتيجةُ دخولَ المجتمعِ في مضطربِ الفوضى وهدرِ الدماء وهَتكِ الأعراضِ واستحلالِ الأموالِ، وهو ما نُعانِيه اليومَ من جَرَّاءِ هذا الفهمِ الخاطئِ المَغلُوطِ لهذه الأحكامِ الشرعيَّةِ".[2]

ومن أعظم الأخطاء التي وقعت فيها داعش أنها حصرت مفهوم الجهاد بالقتال والجهاد العسكري المسلح فقط، متناسين بأن "الجهاد" في مفهومه العام يشتمل على أنواع عدة كما بيّنها الفقهاء منها "الجهاد الروحي وهو جهاد النفس الإنسانية، وغرائزها ونوازعها،...، من جهاد نفس وشيطان وكلاهما لازم للآخر، وهناك الجهاد الدعوي، وهو يعني إيصال الدعوة، وتبليغ الرسالة إلى كل من لم تبلغه، بدءاً بالأقرب فالأقرب،...، الجهاد المدني، وهو الذي يلبي حاجات المجتمع المختلفة، ويعالج مشكلاته المتنوعة،...، وينهض به في سائر المجالات،...، حتى يتبوأ مكانته اللائقة به".[3]

---

[1] جبيل كيبيل، «داعش تشوه مفهوم الجهاد وتنزع عنه ظهيره الشعبي،» ندوة بحثية (قرطاج، تونس: 7 مارس 2016)، شبكة الأناضول للأخبار: https://www.aa.com.tr/ar/.

[2] شيخ الأزهر أحمد الطيب، جزء من كلمته خلال المؤتمر الدولي "مؤتمر الأزهر لمواجهة التطرف والإرهاب" (القاهرة: 12 مارس 2014).

[3] يوسف القرضاوي، **فقه الجهاد**، ج1، ط.1 (القاهرة: مكتبة وهبة، 2009)، ص ص213-214.

إذن، وبعد عقد المقارنات وسرد الردود بالأدلة المحكمة من مصادرها الأصلية، نستطيع القول أن استعمال العنف السياسي المسلح باعتباره جهاداً بالمعنى المصطلح عليه في داخل البلاد الإسلامية وخارجها في جميع الموارد، غير مشروع؛ إلاّ ما جرت عليه الأمة الإسلامية في تاريخها ضد الاحتلال الأجنبي في جميع بقاع العالم الإسلامي (ومثله ما يجري الآن في فلسطين من جهاد دفاعي ضد الاحتلال الصهيوني الغاصب). ومن الثابت فقهياً أن أدلة مشروعية دفع الظلم لا تشمل صور الرد بالأعمال المحرمة شرعاً من قتل الأبرياء وتدمير الأموال العامة والخاصة.

## رابعا: مفهوم الرجم

أحكام الإسلام وحدوده شرّعها الله تعالى حفاظاً على الفطرة السوية التي فطر الناس عليها، وما كانت العقوبات في الإسلام يوماً لمعنى مبهم غامض لا فائدة منه، إنما كانت لغاية واضحة، وفي حدود ضيقة محكمة. وليس أدل على ذلك من أن الله سبحانه يوم أن بيّن العقوبات لم يترك لهوى النفس البشرية مجالاً للاجتهاد فيها، وما فرضت في شريعة الله إلاّ زاجرة ناهية، وذلك كما قيل "الحدود زواجر وجوابر" أي أنها زواجر للعباد عن ارتكاب المحظورات والوقوع في المعاصي الموجبة لها. والحدود كذلك جوابر وكفارة لمن أصابها، فالعقاب عليها في الدنيا مكفر للذنب في الآخرة.

عندما نستعرض العقوبات في الإسلام نجد بأن جميعها مفروضة جزاء على فعل كبيرة من الكبائر التي حرّمها الله، وأن الله عندما شرّعها في صورتها النهائية التي عليها كان قد تدرج في تقريرها (مثل عقوبة شارب الخمر وعقوبة الزنا)، إلى أن وصلت للشكل النهائي المنصوص عليه في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ. وهذا يعني بأن الإسلام لم يدعو إلى القتل أو إيقاع أي عقوبة بغير وجه حق، أو من دون إنذار وتنبيه قبلها. وأن الله تعالى عندما شرّعها وأقرّها هو أعلم بما يصلح للعباد، وما كانت العقوبات إلاّ درعاً واقياً لحماية المجتمع من شرور تلك الكبائر والأفعال الشنيعة. وعند الحديث عن العقوبات، فإن أول شيء يقفز إلى أذهاننا هي "عقوبة الرجم في الإسلام" وذلك لما لها من صداً واسعا، خاصة بعد التطبيقات الخاطئة لها من قبل من يدعون الإسلام وتطبيق حدوده، من أمثال داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية الضالة. ولأن داعش لا تملك الحق الشرعي لإعلان قيام دولة إسلامية فضلاً عن تطبيق حدود الله على عباده بطريقة منفرة مشوهة، فإنها بعملها هذا قد عكست أبشع صورة عن الاسلام، ما أمرنا ربنا بتطبيقه إلا بالدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة. وحتى الجدال في الدعوة إلى دين الله يكون بالتي هي أحسن، من غير إكراه أو تنفير. ولأننا أمام أمر عظيم

وخطير، قد تصدى لبيانه علماء المسلمين الأوائل، واليوم وإذ نعيش في زمن تطل علينا فيه جماعات متطرفة هي سليلة جماعات الخوارج الأُولى، كان لزاماً التذكير بتبيانهم في مسألة غاية في الخطورة والحساسية، وهي تطبيق "حد الرجم".

الرجم في اللغة: اسم لما يُرجم به الشيء المرجوم، وجمعه رجوم، ويدل على عدة معان منها: القتل، اللعن، الهجران، الطرد، الظن، السبّ، الشتم، والحجارة. وسمي بذلك لما يجمع عليه من الأحجار للرجم، والجمع رجام من باب قُتل ضربته بالرجم، ورجمته بالقول أي رميته بالفحش.[1] وفي الاصطلاح اتفقت عبارات فقهاء المذاهب الأربعة من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة بأنه الرمي بالحجارة على الزانية والزاني المحصن حتى الموت.

وعند النظر في شروط تطبيق الحدود نجد بأن الشرع حدّد شروطاً تعجيزية؛ وذلك حتى لا تترك في تطبيقها لكل من اعتقد في نفسه المقدرة على إنفاذ الأمر لمجرد وجود القوة في يده، حتى ولو كانت تلك القوة بالغصب والإكراه. وعند الحديث عن شروط المكلّف بإنفاذ وتطبيق حدود الله على المخالفين، نذكر هنا الشروط الواجب توافرها حتى نستطيع أن نسلم بصحة الإجراءات المتبعة وصولاً لإنفاذ الحكم الشرعي المتمثل بتطبيق حد من حدود الله تعالى. ولعل أعظم وأهم شرط من شروط تطبيق الحدود هو وقوع أمر تطبيق الحدود على عاتق الدولة والحاكم فقط دون سواه، وأيضاً للحاكم المسلم الحق في تعطيل الحدود وقتما رأى في ذلك مصلحة للأمة من مجاعة أو فقر مدقع طال المسلمين، ولم تستطع الدولة توفير ما يكفي حاجة الناس ويقيم أمور معاشهم في زمن معين. وذلك كما فعل خليفة المسلمين عمر بن الخطاب عام الرمادة وقت انتشار المجاعة بين الناس، ولم تستطع الدولة وقتها أن تكفي الناس مؤونة يومهم. وأيضاً للحاكم أن يعطل الحدود بالشبهات، وذلك وفق القاعدة الفقهية المشهورة "ادرءوا الحدود بالشبهات" والمبنية على قول الرسول ﷺ "ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أم يخطئ في العقوبة".[2]

ويذكر بأن داعش قامت بتطبيق حدّ الرجم – وفق تقارير صحفية وفيديوهات مصورة ومبثوثة على الشبكة العنكبوتية– عدد مرات لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة؛ ولكن صدى تلك العمليات طاف

[1] ابن منظور، مرجع سابق، ج6، ص ص116-117.

[2] الإمام الترمذي، **سنن الترمذي**، كتاب الحدود عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في درء الحدود، حديث رقم: 1424، ج4، ص33.

أرجاء المعمورة، ناقلاً صوراً وحشية عن الإسلام والمسلمين. ولقد تعمدت داعش القيام بمثل تلك التطبيقات الوحشية أمام مرأى العدسات ونقلوها للناس متعمدين في ذلك لحاجة في أنفسهم أرادوا تحقيقها من وراء ذلك. ولم يكن تطبيق داعش للحدود هو امتثالاً لشرع الله وتطبيقاً لحدوده جل وعلا، ولكن في الحقيقة طبقوه تخويفاً للناس وبثا للرعب في قلب كل من يفكر في مواجهتهم وقتالهم والتصدي لضلالاتهم، مستخدمين في ذلك أبشع الأساليب. وبمعنى آخر، إن حد الرجم عند داعش لم يطبق ديناً، إنما طبق مصلحة فاسدة. وكلنا يعرف بأن سيدنا عمر بن الخطاب قد أسقط حد السرقة في عام الرمادة، وذلك في وقت عجزت الدولة عن الوفاء بحق المواطن من توفير المأكل والمشرب بسبب الفاقة والفقر الشديد وقتها. ولقد غلظت الشريعة الإسلامية الشروط لقبول شهادة الشهود على الزاني، حتى لا يترك لتحكيم هوى أو نزوة أو عداوة بين شخصين أن تتسبب في وقوع المجتمع في صراعات وانشقاقات داخلية. لهذا، فالإسلام ما جاء يوماً إلاّ بالرفق والرحمة ونشر السلام بين الناس.

وتجدر الإشارة بأن "عقوبات الحدود هي عقوبات بدنية ثقيلة تهدف إلى تحقيق غايات معينة. عقوبات الحدود عقوبات رادعة، الهدف منها تحقيق مصالح محددة على حد رأي السرخسي الذي يرى أن العقوبات المطبقة في العالم هي عقوبات ذات مضمون مجتمعي شرُعت من أجل مصلحة البشر. فالهدف من "القصاص يكون لصيانة النفوس، وحد الزنا لصيانة الأنساب والفُرش، وحد السرقة لصيانة الأموال، وحد القذف لصيانة الأعراض، وحد الخمر لصيانة العقول، وبالإصرار على الكفر يكون محارباً للمسلمين فيقتل لدفع المحاربة".[1] ويكون ذلك محددا بشروط مفصلة في كتاب الله.

وبما أن عقوبات الحدود عقوبات ثقيلة، فقد تم فرض شروط ثقيلة جداً لإثبات الإثم، وتقييم كل الشكوك لصالح المتهم. جميعنا يعرف بأن العقوبات الحدّية التي قد تكون شديدة وثقيلة هي لا تزيد عن ثلاث: عقوبة الزاني المحصن رجماً، والسارق بقطع يده اليمنى، والمحارب قاطع الطريق، بقطعه من خلاف، يده اليمنى، ورجله اليسرى. تلك الحدود عند النظر إليها نجد بأن طرق إثباتها تكون ضمن شروط غاية في الصعوبة وذلك بالنظر إلى أن إثباتها لا يتحقق إلاّ من طريقين، وهما: الأول هو طريقة الاعتراف الصحيح، الخالي من الموانع، الصادر من عاقل بالغ، وفي حالة معتبرة شرعاً، دون إكراه أو ضرورة. وأن يثبت على إقراره حتى يتم تنفيذ العقوبة فيه، وله الحق أن يرجع عن إقراره ولو بعد الشروع في معاقبته. والطريق الثاني، أن تثبت هذه الحدود عن طريق الشهادة، وإنها لطريق

[1] شمس الدين السرخسي، **المبسوط**، ج10، ط1 (بيروت: دار المعرفة، 1989)، ص110.

صعبة، حيث وضعت شروط دقيقة عديدة، قلّ أن تتوفر، خاصة بالنسبة للزنا. فهناك شروط في الشاهد، وهناك شروط في الشهادة، وشروط في الإحصان، وشروط في الزنا، ومن النادر جداً أن تتوفر هذه الشروط في قضية من القضايا".[1]

بالنظر لهذه الشروط نجد بأن داعش في تطبيقها الحدود على الحالات التي عرضتها على وسائل التواصل الاجتماعي وقتئذ، نجدها لم تلتزم بأي منها، بل بالعكس خالفتها كلها من الأساس. وذلك كما ظهر في الفيديو الذي صور في ريف حماة السورية في أواخر العام 2014. وهذا يثبت بأن داعش كان لها أهداف أخرى من وراء هذه السياسة الشنيعة المنفرة، وهي السيطرة على أكبر رقعة من الأرض حتى قبل دخولها فقط عن طريق التخويف والترهيب، وذلك بمجرد سماع أهل أي مدينة من المدن التي سيطرت عليها داعش في وقتها سواء في العراق أو سورية لخبر قدومهم لتلك المدينة فيذعن أهلها ويسلموهم المدينة طواعية بدون أدنى مقاومة ومواجهة.

ومن المعلوم بأن الإسلام هو منهج حياة متكامل وشامل لكل شئون الحياة الدنيا والآخرة؛ كما علينا أن نعي جيداً "بأن الجانب التشريعي أو القانوني ليس هو كل الإسلام أو جلّه، كما يتصور الناس أو يصورون، فالإسلام عقيدة تلائم الفطرة وعبادة تغذي الروح، وخُلق تزكو به النفس، وأدب تجمل به الحياة، وعمل ينفع الناس، ويمكث في الأرض، ودعوة لهداية العالم إلى الله، وجهاد في سبيل الحق والخير، وتواصٍ بالصبر والمرحمة. كما أنه في الوقت نفسه تشريع يضبط سير الحياة، وينظم علاقة الإنسان بربه، وعلاقته بأسرته، وعلاقته بمجتمعه، وعلاقته بدولته، وعلاقة دولته به، وعلاقتها بالدول الأخرى مسالمة ومحاربة، إن الإسلام توجيه وتربية، وتكوين للفرد الصالح، وللمجتمع الصالح، قبل أن يكون قانوناً وتشريعاً... إن الحدود والقصاص جزء محدود في التشريع الإسلامي الواسع، وآيات الحدود والقصاص في القرآن لا تتجاوز عشر آيات من نحو ستة آلاف آية أو تزيد، كما هو معلوم. ثم إن العقاب للمنحرفين من الناس، وهؤلاء ليسوا هم الأكثرين، وليسوا هم القاعدة، بل هم شواذ عن القاعدة. والإسلام لم يجيء لعلاج المنحرفين أساساً، بل لتوجيه الأسوياء ووقايتهم أن ينحرفوا، والعقوبة ليست هي العامل الأكبر، فالوقاية خير من العلاج".[2]

---

[1] جمعة علي الخولي، «الحدود في الإسلام،» **مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة**، العدد 50-51، ص84.

[2] يوسف القرضاوي، «مكانة الحدود في التشريع،» 10 فبراير 2012، في:
https://www.al-qaradawi.net/node/2981

لقد تحدّث أكثر من شخص في أكثر من مكان، عما شاهدوه وعايشوه من إرهاب داعش وجرائمه وانتهاكاته بحق الناس، ومن أمثلة هؤلاء الدكتور عبد الله المحيسني– سعودي الجنسية– حيث قال واصفاً إجرام داعش: "وإني لأقسم بالله لقد رأيت مظالمَ يشيبُ لها الولدان، ارتُكبتْ من قِبَل الدولة – يقصد داعش– في الشام، وكانت سبباً لما وصلنا له اليوم، والله المستعان".[1] وارتكب التنظيم مخالفات ظاهرة بيّنة في تطبيقه للأحكام الشرعية والتي بدورها تسيء للشريعة الإسلامية؛ ومن أهم المخالفات: حصر مسألة إقامة الشريعة بتطبيق بعض الحدود الشرعية، وتضخيم الحديث عنها والمبالغة في تصويرها على أنها هي جوهر الدين، وبإقامتها وتطبيقها يقام الدين؛ قيام تنظيم الدولة بإقامة الحدود كحدّ السرقة – فيه مخالفة للأحاديث النبوية الشريفة، ولفتاوى أهل العلم، التي تنص على عدم إقامة الحدود في أرض الحرب، وأن يتم إيقاف تطبيق الحدود حال المجاعة أو الفاقة الشديدة.[2]

كل ما ذكر يؤكّد بما لا يدع مجالاً للشك بأن الذين كانوا يصدرون الفتاوى لداعش في الأحكام الشرعية لم يكونوا على قدر كبير من العلم أو الاستنباط الصحيح أو القياس السليم، فضلّوا وأضلّوا. وأن الواجب على أي صاحب أمر وسلطة حاكمة في أي بلد مسلم وفي أي زمان ومكان أن يأخذ بفقه الواقع الذي به نستطيع رؤية الأمور من زاوية مختلفة ينظر من خلالها للمصلحة العامة، مراعياً فيها للظروف والأماكن والأشخاص، لأن ديننا دين رحمة، دين سلام.

## خـاتمة

من خلال ما تم الحديث عنه آنفاً في المسائل المذكورة، نستطيع استخلاص بعض النتائج الهامة، حيث أن تنظيم داعش في مسألة الايمان، فعله يخالف قوله، والمسلم عندهم هو من كان مرتبط بهم، أو هو الذي يعيش في المناطق التي تقع ضمن سيطرتهم. ومن خلال غلوهم في مسألة الولاء والبراء، ترتّب على ذلك تكفيرهم ورميهم بالردة للمخالفين لهم، نتيجة عدم تمييزهم بين المخالفات، العقدية والعملية، أو الكبيرة والصغيرة، أو القطعية والظنية. وفي مسألة إعلان الخلافة كانت داعش قد فرضتها وطبقتها بالإكراه والقتل والتخويف، والتي زعموا زوراً وبهتاناً بأنها امتداد لخلافة أصحاب رسول الله ﷺ، وأنها على منهاج النبوة المحمدية، بل واعتبروا أن كل من يتخلّف عن اللحاق بركب خلافتهم، أو

[1] عبد الله المحيسني، «شاهدت جرائم داعش بأم عيني،» 5 فبراير 2014، في:https://www.mstaml.com/post /

[2] عماد خيتي، **شبهات تنظيم الدولة الإسلامية وأنصاره ... والرد عليها** (د.م: مركز البيان للبحوث والدراسات، د.ت)، ص ص68-71.

يعترض على قيام دولتهم هو كافر حلال الدم. ولهذا يظهر فهم داعش لمفهوم الخلافة هو فهم طائش غير مبني على أسس شرعية وعقلية وواقعية، وتسوده المصلحة ويسيطر عليه حب السلطة والمنفعة.

ورغم أن مصطلح الجهاد له معان عديدة وكثيرة، وأن القتال في سبيل الله هو واحد من معانيه، إلاّ أن مفهوم الجهاد عند داعش تبلور نتيجة تراكمات الفكر الجهادي العالمي، منذ زمن الطالبان ثم القاعدة وليس انتهاءً بالتنظيمات المتشددة. ويعد الجهاد عندهم هو الركن السادس من أركان الإسلام، وأنه مقدّم على الجهاد الأصغر (الحج). ومبدأ الجهاد عند داعش لم يظهر إلاّ من خلال إيمانهم بمبدأ التكفير للمجتمعات حتى المسلمة منها؛ لأن الجهاد عندهم لا ينحصر فقط بقتال العدو البعيد (يعني القوات الأجنبية الكافرة) بل يشمل المسلمين المخالفين لهم في التوجه والأفكار، وذلك لاعتقادهم بأن مَن مِن المسلمين خالفهم فهو مرتد خارج عن الإسلام – بظنهم – كما الخوارج. وأخيرا، لم يكن انطلاق داعش في مسألة تطبيق الحدود الشرعية من الامتثال لشرع الله والحرص على تطبيقه، ولكن طبقوه تخويفاً للناس وبثا للرعب في قلب كل من يفكر في مواجهتهم وقتالهم والتصدي لضلالاتهم.

## المـراجع


**المعاجم**

جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، **معجم لسان العرب**، ج11، ط.3 (بيروت: دار صادر، 1414هـ).

أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، ج1، ط.1 (سوريا: دار الفكر، 1979).

**الكـتب**

أبو مارية القرشي، **إتحاف العرب والعجم والبربر بشرح عقيدة الأمير أبي عمر** (د.م: د.د.ن، د.ت).

مجموعة مؤلفين، **حقيقة تنظيم الدولة داعش: موثق بكلام أمراء وقادة التنظيم**، ط.2 (الجزائر: دار المنهج، 2016).

مجموعة مؤلفين، **حركة داعش حركة إرهابية وحركة استغلال للدين**، ط.1 (أنقرة: رئاسة الشئون الدينية التركية، 2017).

صالح الرقب، **الدولة الإسلامية "داعش": نشأتها، حقيقتها، أفكارها، وموقف أهل العلم منها**، ط.2 (غزة، فلسطين: د.د.ن، 2015).

عبد الرحمن العلي أبو عبد الله المهاجر، **مسائل في فقه الجهاد: فقه الدماء** (د.م: مكتبة الهمة، 1435هـ).

مظهر الويس، **العلامات الفارقة في كشف دين المارقة: بحث تأصيلي يكشف حقيقة جماعة الدولة شرعاً وواقعاً** (د.م: د.د.ن، د.ت).

عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط.2 (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989).

محمد بن الأزرق، **بدائع السلك في طبائع الملك**، ج1.

أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق المَلك وسياسة المُلك**، ترجمة: محيي الدين السرحان، حسن الساعاتي (بيروت: دار النهضة العربية، 1981).

أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** (القاهرة: دار الحديث، 2006).

ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج28، ط.3 (مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

سيد قطب، **معالم في الطريق**، ط.6 (القاهرة: دار الشروق، 1979).

محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي، **تفسير التحرير والتنوير**، ج2، ط.1 (بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، 2000).

محمود محمد أحمد، **تطور مفهوم الجهاد: دراسة في الفكر الإسلامي المعاصر**، ط.1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015).

يوسف القرضاوي، **فقه الجهاد**، ج1، ط.1 (القاهرة: مكتبة وهبة، 2009).

الإمام الترمذي، **سنن الترمذي**، كتاب الحدود عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في درء الحدود، حديث رقم: 1424، ج4.

شمس الدين السرخسي، **المبسوط**، ج10، ط1 (بيروت: دار المعرفة، 1989).

عماد خيتي، **شبهات تنظيم الدولة الإسلامية وأنصاره ... والرد عليها** (د.م: مركز البيان للبحوث والدراسات، د.ت).

Sönmez Kutlu, **İslam düşüncesinde ilk gelenekçiler** (Ankara: Kitabiyat, 2000).

**المقالات**

شيخ الأزهر أحمد الطيب، جزء من كلمته خلال المؤتمر الدولي "مؤتمر الأزهر لمواجهة التطرف والإرهاب" (القاهرة: 12 مارس 2014).

جمعة علي الخولي، «الحدود في الإسلام،» **مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة**، العدد 51– 50.

# صور العنف الديني في القنوات الفضائية الدرامية: تحليل مضمون الصورة الدرامية بقناة النيل للدراما

***Images of violence in dramatic satellite channels: Analysis of the content of the drama's Images Nile channel***

**د. عبد العزيز موسى بشارة محمد أحمد**[1]

***Dr. Abdul Aziz Musa Bishara Mohammed Ahmed***

**أستاذ مساعد، كلية الآداب (جامعة كردفان، السودان)**

***Assistant Professor, College of Arts (University of Cordovan, Sudan)***

**ملخّص:** تتعرض هذه الدراسة لموضوع شغل الرأي العام وهو صور العنف الديني في القنوات الفضائيات الدرامية العربية، شملت الدراسة عينة عشوائية حجمها(150) مفردة، قسّمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث: الأول الإطار المنهجي، أمّا الثاني تضمّن صور العنف في القنوات الفضائية الدرامية، أما الثالث إشتمل على الدراسة الميدانية. اعتمد الباحث على منهج المسح الذي تمّ توظيفه لجمع وتصنيف الصورة التي تبثها القنوات الفضائية. وتهدف الدراسة إلى التعرف على عرض محتوى صور العنف الديني في قناة النيل للدراما والتقصي عن الأهداف والدوافع لتركيزها لصور العنف الديني. خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج من أهمها: دوافع القنوات الفضائية الدرامية لعرض صور العنف الديني ليس تشويه الدين الإسلامي؛ صور العنف الديني التي تعرضها القنوات الفضائية الدرامية الهدف منها هو عكس خطورة الظاهرة على المجتمعات وتقديمها بأسلوب درامي مبسط للمتلقي؛ أساليب عرض صور العنف الديني في القنوات الفضائية الدرامية ليس القصد منه تنفيذ لأجندة خارجية أو ضغوط تمارس على بعض الدول بقدر ماهو تبصير بحجم تلك الظاهرة.

**كلمات مفتاحية:** العنف، الدين، القنوات الفضائية، الصورة الدرامية، تحليل المضمون

***Abstract:*** This study is subject to the subject of public opinion occupation, which are the religious violence images in the Arab dramatic satellite channels. The study included a random sample size (150) singles; the study was divided into three axes: The methodological framework, the second included violent images in the drama satellite channels, and the third included field study, the researcher relied on the survey methodology used to collect and classify the image transmitted by satellite channels. The

[1] البريد الإلكتروني abdelazizbushara637@gmail.com

importance of the study is as follows: Analysis of the content of images of religious violence displayed by dramatic satellite channels, Knowledge of the images of religious violence in the drama programs, in fact, interpretation of the values and content of images of religious violence in dramatic satellite channels, assess the content of images of religious violence by dramatic satellite channels, The study aims at identifying the content of the images of religious violence in the Nile channel for drama and investigating the goals and motives of its focus on the images of religious violence. The study came out with a series of conclusions: 1) the motives of the dramatic satellite channels for displaying images of religious violence are not a distortion of the Islamic religion. 2) The images of religious violence presented by dramatic satellite channels are intended to reflect the gravity of the phenomenon on societies and to present it in a dramatic and simplified manner to the recipient. 3) The methods of displaying images of religious violence in the dramatic satellite channels are not intended to carry out an external agenda or pressures practiced in some countries as much as they are to be said to be of the size of that phenomenon.

***Key words***: violence, religion, satellite channels, dramatic image, content analysis

## مقدمة

من سمات عصرنا الراهن أنه عصر الاتصال وقوة الصورة التي تبثها القنوات الفضائية، ممّا يعني هيمنتها وسيادتها لتكون إحدى أهم وأقوى الأدوات التي تستخدمها الفضائيات لتوصيل رسالتها إلى المشاهد في شتّى المجالات الدينية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ... الخ. ومن الملاحظ أن الصورة في القنوات الفضائية حدثت لها تحولات من ثقافة الهامش إلى ثقافة المركز؛ وقد تحمل في مضامينها قيم الهيمنة، والسيادة. ودراسة الصورة في القنوات الفضائية أصبح فنا وعلما وحرفية يستند إلى قيم وإن اختلفت درجة الاهتمام بتلك القيم التي تحملها الصورة من قناة فضائية إلى أخرى بين إشارات ولمحات بسيطة وعابرة حيناً، وبين إدراك ووعي عميق لطبيعة الصورة، وتأتي قوة الصورة وتأثيرها في القنوات الفضائية من مفهوم الرؤية البصرية وهي الأساس.

بناء على ما تقدّم، ظهرت بعض القنوات الفضائية التي تعمل على تحصين وحماية المشاهدين المتلقين للمحتوي التلفزيوني النوعي من كل ما يشوب ثقافتهم وقيمهم، والعمل على تقديم كل ماهو مفيد وبناء داخل المجتمع.[1] لهذا، فإن الصورة التي تبثها هذه القنوات الفضائية تخاطب الكل بمختلف ألوانهم وأجناسهم، المتعلم والأمي، الصغير والكبير؛ وتكسر حاجز المكان والزمان واللغة، لذلك فهي الأوسع انتشاراً في (الوقت الحالي مع وجود ما يطلق عليه اسم السماوات المفتوحة، والذي جعل

[1] رفعت عاطف الضبع، **التلفزيون النوعي** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2011)، ص12.

ملايين الأحداث والأخبار والتداعيات تتدفق إلى البيوت من خلال أجهزة التلفزيون النوعي والأطباق الفضائية وهذه المواد تدخل البيت دون استئذان.[1]

لقد ظهرت منافسة شرسة بين القنوات الفضائية، حيث نجد كل قناة فضائية تحاول من خلال الصورة إقناع المشاهد، والتأثير عليه، وفي بث القيم المراد إيصالها إلى المشاهد، وفق التوجهات الفكرية وفلسفة القناة الفضائية التي قد تهدف إلى بث قيم، أو إرسال رسالة فكرية لتشويه الحقيقة من خلال لقطات الكاميرا وزاويا التصوير، والتعليق الصوتي المصاحب لها، أو من خلال عملية المونتاج والإخراج، وكلها أساليب تستخدمها القنوات الفضائية في توصيل محتوي الصورة إلى المشاهد. واستطاعت الصورة في القنوات الفضائية أن تفرض قيمها على المشاهد السلبي لبرامج القنوات الفضائية الدرامية.

وهكذا، احتلت الصورة في القنوات الفضائية بمختلف توجهاتها الفكرية درجة كبيرة من الاهتمام لدى المتلقي؛ ساعدها على ذلك التقنيات الحديثة التي تستخدم في التصوير، والمؤثرات البصرية وزوايا الكاميرا، التي تعمل على إبراز محتوي الصورة وعكسها، وهذا بدوره قاد الباحث إلى التقصي لمعرفة الأسباب التي تدفع القنوات الفضائية لعرض صور العنف الديني من خلال التركيز على اللقطات المختلفة للكاميرا، وزوايا التصوير خاصة في البرامج الدرامية. لهذا، تنحصر مشكلة الدراسة في طرح السؤال التالي: هل الصور التي تعرض مشاهد العنف الديني في القنوات الفضائية الدرامية لها علاقة بالواقع الحقيقي؟ وتطرح الدراسة كذلك عددا من التساؤلات، وهي: كيف تعرض القنوات الفضائية الدرامية صور العنف الديني؟ هل صورة العنف الديني في القنوات الفضائية الدرامية تعكس الواقع؟ ما هي دوافع بث القنوات الفضائية الدرامية وإبرازها لصورة العنف الديني؟

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي: أولا، تحليل مضمون صور العنف الديني التي تعرضها القنوات الفضائية الدرامية. ثانيا، تفسير القيم التي تحملها صور العنف الديني في القنوات الفضائية الدرامية. ثالثا، تقييم محتوي صور العنف الديني التي تبثها القنوات الفضائية الدرامية. وتسعي هذه الدراسة لتحقيق عدّة أهداف، أهمها: معرفة المعايير التي تتحكّم في عرض صور العنف الديني في القنوات الفضائية الدرامية؛ التعرف على مضمون صور العنف الديني في القنوات الفضائية الدرامية؛

[1] المرجع نفسه، ص14.

عرض أوجه الاختلاف والتشابه بين صور العنف الديني في الدراما والواقع؛ التقصي عن أهداف ودوافع القنوات الفضائية الدرامية من تركيزها لصور العنف الديني.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج المسح الذي تم توظيفه لجمع وتنظيم وتصنيف الصورة التي تبثها القنوات الفضائية الدرامية من خلال استخدام بعض الأدوات البحثية مثل الملاحظة غير المنتظمة والاستمارة التي صممت وتمّ توزيعها على مجتمع الدراسة.

شملت الدراسة عينة عشوائية بلغ حجمها (150) مفردة من مشاهدي البرامج الدرامية التي تبثها قناة النيل للدراما، وفي هذه الدراسة وجد الباحث أمامه صعوبة تتعلق باختيار العينة. وبالتالي يجد الباحث في المواضيع السوسيولوجية أو الإعلامية أثناء عملية جمع البيانات حول ظاهرة اجتماعية أو إعلامية معينة نفسه أمام أحد الأسلوبين، وهما: الأسلوب الأول وهو الحصر الشامل للعينة ويعتمد علي المسح الشامل لكل أفراد مجتمع البحث وهو عمل شاق ويحتاج إلى جهد وقت طويل. والأسلوب الثاني يعتمد علي اختيار عينة مماثلة للمجتمع المدروس وهذا الأسلوب أكثر شيوعاً في مجال العلوم الاجتماعية والإعلامية.[1] وبالتالي كان خيار الباحث الاعتماد علي عينة عشوائية مماثلة من مشاهدي قناة النيل للدراما في ولاية الخرطوم، وتم توزيع استمارة الدراسة عليهم. وهي تمثل جزءاً من مجتمع الدراسة من حيث الخصائص والسمات بدلاً من أن يلجأ الباحث إلى دراسة كل وحدات المجتمع، وهي قد تكون كبيرة جداً ممّا يصعب دراستها فإنه لجأ إلى دراسة عينة مصغرة للمجتمع تعينه على دراسة كافة وحدات المجتمع وتكون مماثلة تمثيلاً حقيقياً لمجتمع البحث.[2]

## أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

### 1. مفهوم الصورة

يصعب وضع مفهوم شامل ومحدد للصورة ويرجع ذلك لاختلاف دراسة الصورة لدى الباحثين من ناحية جمالية وشعرية وطبية. وفي دراستنا هذه، نركز على مفهوم الصورة من ناحية إعلامية وهي الصورة التي تبثها القنوات الفضائية الدرامية، ويأتي لفظ صورة من (تصورت الشيء توهمته فتصور لي التصاوير: التماثيل. وفي الحديث أتاني الليلة ربي في أحسن صورة، قال ابن الأثير الصورة ترد

[1] عبد الله الهمالي، **أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته** (بنغازي: منشورات جامعة قان، 1994)، ص157.

[2] مهدي زويلف، تحسين الطروانة، **منهجية البحث العلمي** (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص55.

في كلام العرب على ظاهرها وعلى حقيقة الشيء وهيئته وعلى معنى وصفته؛ ويقال صورة الفعل كذا وكذا أي هيئته وصورة الأمر كذا وكذا أي صفته فيكون المراد بما جاء في الحديث أنه أتاه في أحسن صفة).[1] وورد مفهوم صورة في القرآن الكريم: "هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء لا إله إلا هو العزيز الحكيم."[2] وفي قوله تعالى: "اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَاراً وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ."[3] وهكذا، تكتسب كلمة الصورة معاني آخري قريبة من الشكل حسب السياق الذي ترد فيه، فيمكن أن ترادف صفة أو هيئة أو خيال أو وهم أو حقيقة.[4]

## 2. قناة فضائية (قناة النيل للدراما)

يشير مصطلح قناة فضائية إلى القنوات الفضائية المستعملة للأقمار الصناعية في كل ما تبثه من برامج بصرف النظر عن المناطق التي يمسها بثها الفضائي، حتى وإن كان لها في الوقت نفسه بث أرضي إضافي.[5] تعتبر قناة النيل للدراما نموذجا من القنوات الفضائية الأولى في مصر والمنطقة العربية، وهي متخصصة في مجال بث الفنون الدرامية بمختلف أنواعها وأشكالها من مسلسلات عربية وأجنبية وأعمال مدبلجة إلي اللغة العربية، كما تعرض بها الأفلام العربية. بدأت البث الرسمي في 15 يوليو 1996 وبلغت ساعات الإرسال 14 ساعة متصلة، إذ بدأت إرسالها قبل إطلاق القمر النيل سات 101 لتكون باكورة القنوات المتخصصة ثم أصبحت مشفرة لغير المصرين منذ عام 2001.[6] وتتميز قناة النيل للدراما باعتمادها على رصيد هائل لاتحاد إذاعات الدول العربية للأعمال الدرامية، وهي تقدم الأعمال الدرامية المتميزة من المسلسلات التي تجذب المتلقي وتنافس بها القنوات الفضائية العربية في المنطقة العربية. كذلك تقدم القناة أشكالاً جديدة من الأعمال الدرامية ممّا يجعلها في مكان الصدارة، وهي تقدم الأعمال الدرامية المنتقاة من الإنتاج العالمي من الفنون الدرامية الرفيعة.[7]

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، مج7 (بيروت: دار صادر، 1964)، ص ص303-304.

[2] **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران، الآية 6.»

[3] **القرآن الكريم**، «سورة الأعراف، الآية 11.»

[4] ابن منظور، **لسان العرب**، مج 4 (بيروت: دار صادر، 1964)، ص474.

[5] المنصف العياري، محمد عبدالكافي، **القنوات التلفزيونية العربية المتخصصة**، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية (56) (تونس: اتحاد إذاعات الدول العربية، 2006)، ص10.

[6] رفعت عاطف الضبع، مرجع سابق، ص196.

[7] المرجع نفسه، ص ص196-197.

### 3. العنف

من الصعب تحديد مفهوم شامل للعنف لتشعب المصطلح من جوانب عديدة منها العنف النفسي، والعنف السياسي، والعنف الديني، والعنف في وسائل الإعلام. وجاء مصطلح العنف في لسان العرب بمعنى "الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقاً في أمره، وفي الحديث الشريف أن الله تعالي يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف، وعنف به يعنف، وعنفه أخذه بشدة وقسوة ولامه وعيره، واعتنف الأمر أخذه بعنف وأتاه ولم يكن عن علم ودراية به واعتنف الطعام والأرض كرههما وقد اعتنف اعتنافاً إذا جار ولم يقصد.[1] ويشير مصطلح العنف إلى السلوك غير المشروع للقوة والتهديد وهو أحد أساليب العنف ويعرف بأنه عبارة: "عن فعل يتضمن إيذاء الآخرين ويكون مصحوباً بانفعالات الانفجار والتوتر؛ وكأي فعل آخر لابد أن يكون لديه هدف يتمثل في تحقيق مصلحة معنوية أو مادية."[2] وهنالك تعريف آخر له يشير إلى أنه: "سلوك عدواني بين طرفين متصارعين يهدف كل منهما إلى تحقيق مكاسب معينة أو تغيير وضع اجتماعي."[3]

من خلال التعرض لهذه التعريفات، يتضح أن مصطلح العنف يشير إلى السلوك والفعل الذي يحث الشخص لرد فعل معين. وقد يكون العنف فرديا يمارسه الشخص، أو عنف جماعي يصدر من مجموعة من الأشخاص، وبرزت ظاهرة العنف الديني، أو التطرف الديني في الفترة الحالية في المجتمع، وظهرت الجماعات الإسلامية، حيث استطاعت القنوات الفضائية الدرامية أن تعالج وتعكس صورة العنف الديني للجماعات الإسلامية المتطرفة التي تنظر إلى الإسلام من منطلقات فكرية عدوانية؛ فنجد هنالك تحيزاً واضحا في شكل وحجم ونوع الصورة التي تبثها الفضائيات الدرامية، وتعكس من خلالها العنف الديني بأنه كله إسلامي دون أن تتعرض لأشكال العنف لدى الطوائف والديانات الأخرى.

ميّز عدنان الدوري بين ثلاثة أساليب وأشكال للعنف: 1) العنف البدني الذي يتسم بالسلوك البدني الضار كالضرب والقتل. 2) العنف الشفوي(اللفظي) الذي يكون بالتهديد باستخدام العنف دون استخدامه فعلياً، وهو غالباً مايسبق العنف البدني الحقيقي ولكن لا يشترط تلازمهما في كل الأحوال.

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، مج 9 (بيروت: دار صادر، 1964)، ص ص257-258.

[2] مصطفي عمر الثير، «العدوان والعنف والتطرف،» **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، العدد 16 (1993)، ص42.

[3] محمد بيومي، **ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج** (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1992)، ص100.

3) العنف بالتسلط، وهذا النوع يكون بالتسلط على الآخرين لإحداث نتائج اقتصادية ونفسية وعقلية واجتماعية ويشترط فيه وجود النية لإحداث النتائج الضارة؛ واعتبر هذا النوع من أخطر أنواع العنف. ونسبة لاختلاف شكل العنف من جسمي، وجنسي، ونفسي، اختلفت الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والنفسية في تحديد نمط واحد لنوع العنف، فنجد مثلاً الاتجاه النفسي والاجتماعي ينظر إليه بأنه عمل فطري، أو هو فعل مكتسب من البيئة.[1]

ويرى الباحث وفقاً لتفسير علماء النفس والاجتماع والسياسة بأن العوامل الخارجية مثل الأصدقاء والجماعات المرجعية والأحزاب والمساجد والمدارس والمناهج الدراسية ووسائل الإعلام خاصة الصور التي تبث وتؤيد للعنف، تلعب دوراً كبيراً في تطور ونمو العنف لدى الفرد أو المجتمع، كذلك المؤثرات الداخلية مثل الدوافع والقيم التي يؤمن بها الفرد فإذا كانت سلبية فهي تساعد على بروز العنف وإن كانت إيجابية فهي ترفض مبدأ العنف.

**ثانياً: أساليب صور العنف الديني التي تمارسها القنوات الفضائية**

شهدت السنوات الأخيرة أحداث سياسية ودينية علي المستويين الدولي والإقليمي أفرزت عنها "تجاوزات أخلاقية في العمل الإعلامي، وازدادت في الفترة الأخيرة وتحديدا مع مطلع القرن الحادي والعشرين ثم مع اندلاع ثورات الربيع العربي. ويرجع السبب إلى التغيرات التي طرأت على المشهد السياسي في العالم والتحديثات التقنية والابتكارات التكنولوجية التي دخلت صناعة الإعلام؛ وجعلت من السهولة بمكان العبث بمحتوي وشكل الرسالة الإعلامية سواء المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية."[2] بناء على ذلك، يرى الباحث أن أساليب السيطرة التي تمارسها القنوات الفضائية في محاولة لتبني القيم الجديدة التي فرضتها عليها الظروف الدولية وما صاحبها من تغيرات في عمليات جمع الأخبار وتصويرها للأحداث وعرضها علي المشاهد. أصبحت تلك الصور التي تعرضها بعض القنوات الفضائية تسيطر عليها قيم العنف الديني، وعكس صورة غير الصورة الواقعية لتلك الأحداث من خلال نشرات الأخبار والعروض الإخبارية، وبعض المشاهد للبرامج الدرامية وغلبت عليها روح المنافسة الشرسة بهدف بث وعرض تلك الأحداث بأسلوب سلبي وتشويه للحقائق بغض النظر عن

[1] عدنان الدوري، **أثر برامج العنف والجريمة علي الناشئة: دراسة نظرية تحليلية** (الكويت: وزارة الإعلام، 1977)، ص14.

[2] إبراهيم إسماعيل، **الإعلام المعاصر: وسائله مهاراته تأثيراته أخلاقياته** (الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 2014)، ص237.

التزامها لقيم وأخلاقيات الصدق والموضوعية؛ "وتمثلت هذه المظاهر والتجاوزات في الخروج عن المعايير المهنية وأدب الحوار وتشويه الحقائق ولم تستثن من هذه التجاوزات وسيلة ما."[1]

### 1. الضغوط على الدول الأخرى

هي وظيفة أساسية وهدف رئيسي فمثلاً عندما ينشأ صراع ديني أو سياسي داخل دولة يعتبر تربة صالحة لدولة معادية من أجل إطلاق قناة فضائية تمارس الضغوط على الدولة الأخرى؛ وتتمثل تلك الضغوط في نشر تلك القناة الفضائية المعادية للدولة الصور والتسجيلات والبرامج التلفزيونية التي تحمل في محتواها أهدافها غير المعلنة وتبثها إلى المشاهدين في الدولة المستهدفة. وتبالغ في تصويرها كالتركيز على شكل الحياة في العشوائيات، وإجراء اللقاءات مع الأسر الفقيرة لتتحدث عن معاناتها وعن تقصير الدولة في خدماتها؛ وبقدر مايكون التركيز على السلبيات يكون التعتيم علي الإيجابيات.[2] وعليه تتبلور الحملة التي تشنها بعض القنوات الفضائية ليس فقط على نمط الحياة في الهامش بل تعدّى ذلك إلى الخوض والعداء باسم الدين، وتستخدم في ذلك استضافة بعض الشخصيات المعروفة التي لها توجهات فكرية وتخصيص مساحة زمنية من بثها لتناول الحدث بصورة متعمقة، والتكرار وإعادة بث المادة لأكثر من مرة. وهي وسيلة تستخدم لإثبات بعض الحقائق وتزييف وتشويه الصورة الحقيقية التي تعرضها عن الدين الإسلامي، وتظهره بأنه دين تطرف، وإرهاب، وإن كل مظاهر العنف علي المستوي الدولي والإقليمي سببه الإسلام والجماعات الإسلامية. كما نشاهد بعض الصور التي تتناولها من خلال البرامج الإخبارية التي تبثها بعض القنوات ذات التوجهات الفكرية والعقائدية.

### 2. التمويل الدولي للقناة الفضائية

تسعي بعض الدول والمنظمات الدولية المعادية للإسلام بتبني وتمويل القنوات الفضائية والإنفاق علي برامجها؛ ومعلوم أن تكاليف الإنتاج لبرامج الفضائيات يتطلب ميزانية ضخمة، ومن أجل الحصول علي العائدات لتغطية تكاليف الإنتاج تلجأ القنوات الفضائية لتخصيص مساحة من بثها للإعلانات التجارية، وبعض القنوات تتحصل عليها من بعض المنظمات الدولية والدول المعادية للدين الإسلامي. ونظير حصولها على المال لتغطية تكاليف الإنتاج عليها تنفيذ سياسات وتوجهات الجهة

[1] إبراهيم إسماعيل، مرجع سابق، ص237.

[2] المرجع نفسه، ص240.

الممولة لها، وهذا يتنافي مع قيم وأخلاقيات وممارسة العمل الإعلامي، فهنالك وثيقة تكشف مخططات إيران نطالع مقتطفا منها: "منذ أن نشرت الخطة الخمسينية لآيات الشيعة في إيران التي نشرت في آواخر التسيعنيات تلك الخطة التي رسمت سياسة إيران لاختراق الدول المجاورة لخمسين عاماً قادمة من اجل نشر وتمدد التشيع في البلدان العربية والإسلامية، ومنذ ان نشرت الخطة الخمسينية وإلي يومنا هذا لم يستفد منها علي وجه المطلوب للأسف كثير من القيادات الدينية والثقافية أو حتى الحكومات كوثيقة تفضح مخطط بلد من بلدان المنطقة لا يريد الخير لهذه الدول في العالم الإسلامي."[1]

### 3. ممارسة التشويه والتضليل والتزييف

هذه واحدة من مظاهر السيطرة التي تمارسها القنوات الفضائية وتتم من خلال ارتكاب أخطاء مهنية من خلال نقل خبر عن حادث وقع فعلاً وتوظيفه لخدمة جهة معينة بما يتناسب مع توجهات تلك الجهة، وبث أحداث غير واقعية للخبر أو إظهاره في توقيت معين أو مع خبر أو مجموعة أخبار، وافتعال حدث ما وتهيئة الظروف الموضوعية لتصديقه وأن يكون من وراءه هدف للجهة الناقلة. وكذلك تقوم بنقل وجهة نظر بعينها للمتلقي ومحاولة إقناعه بها من خلال عدة أساليب أهمها: التوقيت السليم للطرح واختيار المؤثرات المقنعة ومحاولة حشد التأييد ولو بالخداع لوجهة النظر تلك. وقد تسعى إلى محاولة تغيير واقع موجود وفرض واقع جديد من خلال الضغط الإعلامي المكثف المؤيد للواقع المفتعل، ونقل صورة كاذبة عن الواقع المعاش لتغييره أو الحصول على مكاسب معينة، وتكذيب خبر صحيح وتجميع القرائن ضده لكونه لا يتناسب وتوجهات الجهة المتبنية للوسيلة، وتضخيم بعض الأحداث وغض الطرف عما يحدث في الواقع وتجاهل بعض الأحداث.[2]

### 4. التغطية المباشرة للأحداث

تتنافس القنوات الفضائية على التغطية المباشرة للأحداث بهدف الحصول على أكبر معدلات للمشاهدة تحت الضغوط التي تمارس من قبل المعلنين والجهات التي ترعي النشاط الإعلامي للقناة الفضائية. وأصبحت التغطية المباشرة للأحداث هي السمة المميزة لأي قناة فضائية، وبعض القنوات

[1] وحدة الدراسات والبحوث، **قراءة في الخطة السرية الإعلامية الإيرانية: وثيقة تكشف محاولات التغلغل الإيراني في المنطقة العربية** (طهران: وحدة الدراسات والبحوث، 2009)، ص5.

[2] إبراهيم إسماعيل، مرجع سابق، ص ص242-244.

ذات التوجهات الفكرية تبث صوراً قديمة ليس لها علاقة بالحدث وتعلق عليه دون التأكد من صحة المصادر وتفاصيلها. وهذه التغطية في مضمونها غير موضوعية وعمل مخطط من بعض الدول الغربية التي ترى الإسلام باعتباره قوة سياسية، وهي مشكلة جوهرية بالنسبة إليهم، الأمر الذي يدفعهم إلى نشر الكراهية حوله.[1]

## ثالثا: أساليب عرض الفضائيات لصور العنف الديني

### 1. توظيف أحجام اللقطات في بناء صور العنف الديني

الصورة التي نشاهدها في شاشات القنوات الفضائية تظهر بأحجام مختلفة؛ وتعتمد على مهارة المصور في القناة الفضائية وعلي الأهداف المقصودة من القناة الفضائية لإظهارحجم الشيء المصور، فنحن نعني حجم الشيء في علاقته بمساحة الصورة ككل. وهذه العلاقة هي التي تتحكم في استخدام اللقطة القريبة أو اللقطة المتوسطة واللقطة العامة، وهو ما يستخدم في لفت انتباه المتفرج للشيء المصور أو إبعاده.[2] وبالتالي حجم اللقطات يلعب دوراً مهماً، ويوظف بحرفية عالية من القنوات الفضائية بهدف التركيز علي الأحداث خاصة التي تتناول في موضوعها العنف الديني؛ ولفت نظر المشاهد لها هي الوحدة الأساسية لكل ما تلتقطه الكاميرا التلفزيونية، ويكون مجموع اللقطات مشهداً.

ويمكن التعرف على أنواع اللقطات التي تستخدمها القنوات الفضائية كأسلوب لإظهار بعض المشاهد على النحو التالي: 1) اللقطة المكبرة، وهي توجيه لعين المتفرج لتؤكد على الشيء المراد تصويره وإبرازه بكل التفاصيل الصغيرة مستعملة بكثافة على المستوى الدرامي والأحداث. 2) اللقطة الثنائية التي تشمل شخصين، واللقطة الثلاثية التي تشمل ثلاثة أشخاص. 3) اللقطة المقربة التي تصور الشخصية من الرأس إلى حدود الحزام. 4) اللقطة المتوسطة التي تصور الشخصية من الرأس إلى القدمين، وهي بذلك لا تبالغ في حجم الأشخاص أو الأشياء بل تحاول تجسيم الواقع كما هو وتركز على الشخصية كاملة بهدف إبرازها. 5) اللقطة الواسعة جدا التي تفتح على أكبر حقل مرئي بوسع الكاميرا أن تلتقطه، وهي لقطة الإثارة والمغامرة تستعمل لمخاطبة العاطفة والخيال.[3]

---

[1] أحمد سالم، **صورة الإسلاميين علي الشاشة: دراسات في الحالة الإسلامية** (القاهرة: مركز نماء للبحوث والدراسات، د.ت)، ص23.

[2] عبد الخالق محمد علي، **فن الإخراج التلفزيوني والإذاعي** (بيروت: دار المحجة البيضاء، 2010)، ص96.

[3] المرجع نفسه، ص298.

**2. توظيف اللقطات في بناء صور العنف الديني**

من أهم اللقطات المستعملة في إبراز صور العنف الديني هي اللقطة الجامعة واللقطة المتوسطة؛ وتعتمد هذه اللقطات في بناء قصة إخبارية وتستخدمها القنوات الفضائية في صور الصراع والعنف الديني. ويمكن في هذه القصة الإخبارية التي تحكي عن خبر اعتداء أو تدمير أو تفجيرات لعنف ديني، أن ننطلق على سبيل المثال من الترتيب التالي: لقطة واسعة التركيز على الجثث والدماء، لقطة متوسطة لمنفذ العملية وهو في مكان الحدث، لقطة متوسطة لعربات الإسعاف وأخرى لرجال الشرطة ثم العودة لبداية الخبر، لقطة مقربة جداً لجثة طفل صغير في بركة من الدماء وهذه الهدف منها توجه العاطفة.

**3. توظيف زوايا التصوير في بناء صور العنف الديني**

اهتمت القنوات الفضائية اهتماماً كبيراً بزوايا التصوير لأنها تحمل دلالات معينة للصور؛ وتختلف بذلك أساليب توظيف زوايا التصوير واستعمالاتها من قناة فضائية إلى أخرى حسب التوجهات الفكرية للقناة الفضائية ونوع السيطرة الذي يمارس عليها من المنظمات الدولية والدولة التي تتبنى وتمول النشاط الإعلامي للقناة الفضائية، وهي على النحو التالي: **1)** الزوايا العادية وهي الزوايا التي تلتقطها الكاميرا عندما تكون وجها إلى وجه مع موضوع ما، وتعتبر هذه الصورة موضوعية وعفوية واقعية إذ لا ترمي إلى إنتاج دلالات خاطئة. **2)** الزاوية من أعلى إلى أسفل وهي تنظر بالكاميرا لموضوع التصوير من أعلى، ويكون محور التصوير موجها من أعلى إلى أسفل وتستعمل هذه الزاوية لاستعراض شيء وتقزيم موضوع. **3)** الزاوية من أسفل إلى أعلى، وهى عكس الزاوية من أعلى إلى أسفل ويتم وضع الكاميرا أسفل موضوع التصوير بهدف تضخيم موضوع التصوير.

## رابعا: الدراسة الميدانية

**1. مرحلة تحديد عينة مجتمع الدراسة**

حدد الباحث مجتمع الدراسة على عينة عشوائية من مشاهدي القنوات الفضائية للبرامج الدرامية، وبلغ حجمها مائة وخمسون (150) مفردة، يمثلون مجتمع الدراسة من حيث المتغيرات التالية: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، ومكان السكن.

### 2. تصميم استمارة الدراسة

قسّم الباحث استمارة الدراسة إلى قسمين: القسم الأول خصصه للبيانات الأساسية مثل العمر والنوع والحالة الاجتماعية، والقسم الثاني خاص بالأسئلة. واستخدم المقياس الخماسي للباحث النفسي "ليكرت" لمعرفة اتجاهات المبحوثين نحو صور العنف الديني ببرامج القنوات الفضائية الدرامية على المبحوثين، ومن أجل الحصول على أجوبة كمية وذلك بهدف الكشف عن العلاقات الرياضية التي تربط بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة.

### 3. مقياس الصدق والثبات في استمارة الدراسة

من أجل التحقق من معيار الصدق والثبات للمعلومات الورادة في استمارة الدراسة والوصول إلى نتائج موضوعية عرضها الباحث علي المتخصصين بهدف التحكيم.[1] وبعد تحكيم استمارة الدراسة تم إجراء بعض التعديلات وفق ملاحظات هيئة التحكيم؛ وقام بعدها الباحث بتوزيع الاستمارة على عينة اختبارية من نفس مجتمع الدراسة بلغت نسبتها 10% كمرحلة أولية لمعرفة مدى فهم مجتمع الدراسة بأسئلة الاستمارة. وبعد التحقق من تمكن أفراد العينة الاختبارية من الإجابة على أسئلة استمارة الدراسة وزع الباحث استمارة الدراسة الميدانية بصورتها النهائية.

### 4. عرض وتحليل جداول الدراسة الميدانية

يوضح جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب النوع (إناث، ذكور)، حيث نلاحظ أن نسبة الإناث أعلى من الذكور، وقد بلغت 59.7% مقارنة مع نسبة الذكور 41.3% في مشاهدة البرامج الدرامية، وهذا يعني أن الإناث يفضلن مشاهدة الدراما. ويرى الباحث أن طبيعة تكوين الأنثى تميل إلى الجوانب العاطفية والوجدانية والخيالية أكثر من الواقع، وبالتالي تبحث عنها من خلال قصص الدراما والمسلسلات، ونجد عكس ذلك في طبيعة تكوين الذكور الذين يبحون عن المحتوى الجاد الذي يعبّر عن الواقع من خلال نشرات الأخبار والعروض والتقارير الإخبارية.

يوضح جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب المستوي التعليمي ومشاهدتهم للبرامج الدرامية، حيث نلاحظ أن أكثر الفئات التعليمية مشاهدة للبرامج الدرامية هم فئة التعليم الثانوي الذين بلغت

[1] تم تحكيم استمارة الدراسة من طرف الدكتور أحمد إسماعيل أستاذ مشارك وعميد كلية الإعلام جامعة غرب كردفان، الدكتور عبده عثمان عبده أستاذ مساعد أكاديمية السودان لعلوم الاتصال والتدريب الإعلامي.

نسبتهم 47% وتليها من حيث الترتيب فئة التعليم الجامعي التي تمثل نسبة مئوية 24% بينما تمثل فئة التعليم الأساسي نسبة مئوية 21% وجاءت فئة التعليم فوق الجامعي أقل نسبة وهي 08% وهكذا تشير نتائج تحليل الجدول أنه كلّما زاد المستوي التعليمي للفرد كلما قلّت الاهتمامات بمشاهدة البرامج التي تحتوي على محتوي خيالي، فيبحث المتعلم عن محتوي آخر يعزّز من الجوانب الثقافية؛ لذلك نجدهم يبحثون عن البرامج الجادة مثل: العروض الإخبارية لمعرفة الأخبار وتكوين صورة عن العالم.

**جدول رقم (1): توزيع أفراد العينة حسب النوع**

| النوع | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| إناث | 81 | 59.7 |
| ذكور | 69 | 41.3 |
| المجموع | 150 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الباحث

**جدول رقم (2): المستوي التعليمي لأفراد العينة ومشاهدة البرامج الدرامية**

| المستوي التعليمي | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| أساس | 41 | 21 |
| ثانوي | 52 | 47 |
| جامعي | 43 | 24 |
| فوق الجامعي | 14 | 08 |
| المجموع | 150 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الباحث

يوضح جدول رقم (3) دوافع القنوات الفضائية الدرامية لعرض صور العنف الديني التي سجلت أعلى نسبة مئوية، وهي: 41% موافق بشدة من دوافع القنوات الفضائية الدرامية لعرض صور العنف الديني هو عرض الصورة الدرامية بعكس ما يحدث في الواقع، بينما نسبة 31% ترفض بشدة من دوافع عرض القنوات الفضائية الدرامية لصور العنف الهدف منه تشويه صورة الإسلام وممارسة التضليل، بينما نسبة 14% موافق، أي أن دوافع القنوات الفضائية الدرامية لعرض صور العنف الديني هو نقل وجهة نظر بعينها ومحاولة لإقناعهم لخطورة الظاهرة، بينما نسبة 10% ترفض أن

دوافع القنوات الفضائية الدرامية لعرض صور العنف الديني هي وسيلة تستخدم لإثبات حقائق موجودة، بينما نجد أقل من 4% هي فئة محايدة.

**جدول رقم (3): دوافع القنوات الفضائية الدرامية لعرض صور العنف الديني**

| درجة المقياس | العدد | العبارة | النسبة المئوية % |
|---|---|---|---|
| موافق بشدة | 53 | عرض الصورة الدرامية بعكس ما يحدث في الواقع | 41 |
| موافق | 32 | نقل وجهة نظر معينة للمتلقي بهدف إقناعه | 14% |
| محايد | 02 | محاولة تغيير واقع موجود وفرض واقع جديد | 04% |
| أرفض بشدة | 51 | تشويه صورة الإسلام وممارسة التضليل والتزييف | 31% |
| أرفض | 12 | وسيلة تستخدم لإثبات حقائق موجودة | 10% |
| المجموع | 150 | - | 100% |

**المصدر**: من إعداد الباحث

وفق الجدول رقم (4) تمثل أعلى نسبة 36% وهي موافقة بشدة أن القنوات الفضائية الدرامية تبث صوراً قديمة في العمل الدرامي بهدف عكس الحدث من ناحية درامية، بينما ترفض بشدة نسبة 35% عرض صور العنف الديني في القنوات الفضائية الدرامية بهدف الضغط على بعض الدول لتنفيذ أجندة خارجية، وترى نسبة 15% وهي موافق أن القنوات الفضائية تركز على اللقطات وزوايا الكاميرا لإبراز صور العنف الديني، بينما نسبة 12% ترفض عرض صور العنف الديني بطريقة غير موضوعية.

**جدول رقم (4): أساليب عرض القنوات الفضائية الدرامية لصور العنف الديني**

| الدرجة | العدد | العبارة | النسبة % |
|---|---|---|---|
| موافق | 52 | التركيز على اللقطات وزوايا الكاميرا لإبراز صور العنف الديني | 15 |
| موافق بشدة | 58 | بث صور قديمة بهدف عكس الحدث من ناحية درامية | 36 |
| محايد | 02 | لإثبات بعض الحقائق | 02 |
| أرفض | 20 | تعرض صور العنف الديني بطريقة غير موضوعية | 12 |
| أرفض بشدة | 18 | بهدف الضغط على بعض الدول لتنفيذ خارجية | 35 |
| المجموع | 150 | - | 100% |

**المصدر**: من إعداد الباحث

يوضح الجدول رقم (5) شكل صور العنف الديني في القنوات الفضائية الدرامية، حيث نجد أعلي نسبة وهي 32% ترفض بشدة الصور التي تبثها الدراما بأنها موضوعية وتعكس واقع الدين الإسلامي، بينما نسبة 31% موافقة بشدة أن صور العنف الديني التي تبثها القنوات الفضائية الدرامية تشويه للإسلام، بينما نسبة 21% ترفض صور العنف الديني في الدراما لمحاولة خلق صورة جديدة غير موجودة، ونسبة 12% موافقة أن صور العنف الديني التي تبث بها تزيف واقع الدين الإسلامي.

**جدول رقم(5) يوضح شكل صور العنف التي تعكسها القنوات الفضائية الدرامية**

| العبارة | درجة المقياس | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| صور العنف الديني التي تبث تشويها للإسلام | موافق بشدة | 54 | 31% |
| بها تزيف لواقع الدين الإسلامي | موافق | 21 | 12% |
| إبراز الحقائق والأحداث | محايد | 01 | 04% |
| محاولة خلق صورة جديدة غير موجودة | أرفض | 32 | 21% |
| الصور موضوعية وتعكس واقع الدين الإسلامي | أرفض بشدة | 42 | 32% |
| – | المجموع | 150 | 100% |

**المصدر**: من إعداد الباحث

## خاتمة

من خلال هذه الدراسة توصّل الباحث إلى مجموعة من النتائج، يمكن ذكرها في ما يلي:

- دوافع القنوات الفضائية الدرامية لعرض صور العنف الديني ليس تشويها للدين الإسلامي.
- الهدف من صور العنف الديني التي تعرضها القنوات الفضائية الدرامية هو عكس خطورة الظاهرة على المجتمعات وتقديمها بأسلوب درامي مبسط للمتلقي.
- أساليب عرض صور العنف الديني في القنوات الفضائية الدرامية ليس القصد منه تنفيذ لأجندة خارجية أو ضغوط تمارس على بعض الدول بقدر ما هو تبصير بحجم تلك الظاهرة.

وبناء على تلك النتائج، ارتأى الباحث أن يقدّم التوصيات الآتية:

- يجب أن تكون القنوات الفضائية محايدة وموضوعية وصادقة عند عرضها لصور العنف الديني دون تحيّز لاتجاه أيدولوجي أو ديني أو طائفي ، خاصة الصور التي تتطرق إلى الصراعات والقضايا الدينية.

- يجب على القنوات الفضائية عند عرضها لصور العنف الديني أن تلتزم بالواجب المهني والأخلاقي الذي يفرض عليها إبراز الصورة الحقيقة وترك المتلقي بنفسه يفسر محتوي الصورة التي يشاهدها.
- ينبغي على القنوات الفضائية عكس الصور الإيجابية لقيم الدين الإسلامي.

## المـــراجع

**القرآن الكريم**

**المعاجم**

ابن منظور، **لسان العرب**، مج7 (بيروت: دار صادر، 1964).

ابن منظور، **لسان العرب**، مج 4 (بيروت: دار صادر، 1964).

ابن منظور، **لسان العرب**، مج 9 (بيروت: دار صادر، 1964).

**الكتب**

رفعت عاطف الضبع، **التلفزيون النوعي** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2011).

عبدالله الهمالي، **أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته** (بنغازي: منشورات جامعة قان، 1994).

مهدي زويلف، تحسين الطروانة، **منهجية البحث العلمي** (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998).

المنصف العياري، محمد عبدالكافي، **القنوات التلفزيونية العربية المتخصصة**، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، رقم56 (تونس: اتحاد إذاعات الدول العربية، 2006).

محمد بيومي، **ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج** (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1992).

عدنان الدوري، **أثر برامج العنف والجريمة علي الناشئة: دراسة نظرية تحليلية** (الكويت: وزارة الإعلام، 1977)،

إبراهيم إسماعيل، **الإعلام المعاصر: وسائله مهاراته تأثيراته أخلاقياته** (الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 2014).

وحدة الدراسات والبحوث، **قراءة في الخطة السرية الإعلامية الإيرانية: وثيقة تكشف محاولات التغلغل الإيراني في المنطقة العربية** (طهران: وحدة الدراسات والبحوث، 2009).

أحمد سالم، **صورة الإسلاميين علي الشاشة: دراسات في الحالة الإسلامية** (القاهرة: مركز نماء للبحوث والدراسات، د.ت).

عبد الخالق محمد علي، **فن الإخراج التلفزيوني والإذاعي** (بيروت: دار المحجة البيضاء، 2010).

**الدوريات**

مصطفي عمر الثير، «العدوان والعنف والتطرف،» **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، العدد 16 (1993).

# دراســـة حـالة

# *Case Studie*

# خطاب الكراهية على مواقع التّواصل الاجتماعيّ في الأردن

***Hate speech on social media in Jordan***

**رانيا عبد الله** [1] ***Rania Abdallah***

**معهد الصحافة وعلوم الأخبار (جامعة منوبة، تونس)**

***Institute of Journalism and News Sciences, Manouba University (Tunisia)***

**بركات الزيود** ***Barakat Elzeyoud***

**ملخّص:** مواقع التواصل الاجتماعي خاصّة فيسبوك وتويتر أصبحت مكانا لممارسة النشر الذي تحوّل إلى ما يسمّى خطاب كراهية للآخرين، وإقصاء وتطرّف لهم، والسبب يعود إلى عدم الالتزام الأخلاقي بأسس النشر وتعليل ذلك بحرية التعبير. جاءت هذه الدراسة البحثية الوصفية لمعالجة مدى وعي ومعرفة والتزام الجمهور والإعلاميين بأخلاقيات النشر على مواقع التواصل الاجتماعي، ومراعاة المسؤولية الاجتماعية ومحاربة مخاطر خطاب الكراهية، ومعرفة إشكالية العلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام خاصّة مع التطوّر التكنولوجي للإعلام وقوة تأثيره، وفقدان القدرة على التعامل الواعي والإيجابي مع ما يتم التعرض له من رسائلَ إعلامية، وتوضيح أهم القوانين الدولية والمحلية التي تناولت خطاب الكراهية وحرية الرأي والتعبير. تمثّلت أهمية البحث في تسليطه الضّوء على جانب مهم من أهم الموضوعات الشائكة التي تتعلق بممارسات خاطئة على مواقع التواصل الاجتماعي، وأهمّها إنتاج ونشر مضامين تحمل خطابَ الكراهية وتثير الفتن والضّغينة بين أفراد المجتمع الواحد. لهذا، تتطرّق الدراسة إلى عدة محاور: مفهوم خطاب الكراهية (أسبابها ونتائجها)؛ خطاب الكراهية في الأردن؛ أخلاقيات النشر الإعلامي في مواجهة خطاب الكراهية في القوانين والتشريعات الأردنية؛ التربية الإعلامية ودورها في تمكين الجمهور إعلاميا ونقديا لمواجهة خطاب الكراهية.

**الكلمات المفتاحية:** خطاب الكراهية، التربية الإعلامية، التطرف، حرية التعبير، التواصل الاجتماعي.

***Abstract:*** Social networking sites, especially Facebook and Twitter, have become a place for the practice of publishing, which has turned into what is called hate speech for others, excluding and radicalizing them. This descriptive research study came to address the awareness, knowledge and commitment of the public and the media to the ethics of

[1] البريد الإلكتروني RA.ABDALLAH2017@GMAIL.COM

publishing on social media, taking into account social responsibility and fighting the dangers of hate speech, knowing the problematic relationship between the public and the media in particular with the technological development of the media and its impact strength, and the loss of the ability to consciously and positively deal with what He is exposed from informational messages, and to clarify the most important international and domestic laws that address hate speech and freedom of opinion and expression. The importance of the research was shedding light on an important aspect of the most important thorny topics that relate to wrong practices of social media, the most important of which is the production and dissemination of content that carries a discourse of hate and arouses discord and hatred among members of one society. Therefore, the study addresses several axes: the concept of hate speech (its causes and consequences); hate speech in Jordan; media ethics in the face of hate speech in Jordanian laws and legislation; media education and its role in empowering the public media and critic to counter hate speech.

***Key Words:*** Hate Speech, Media Literacy, Extremism, Freedom of Expression, Social Media.

## مقدّمة

انتشرت وسائل التواصل الاجتماعي في العالم خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت متاحة للجميع وللأعمار كافة، ومع سهولة الاشتراك بها وحجز صفحة خاصة بكل من يريد ذلك أصبح المجتمع أمام تحد أخلاقي جديد وهو الالتزام بما ينشر وعدم التعدي على الآخرين وذمهم والتعرض لحياتهم الخاصة. ولم يقف الأمر عند التحدي الأخلاقي في أصول النشر التي قامت عليها الصحافة والإعلام بل تعدى ذلك إلى بروز تعليل لهذا التعدي الأخلاقي، وعدم الالتزام بأن ذلك يندرج ضمن حرية التعبير الذي نصت عليه مواثيق الشرف الصحافية والدساتير الدولية وحقوق الإنسان. فمواقع التواصل الاجتماعي – خاصة فيسبوك وتويتر – أضحت مكانا لممارسة النشر؛ وكثيرا مما ينشر تحول إلى ما يسمّى خطاب كراهية للآخرين، وإقصائهم، والسّبب يعود إلى عدم الالتزام الأخلاقي بأسس النشر وتعليل ذلك بحرية التعبير.

لقد أصبح الحديث عن خطاب الكراهية كظاهرة مجتمعيّة بمثابة آفة انتشرت مع انتشار هذه الوسائل، وأصبح خطاب الكراهية يتّخذ أشكالا تتجاوز القوانين؛ وبالتالي تصبح تلك التجاوزات في نظر البعض أمرا عاديا في إطار حرية الرأي، بينما الحقيقة تؤكد أنّها كراهية مُعبَّرٌ عنها بشتى الأوصاف والتعابير التي قد تصل إلى الحياة الخاصة، وتنشر التطرف العقائدي عبر الإثارة بين الطّوائف. وقد كشفت شبكات التواصل الاجتماعي حجم الانكشاف الاجتماعي والثقافي إلى جانب الانكشاف السياسي الذي زاد من تعقيد ظاهرة خطاب الكراهية، وكشف عن جوانب متعددة لهذا الخطاب، منها: إعادة

تفسير الماضي، وإعادة إنتاج القولبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، وإعادة إنتاج الهويات الضيقة والمرجعيات الأولية.

إن أحد مصادر خطاب التحريض والكراهية هو السباق المحموم بين صحافة المواطن والإعلام الاجتماعي من جهة، والصحافة ووسائل الإعلام المهنية من جهة أخرى؛ ذلك السباق المرتبط بالسرعة والحصول على السبق الصحفي، دون إدراك خطورة ما ينتج عن ذلك. لهذا يعدّ خطاب الكراهية من مستويات التعصب، وهو ظاهرة اجتماعية سياسية واتصالية معقدة ومركبة. وقد شهدت المجتمعات العربية نموَ هذه الظاهرة، وبأشكال صادمة بالتزامن مع التحولات السياسية العربية، وما رافقها من انتشار واسع لوسائل الإعلام، الأمر الذي يشكل الفضاء الاجتماعي والثقافي لانتشار خطاب الكراهية بين الخصوم والفرقاء، وخلق حالات متعددة من الاستقطاب. واللافت أنه خلال السنوات الأخيرة تضاعف المحتوى العربي بشكل عام على شبكة الإنترنت وازداد حضور المجتمعات العربية بشكل كبير على شبكات التواصل الاجتماعي، وتصاعدت قدرة الناشطين العرب على التدوين، لقد جاءت هذه التحولات مصحوبة بالعلل الاجتماعية والسياسية التقليدية؛ بمعنى أنه تم نقل تلك العلل إلى هذا الفضاء الكبير والمتشابك.

في الأردن مثلا وخلال عام 2016 تحديدا تنامت ظاهرة خطاب الكراهية على مواقع التواصل الاجتماعي في أكثر من قضية؛ وحدث خلال شهور قليلة فقط منها توقيف الأكاديمي والداعية الإسلامي "الدكتور أمجد قروشه" على خلفية منشورات على الشبكات الاجتماعية (اليوتيوب)، وصفت بأنها تدعو إلى التطرّف، حيث صاحبت هذه الحادثة نقاشات واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي انطوت على أنماط مختلفة من الكراهية والتحريض المتبادل انتهت بسجنه لمدة 60 يوما.

من الحالات التي أعقبها خطاب كراهية كبير، وفاة عازف القيتار الأردني الشاب "شادي أبو جابر" في حادث سير؛ وأخذت هذه القضية جانبا من النقاش في مواقع التواصل الاجتماعي، انصب بشكل إيجابي على خسارة موهبة أردنية شابة في مجال الفن والموسيقى، ولكن في المقابل أثارت فئات أخرى نقاشاً دار حول جواز الترحم على الشاب بسبب ديانته (المسيحية)، وهو ما كان الشرارة التي أشعلت خطاب كراهية واضح. كذلك قضية الكاتب "ناهض حتر" على خلفية مشاركته منشورا على فيسبوك أعدّ أنه يحمل إساءة للذات الإلهية، ما دفع إلى توقيفه ثم خروجه من السجن وانتهت باغتياله، وما صاحب هذه القضية نحو 25 يوما من تعبئة للكراهية . والانتفاضة ضده على مواقع التواصل

الاجتماعي وبعض المواقع الالكترونية الإخبارية والإذاعات. وخبر أخر عن قيام مجموعة "طلال أبو غزالة" بتحريم الجلباب على الموظفات، فقد أوضحت المجموعة موقفها منه، ولكن في تلك الأثناء كانت ماكنة الكراهية قد تحركت. وفي حادثة أخرى نشر إعلان يشترط الديانة المسيحية لإشغال وظيفة مترجم يتقن اللغة الكورية، وهو ما تبين أنه لم يكن دقيقاً وخاصة لجهة نَسْبه إلى السفارة الكورية. كذلك ظهرت قضية تعديلات المناهج الدراسية وما تبعها من نقاشات انطوت على تراشق بالكراهية، وبرز فيه استهداف الكاتبة "زليخة أبو ريشة" على خلفية مقال نشرته في صحيفة " الغد " الأردنية اليومية. والعنف الذي رافق مباراة في كرة القدم بين فريقي "الوحدات والرمثا" في إحدى البطولات المحلية في أيلول 2016، كذلك الخطاب التحريضي الذي شهدته بعض الحملات الانتخابية في انتخابات المجلس النيابي الثامن عشر.

جميع الأحداث سالفة الذكر أشعلت خطاب كراهية واضح خلال شهور قليلة عام 2016 مسبوقا بهاشتاغات ورسوم على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة (فيسبوك وتويتر)؛ كادت أن تشعل فتيل الفتنة والحقد بين فئات المجتمع الأردني، ومن أبرز الهاشتاغات التي ظهرت خلال تلك الفترة ما يلي:

# زليخة ابو ريشة، # أمجد قورشة، # شادي ابو جابر، # ناهق حتر، # بتول حداد، # نعم لمحاكمة حتر، # متى يتحرك_المصلون والحجاج والمعتمرون والصائمون، # إن لم يتحركوا الآن؟!! # ابحث مع الشرطة فار من وجه العدالة # أنا وحداتي مقاطع للمدرجات # العلمانية وأيتامها # حتر يمثل العلمانيين واليساريين الملحدين # ناهض حتر ضحية التطرف الديني.

استخدمت في التغريدات كلمات تحريضية على نحو: #زليخة_أبو_ريشة تهاجم أحد شعائر # المسلمين كاتبة في # جريدة_الغد # علمانية # ظلامية # عنصرية # عرب # الأردن # رويا أو التغريدات التالية: # شادي_أبو_جابر توفى! أترحم أو لا؟ كان بعزف بلاش أترحم!

من الواضح أن الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي كفضاء مفتوح، صار ملاذا لممارسة شتى أشكال التمييز وإنتاج خطاب الكراهية، ونشر التطرف الديني والمذهبي، من خلال التدوين القصير من داخل مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث يلعب التشبيك دورا أساسا في انتشار خطاب الكراهية بمختلف أنماط العنف، المادية منها والرمزية أو الخطابية اللفظية؛ لذا وجب ترسيخ ثقافة الحوار والقبول بالرأي المخالف، الأمر الذي سيصبح معه التسامح كمبدأ مجتمعي يساعد على تطوير المفاهيم والأطروحات الفكرية، وبالتالي نبذ العنف المؤدي إلى الكراهية. ولعل التربية الإعلامية

أو ما يسمى بمحو الأمية الإعلامية نشر ثقافة التحقق من الأخبار وتعليم الجمهور والإعلاميين على أدوات نقد المحتوى الإعلامي وتمكينهم منها، وتعليم الجمهور سواء المواطن أو الإعلامي من مهارة التفكير الناقد الذي هو من أهم عناصر التعامل الواعي مع وسائل الإعلام وتحديدا مواقع التواصل الاجتماعي، الذي يفرز ما هو ( سلبي ورديء )، وما هو ( إيجابي ونافع )، ( وما بينهما ).

ومع انطلاق "الثورات العربية"، التي كان الداعم الرئيس لها وسائل التواصل الاجتماعي، لا سيّما "الفيسبوك"، و"تويتر" إلى جانب وسائل الإعلام الأخرى، أصبحت التربية الإعلامية ضرورة ملحّة في المجتمعات العربية، لمعرفة ما هو صالح من فوضى الرسائل الإعلامية وما هو فارغ، إلى جانب التركيز على تنمية القدرات التحليلية لطلاب، والباحثين في مجال الإعلام لما تقدمه وسائل الإعلام، والمساهمة بنشر الديمقراطية الاتصالية والرقمية. وتضطلع التربية الإعلامية إلى تعليم الجمهور المتلقي التحليل النقدي للإعلام، مع الالتزام الكامل بقوانين وأخلاقيات وتشريعات الإعلام، ومعايير حقوق الإنسان الدولية، ومصادر البراهين والدلائل، والتعاون لتعميم إعلام بديل من شأنه أن يعزز الوعي حول المسائل، والإجراءات السياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها، فمن الضروري البحث عن أساليب جديدة لتوعية المواطن وتحصينه ضد التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام، ومن هنا أصبح تعليم مبادئ التربية الإعلامية أمرا ذا أهمية وضرورة في كافة المجتمعات العربية.

تكمن مشكلة البحث في مدى وعي ومعرفة وإلتزام الجمهور والإعلاميين بأخلاقيات النشر على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وتويتر)، ومراعاة المسؤولية الاجتماعية ومحاربة مخاطر خطاب الكراهية. ومعرفة إشكالية العلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام خاصة مع التطوّر التكنولوجيّ للإعلام وقوة تأثيره، وفقدان القدرة على التعامل الواعي والإيجابي مع ما يتم التعرض له من رسائلَ إعلامية. وتوضيح أهم القوانين الدولية والمحلية التي تناولت خطاب الكراهية وحرية الرأي والتعبير.

وتتمثل أهمية البحث في تسليطه الضوء على جانب مهم يتعلق بممارسات خاطئة على مواقع التواصل الاجتماعي وأهمّها إنتاج ونشر مضامين تحمل خطاب الكراهية، وتثير الفتن والضغينة بين أفراد المجتمع الواحد. لهذا يتركز هذا البحث في تبيان أهمية أخلاقيات الإعلام وإشكالية العناية بالوعي الإعلامي لدى الجمهور، وخلق ثقافة التفكير النقدي التأملي، وأهمية ودور التربية الإعلامية أو ما يسمى محو الأمية الإعلامية في معالجة هذه الإشكالية، وخلق الوعي الإعلامي والنقدي لدى

الجمهور لمحاربة خطاب الكراهية، ومحاربة التطرف الديني والمذهبي وما يرتبط بهما، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر).

## أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

### 1. تعريف خطاب الكراهية، أسبابه ونتائجه

إنّ الحديث عن خطاب الكراهية في مواقع التواصل الاجتماعي يعود لمن يوظف هذا الخطاب من أفراد أو مؤسسات أو أحزاب ومنظمات لتحقيق أهداف تستمد قوتها وتأثيراتها من عمق تجذّر هذه العقدة في نفوس من يروجونها في مواقع التواصل الاجتماعي، على الرغم من أن هذه العقدة يمكن تصنيفها من الحالات المرضية البعيدة عن الغرائز الإنسانية الفطرية السوية.

ويعدّ خطاب الكراهية بين المجتمعات من أهم أدوات الجيل الرابع باستخدام أدوات القوى الناعمة، المتمثلة في توجيه وتمويل وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني.[1] هذا ما تؤكدة دراسة للباحث وليد حسني أن شبكة الانترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي مفتوحة ومجانية وسهلة الاستخدام، فتحت "الباب على مصراعيه" لسيل جارف وغير محدود من خطابات الكراهية المباشرة والتي تحض على الإرهاب والتمييز والتحريض الطائفي والمذهبي. وتشير ذات الدراسة إلى أن شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي أسهمت بشكل كبير في إشاعة خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والمذهبي والتمييز.[2]

عرفت اليونسكو خطاب الكراهية بـ: "الخطاب الذي قد يتضمن عبارات تحرّض على الكراهية (خاصة التمييز أو العدوانية أو العنف) حسب الوسط الذي يتم استهدافه والمجموعة الديموغرافية أو الاجتماعية؛ كما يشمل على سبيل المثال لا الحصر، الخطاب الذي يؤيّد الأعمال العنيفة أو يهدد بارتكابها أو يشجعها، ولكن من الإشكاليات أن البعض يرى أن العبارات التي تمهد لجو عام من عدم التسامح هي أيضًا تندرج ضمن "خطاب الكراهية."[3] كما وُصف خطاب الكراهية أيضا على أنه "المحنة

---

[1] شيماء حسن، «مخاطر صناعة الكراهية بين الشعوب،» **السياسة الدولية**، (2017): http://egyeditors.com/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-

[2] حسني، وليد، **أني أكرهك** (عمان: مركز حماية وحرية الصحفيين الأردني، 2014)، ص33.

[3] مها عمر، «منصات التواصل الاجتماعي وخطاب الكراهية.. لا مكان للعبث!» موقع راصد (2017): . www.ultrasawt.com.

الخاصة بالأقليات والشعوب الأصلية".[1] وكان من أكثر أشكال التعقيد المرتبطة بمفهوم خطاب الكراهية تداخله، وتشابكه مع حرية التعبير، إضافة إلى سعة أبعاده وتعدد أطرافه.[2] إلاّ أن ما يميّز لغة خطاب الكراهية أنها لا تعتمد على العقل وهي لغة انفعالية.[3] وبحسب "**مبادئ كامدن** Camden" فإن الكراهية هي: «حالة ذهنية تتسم بانفعالات حادة وغير عقلانية من العداء والمقت والاحتقار تجاه المجموعة أو الشخص المحرض ضده.»[4]

لقد ظهر أول تعريف لخطاب الكراهية في الولايات المتحدة عام 1993، بأنه: "الخطاب الذي يدعو إلي أعمال العنف أو جرائم الكراهية، ويوجد مناخا من الأحكام المسبقة، التي قد تتحوّل إلى تشجيع ارتكاب جرائم الكراهية، وعادة ما يستخدم أصحاب ذلك الخطاب، أساليب متعددة من جعل الآخرين يشعرون بعدم الأمن". وهو يشمل العنف والإيذاء، وتدمير الممتلكات، والتهديدات، وإطلاق ألقاب غير مستحبة، أو إرسال بريد أو التقليل من شأن الفرد أو الجماعة.[5] وفي العادة يظهر خطاب الكراهية ليصف لنا كلمات مهينة جدا، وخطابات من التحريض على الجنسية والدينية والطائفية والعرقية والعنصرية وصولا إلى السب والذم والقدح والتشهير.[6] وأحيانا تصل إلى الدعوة إلى القتل وإهدار الدم، وقد تنتهي بالفعل إلى ذلك كما حصل في حادثة الكاتب الأردني "ناهض حتر". وقد تقف وراء ترويج خطاب الكراهية جماعات أو أفراد وأحزاب لتحقيق أهداف إستراتيجية تخدم مصالحها.

إن خطاب الكراهية تعبير عن عقد تاريخية قديمة، تعود بالأساس جذورها إلى عمق التاريخ؛ فالكراهية من النزعات العدوانية الكامنة في النفس البشرية نتيجة لعوامل التنشئة الاجتماعية، والتعلم من المؤثرات الأساسية في البيئة الاجتماعية؛ فالعدائية تنمو بتأثيرات البيئة، والظروف التي تحيط بالفرد وتشكل أفكاره واتجاهاته وميوله العدواني؛ وعندما تجد هذه النزعة عمليات تغذية ستنمو في الذات

---

[1] Susan Benesch, «Defining and diminishing hate speech,» in: Peter Grant (ed), *Freedom from hate, State of the World's Minorities and Indigenous Peoples* (London, Minority Rights Group International, July 2014).

[2] مصطفى الطائي، «خطاب الكراهية في الإعلام العربي: ظاهرة اجتماعية أم سياسية؟» مؤتمر "خطاب الكراهية في الإعلام الرقمي والاجتماعي،" معهد الإعلام الأردني (2016).

[3] مركز هي للسياسات العامة، «التصدي لخطاب الكراهية عبر الإنترنت: مقترح ورقة سياسات،» (2014)، ص5.

[4] «The Camden Principles on Freedom of Expression and Equality, » Article 19 (April 2009). https://www.article19.org/data/files/pdfs/standards/the-camden-principles-on-freedom-of-expression-and equality.pdf

[5] ياسر علي، «خطاب الكراهية،» في: http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/06/22

[6] جورج صدقة وآخرون، **دراسة التحريض الديني وخطاب الكراهية** (بيروت: مؤسسة مهارات، 2015)، ص9.

الفردية، وتتطور لتنتشر في الجماعة الاجتماعية الأخرى.[1] انطلاقا من ذلك، يمكن أن نعرّف خطاب الكراهية بأنه: خطاب عدائي مرضي يوظف في وسائل النشر والإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لتحقيق أهداف ومصالح ذات طابع عدائي.

لا ينطلق خطاب الكراهية من فراغ بل يأتي نتيجة لأسباب عديدة، منها: الصورة الخاطئة عن الآخر والخوف من منافسته وتصوره على أنه عدو؛ وغياب المعلومة الصحيحة وبقاء الفرد أسيرا لأحداث التاريخ والإعلام مما يساعد في بناء مواقف على أساس غياب المعلومة والأفكار المسبقة؛ وغياب التعريف الواضح بمكونات المجتمع من كافة الطوائف وغياب غرس الجوانب الجمالية لهذه المكونات في الأجيال. وكذلك غياب التجديد الوطني حيث أن المجتمعات تتغير من حال إلى حال، وهو أمر مرتبط بالمثقفين والمفكرين والقوى السياسية والدولة ككل، حيث يقع على عاتقهم تغير وتجديد الحالة.[2] إضافة إلى التعصب الديني وضعف الوازع الديني، والفراغ الفكري والثقافي لدى الشباب لعدم وجود رؤية مستقبلية وإحباط دائم، بسبب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأسرية والبطالة وغيرها. وهناك أسباب تتعلق بأهداف خاصة بتنظيمات أو دول أو جماعات أو أفراد لزعزعة أمن واستقر مجتمع معين. لهذا نجد أن خطاب الكراهية يؤدي الى ضرب "الاستقرار الأمني للدولة"، وإثارة فزع الجماهير، وزعزعة أمن واستقرار الدولة، وإشعال نيران الفتنة بين أبناء الوطن الواحد ومكوناته.

**2. الفرق بين حرية التعبير والرأي وخطاب الكراهية**

إنّ الكلمات بحدّ ذاتها حينما تصدر عن سلطة ما، تستهدف الجماعات والأفراد، وقد تتحول إلى خطاب للكراهية، وهذا الخطاب يحتوي كلمات لها قوة الأفعال نفسها. وذلك الأمر يعود بنا مرة أخرى إلى تبيّن المأزق الحقيقي في رسم الحدود الفاصلة بين حرية الرأي وخطاب الكراهية، إذ لا تبدو فكرة إصدار تشريعات محددة للقضاء على خطاب الكراهية ناجعة، فذلك يتطلب في حالات كثيرة وضع قيود على الكلمات، وفرز وتعيين للأشخاص الذين يتمتعون بسلطة ما، والذين يبرهنون على صدق مقولة "الكلمات ليست فقط محض ألفاظ بل هي أفعال". و حرية الرأي ليست محددة فقط بالفضاء السياسي بل إنها تتحرك في فضاءات مختلفة مثل وسائل الإعلام المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعي والمنجز الأدبي والفني والموسيقي، وكذلك الأفعال الرمزية. وسيتطلب الأمر أكثر من مجرد

[1] مصطفى الطائي، مرجع سابق.

[2] مركز هي للسياسات العامة، مرجع سابق، ص10.

سن تشريعات وضوابط لتقييد حرية الرأي، أو القضاء على خطاب الكراهية. وفي حين تلوح هذه المعضلة بأنها مرشحة للبقاء أمدا طويلا، فإن البعض ينظر إلى مبدأ حرية الرأي وخطاب الكراهية بوصفهما محددين مهمين للدرجة التي بلغها المجتمع في تمدنه وتحضره وقيمه الأخلاقية. "وفي أغلب الديمقراطيات، لا يعتبر خطاب الكراهية شكلا من أشكال حرية التعبير التي تحميها القوانين، كما أنه لا يأخذ شكلا معينا وهو الكلام المباشر الواضح، فقد يكون بالتصرف أو الإيحاء أو الكتابة أو حتى الإشارة."[1] ولكن تعريف التحريض أو خطاب الكراهية بشكل دقيق علميا هو أمر صعب وهذا يرجع تحديدا لأنهما يتقاطعان في أجزاء كثيرة ويغطيان مجموعة من السلوكيات اللفظية والرمزية.[2]

هناك معايير وضعتها "خطة الرباط"[3] لتحديد أشكال التعبير المحظور جنائيا، في غياب تعريف واضح لخطاب الكراهية، وهي: أولا، سياق الخطاب، بمعنى تقييم الخطاب في السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للفئة التي استهدفها الخطاب، والتي تأخذ بعين الاعتبار مدى تواجد حوادث عنف ضد الفئة المستهدفة، ومدى تمييز المؤسسات لها، وتواجد بيئة سياسية أو إعلامية تميز ضدّها. ثانيا، تأثير المتحدّث، أي موقفه وما لديه من سلطة أو تأثير على جمهوره. وهنا تؤخذ اعتبارات إن كان المتكلم سياسيًا أو عضوًا بارزًا في حزب أو موظفًا عامًّا أو أشخاصًا لديهم تأثير مشابه. ثالثا، نية المتحدث: يجب أن يكون لديه قصد واضح في الانخراط لحشد الكراهية، واستهداف فئة على أساس العرق أو اللون أو الدين، وأن يكون مدركا للعواقب التي يمكن أن يُحدثها خطابه، آخذين بعين الاعتبار اللغة المستخدمة ومدى تكرار الخطاب. رابعا، محتوى الخطاب من حيث مدى دعوة الخطاب المباشرة أو غير المباشرة للتّمييز أو العنف أو العِداء المجتمعي ضد فئة مستهدفة. خامسا، نطاق الخطاب وشدة ترديده: على تقييم الخطاب أن يدرس الوسيلة التي نشر من خلالها ومدى شدته وتردده. سادسا، احتمالية وقوع ضرر، أي مدى ارتباط الخطاب بضرر وقع كنتيجة له أو على وشك أن يقع.[4]

---

[1] صالح الحمداني، «تجريم خطاب الكراهية،» موقع العالم.

[2] حسني، وليد، مرجع سابق، ص8.

[3] خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية والعنصرية والدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز والعداء والعنف باعتماد تشريعات وطنية شاملة لمكافحة التمييز مع إجراءات وقائية وعقابية من أجل المكافحة الفعالة للتحريض على الكراهية، وتمكين الأقليات والفئات الضعيفة. اعتُمدت في اجتماع عقده مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الرباط بالمغرب في أكتوبر 2012.

[4] «خطة عمل الرباط،» المفوضية السامية لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة).

### 3. مواقع التواصل الاجتماعيّ

تعدّ مواقع التواصل الاجتماعي من وسائل الإعلام لذلك، لابد من الوقوف عندها بالعرض وعلى وفق ما أجاد به المختصون في علم الإعلام والمهتمين بالمواقع الالكترونية التفاعلية. هذا ما أشارت إليه الدكتورة "بشرى جميل الراوي" في دراسة لها بأن: "مواقع التواصل الاجتماعي وفرت فتحا تاريخيا نقل الإعلام إلى أفاق غير مسبوقة وأعطى رواده فرصا أكبر للتأثير والانتقال عبر الحدود بلا رقابة، إلى مدى واسع وشامل، وبقدرة تأثير وتفاعلية دون قيد إلاّ بشكل محدود."[1]

كما ذكرت بشرى الراوي أن مواقع التواصل أصبحت إعلاما بديلا، بمعنى يمارس فيه النقد وحرية التعبير، وتعتبر مرحلة في انتقال أدوات الإعلام والاتصال من المؤسسات إلى الجمهور كونها مصدراً لرفد الوسائل التقليدية في الإعلام بالأخبار والمعلومات. وخلصت الباحثة في دراستها إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي هي وسائل يستخدمها من يشاء لنشر الأخبار والآراء بشكل مكتوب أو مسموع أو مرئي متعدد الوسائط؛ كما أوضحت أن مفهوم موقع التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد والإعلام البديل والاجتماعي من الممكن أن يحل المفهوم الأول محل المفهوم الثاني.[2]

وهكذا، نجد أن مواقع التواصل الاجتماعي هي من الوسائل الإعلامية الحديثة في نشر الخبر أو المعلومة.[3] ويعرّف "زاهر راضي" مواقع التواصل الاجتماعي بأنّها: «منظومة من الشبكات الإلكترونيّة التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثَم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها.» [4] هذا الأمر فتح المجال أمام أفراد وجماعات، فاستغلوا هذا الفضاء الرحب لنشر خطاب الكراهية والتحريض على العنف بشكل مدروس ومنظم أو عشوائي يقوم على أسس تحقق أهداف ومصالح هذا الجماعات أو الأفراد.

---

[1] بشرى جميل الراوي، «دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير: مدخل نظري،» **مجلة الباحث الإعلامي**، العدد 18 (2013)، ص94.

[2] المرجع نفسه، ص109.

[3] للمزيد انظر: القاضي سالم روضان الموسوي، **جرائم القذف والسب عبر القنوات الفضائية** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص34.

[4] زاهر راضي، «استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي،» **مجلة التربية**، العدد 15 (2003)، ص23.

## ثانيا: خطاب الكراهية في الأردن

مع بداية العام 2011، وانطلاق الثورات العربية، أصبحت وسائل الإعلام تبثّ رسائل عديدة وكبيرة يوميا، وأصبح إبداء الرأي على بعض منها متاح للجميع دون تحديد في العمر خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر). ففي الأردن انتشر خطاب الكراهية من خلال التعليقات التي تتم على الموضوعات المطروحة، أو من خلال المواد المنشورة على الصفحات الخاصة، أو من خلال نوعية المواد التي تطرحها المواقع الالكترونية، وتقوم بعمل مشاركة لها على مواقع التواصل. وقد بلغ خطاب الكراهية ذروته عندما قام الكاتب "ناهض حتر" المسيحي بمشاركة رسم كاريكاتوري على صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي، حيث استهزأ فيه بتنظيم داعش، وأن أفراده يقومون بأعمال يعتقدون أنها إملاءات من ربهم، ليواجه حملة إعلامية كبيرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وصلت إلى حد التجييش بقتله، وأن قتل حتر يعدّ انتصارا لأمر رباني وللدين. هنا قامت الحكومة الأردنية وعبر النائب العام بتقديم شكوى بحق ناهض حتر على ما نشر، في محاولة لامتصاص غضب الناشطين وتخفيف وطأة الانقسام الحاد على مواقع التواصل والإعلام، إلا أنّ هذه الخطوة تسببت في تثبيت التهمة ضد "ناهض حتر" شعبيا على الأقل.

أصبح "ناهض حتر" متهما، وقد مثل أمام القضاء وخصمه الحكومة الأردنية، ونتيجة لحملة الكراهية ضد حتر والطائفة المسيحية، قام مهندس يعمل في وزارة التربية والتعليم بانتظار "ناهض حتر" عند قدومه لجلسة المحاكمة، وأطلق النار عليه وهو برفقة أبنائه، فتوفي على الفور. إن عملية القتل التكفيرية لحتّر كانت عملية جديدة تهدد السلم المجتمعي في الأردن، وتعمق الشرخ فيه، خاصة أن هناك خوفا وسط المسيحيين من استهدافهم رغم أن عملية القتل لم تستهدف حتّر لكونه مسيحيا؛ لأن التكفيري يهدر دم المسلم والمسيحي على السواء، ويجب وضع قانون عصري ضد التحريض، وتطبيقه على الجميع في محاكم مدنية تضمن عدالة المحكمة وعدالة القضاء.

وهناك حادثة أخرى نتج عنها خطاب كراهية كبير، وأخذت نقاشا حادا انقسم فيه المجتمع إلى مؤيد ومعارض، حيث بدأت أحاديث ومنشورات ترفض الترحم على ميت من غير المسلمين، وبرز تساؤل عن الفئة التي يجوز الترحم عليها الأمر الذي ولد كرها داخل المجتمع لم يعرف من قبل. هذه الحادثة هي وفاة "شادي أبو جابر" – البالغ من العمر 17 عامًا – بحادث سير، وهو عازف جيتار موهوب، اشتهر من خلال اشتراكه في برنامج نجم الأردن وله قناة على موقع يوتيوب، وأحد

الشخصيات المعروفة في المجتمع الأردني خصوصًا المسيحي منه، وفجعت والدته المرتلّة إيريني أبو جابر به، وبالشابة صوفيا الشنطي 15 عامًا على طريق المطار، جنوب العاصمة الأردنية عمّان، وتسبّب في إصابة أربعة أشخاص آخرين. هنا أدرك كثيرون أن المجتمع ليس بخير، والانقسام يتحول إلى عداء يجلب الكراهية، والقتل أيضا.

## ثالثا: أخلاقيات النشر الإعلامي في التشريعات الأردنية لمواجهة خطاب الكراهية

لقد شكّل عام 2016 في الأردن منعطفاً صعبا في الحياة السياسية والقانونية، حيث اغتيل الصحفي "ناهض حتر" بتحريض وخطاب كراهية علني على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل أخرى، الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية في اليوم التالي من الاغتيال للإعلان عن عزمها إصدار قانون لمنع خطاب الكراهية.

كفل الدستور الأردني في الفقرة الأولى من المادة (15): "لكل أردني أن يعبر بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير، تكفل الدولة حرية الرأي وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون". كما نصت المادة (128) على أنه " لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحرمان على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها."[1] و جاءت **المادة (7)** من الدستور الأردني لتؤكد على أن "الحرية الشخصية مصونة، وكل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للآراء يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون."[2] ولعل الدستور الأردني لم يستخدم كلمه كراهية لكن اعتبر الاعتداء على الحقوق والحريات من الحياة الخاصة جريمة يعاقب عليها القانون، ومنها حرية القيام بالشعائر الدينية بل يشمل التجريم كل ما يتعلق بالتحريض والتمييز.

والأصل عندما ينص الدستور على حرية ما يترك للقانون أمر تنظيمها، وأن كفاله الدولة الدستورية لحرية الرأي تعني أن تقع على الدولة بكافه سلطاتها التزامات ايجابيه لأعمال هذه الكفالة وأخرى سلبيه بالامتناع عن أفعال تنقص من حرية الرأي والصحافة.[3] لهذا نصت المادة (150) من قانون العقوبات الأردني على أن: "كل كتابه وكل خطاب أو عمل يقصد أو ينتج عنه إثارة النعرات

[1] «دستور المملكة الأردنية الهاشمية.»

[2] المرجع نفسه.

[3] مرام المحاسنه، «الأحكام القضائية الخاصة بموضوعات حرية التعبير والحض على الكراهية،» اجتماع الخبراء المتعلق بالأحكام القضائية الخاصة بحرية الرأي والتعبير والحض على الكراهية، بيروت (2015).

المذهبية، أو العنصرية، أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار."[1] كما جاء نص المادة (118) من القانون ليجرّم أي خطاب يعرّض المملكة لخطر أعمال عدائية أو صلتها بغيرها من الدول. وكذلك المادة (163) منه تجرّم كل من طبع أو نشر بيان لجمعية غير مشروعة. كذلك المواد 164، 165، 167 وغيرها من المواد في قانون العقوبات، جاءت لتعاقب من اشترك في تجمهر غير مشروع، ومن تصرف أي تصرف من شأنه أن يحمل الموجودين على التوقع (ضمن دائرة المعقول) أنه سيخل بالأمن، وتدرجت في العقوبة حسب ما نجم عنه هذا التجمهر؛ أي أن هذه النصوص تركت الاجتهاد لتفسير معنى التجمهر وهدفه، وهذا قد يؤدي أو يشكل اعتداء على حرية التظاهر للتعبير عن الرأي في أي موضوع. إن جميع ما ذكر يندرج في الامتناع عن الحض على الكراهية وخطابها، ويراعي متطلبات الأمن العام وسلامة الجمهور.

أما قانون المطبوعات والنشر الأردني فقد كفل في المادة (3) الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل أردني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم وغيرها من وسائل التعبير والإعلام. وفي المادة (7) وردت آداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها الملزمة للصحفي، وتشمل: احترام الحريات العامة للآخرين، وحفظ حقوقهم، وعدم المس بحرمة حياتهم الخاصة؛ اعتبار حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقاً للصحافة والمواطن على السواء؛ الامتناع عن نشر كل ما من شأنه التحريض على العنف، أو الدعوة إلى إثارة الفرقة بين المواطنين بأي شكل من الأشكال. كذلك جاءت المادة (38) من ذات القانون لتحظر نشر ما يشمل تحقير الديانات أو الإساءة لأرباب الشرائع، أو إهانة الشعور الديني، أو تحقير الإفراد.[2]

أما قانون الجرائم الالكترونية رقم 10 لسنة 2015، جاءت جميع نصوصه لتجريم أي استخدام غير قانوني لشبكة المعلومات، وفيه تكرار لتجريم الأفعال التي جرّمها قانون المطبوعات والنشر، والتي جرّمها الدستور؛ وأن الأسباب الموجبة لهذا القانون انصبّت على حماية أمن المعلومات الوطني والقومي من الاعتداء، حيث أشارت **المادة (11)** من هذا القانون إلى معاقبة من قام قصداً بإرسال، أو إعادة إرسال، أو تسريب بيانات، أو معلومات عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو الموقع الالكتروني

[1] «قانون العقوبات الأردني.»

[2] «قانون المطبوعات والنشر.»

( أو أي نظام) ينطوي على ذمّ أو قدح أو تحقير أي شخص بالحبس. [1] وعدّل القانون عام 2017 و ارتبط التعديل بشكل مباشر بخطاب الكراهية، حيث نصّ التعديل "بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن 5000 ولا تزيد عن 10000 دينار على كل من قام بنشر أو أعادة نشر ما يعد خطابا للكراهية عبر الشبكة المعلوماتية أو الموقع الالكتروني أو أنظمة المعلومات ." وعرّف التعديل المقترح خطاب الكراهية بأنه "كل قول أو فعل من شأنه إثارة الفتنة أو النعرات الطائفية أو العرقية أو الإقليمية أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات ."

مما سبق ذكره، ومن خلال استعراض النصوص في القوانين والتشريعات الأردنية التي تجرّم خطاب الكراهية لا نجد استخدام عبارة الكراهية بشكل صريح، بل استخدمت عبارات أخرى ذات دلالات مرتبطة بخطاب الكراهية فقط، إلاّ في التعديل الأخير على قانون الجرائم الإلكترونية.

## رابعا: التربية الإعلامية ودورها في تمكين الجمهور إعلاميا لمواجهة خطاب الكراهية

### 1. تعريف التربية الإعلامية

التربية الإعلامية هي اتجاه عالمي جديد، يختص بتعليم أفراد المجتمع التعامل مع وسائل الإعلام، لأن هذه الوسائل أصبحت ذات تأثير قوي، على القيم والمعتقدات، والتوجهات والممارسات، وتعتبر منظمة اليونسكو من أكثر المنظمات تمسّكا بهذه التربية وتدعمها بقوة لأن وثائقها وأنشطتها تعتبر أن التربية الإعلامية من الحقوق الأساسية للمواطن.[2] وعرّف مؤتمر القيادة الوطنية للتربية الإعلامية في أمريكا التربية الإعلامية بأنها: "القدرة على الوصول للرسائل الإعلامية وتحليلها وتقييمها وإنشاء اتصال بأشكال وأنماط مختلفة مثل التلفزيون والسينما والإنترنت."[3] وعرّفها مؤتمر التربية من أجل عصر الإعلام والتقنية الرقمية في فيينا بأنها: "التربية التي تتعامل مع وسائل الإعلام وتشمل الكلمات والرسوم والصور المطبوعة، والتي يتم استخدامها من خلال التقنيات."[4] كما بيّن الحوار القائم على مفاهيم التربية الإعلامية أنها تعني تنمية التفكير النقدي لدى الجمهور أمام ما تعرضه وسائل

[1] «قانون الجرائم الإلكترونية.»

[2] فهد بن عبد الرحمن الشميمري، **التربية الإعلامية: كيف تتعامل مع الإعلام؟** (الرياض: 2010)، ص12.

[3] عبد الرحمن الشاعر، «التربية الإعلامية: المعالم والأسس،» ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للتربية الإعلامية، الرياض (2007).

[4] المرجع نفسه.

الإعلام، وحماية حق المجتمع في المعرفة وقدرة المتلقين على معرفة الهدف من الرسائل الإعلامية التي يستقبلها.[1] إن التربية الإعلامية هي الوسيلة العصرية والحتمية لتوفير أكبر قدر من المعلومات والقيم واحتياجات الأفراد لتوظيفها بشكل واعي ومفيد في وسائل الإعلام.[2] وفي خلاصة التعريفات التي تم تناقلها للتربية الإعلامية نجد أنها تعني مهارات ومعارف موجهة للجمهور خاصة متلقي الرسائل الإعلامية اليومية على اختلاف أنواعها، وأنّها طريقة التعامل مع وسائل الإعلام. وببساطة التربية الإعلامية هي: "مهارة التعامل مع وسائل الإعلام بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي".

تختص التربية الإعلامية في التعامل مع كل وسائل الإعلام، وتشمل الكلمات، والرسوم المطبوعة، والصوت، والصور الساكنة والمتحركة، التي يتم تقديمها عن طريق أي نوع من أنواع التقنيات. وتمكّن الجمهور من الوصول إلى فهم لوسائل الإعلام الاتصالية التي تستخدم في مجتمعهم، والطريقة التي تعمل بها هذه الوسائل، ومن ثم تمكّنهم من اكتساب المهارات في استخدام وسائل الإعلام للتفاهم مع الآخرين. علاوة على ذلك، تضمن التربية الإعلامية للجمهور الآتي: أولا، التعرف على مصادر النصوص الإعلامية، وأهدافها السياسية والاجتماعية والتجارية والثقافية، وكذلك السياق التي وردت فيه. ثانيا، التحليل وتكوين الآراء الانتقادية حول المواد الإعلامية، وإنتاج الإعلام الخاص بهم. ثالثا، فهم وتفسير الرسائل والقيم التي تقدّم من خلال الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي. رابعا، الوصول إلى الإعلام، أو المطالبة بالوصول إليه، بهدف التلقي أو الإنتاج. خامسا، اختيار وسائل الإعلام المناسبة التي تمكن الشباب الصغار من توصيل رسائلهم الإعلامية أو قصصهم، وتمكينهم من الوصول إلى الجمهور المستهدف.[3]

وتهدف التربية الإعلامية إلى أن يستفيد المتلقي من الرسائل الإعلامية التي يتلقاها وتجهز المجتمعات بقدرات إعلامية متعددة وتطوير التفكير النقدي لدى المواطنين بحيث لا يستقبل المعلومة ويأخذها كما هي. واهتمت منظمة اليونسكو بقدرة الفرد على نقد المحتوى الإعلامي والقدرة على تحليل المعلومات الواردة إليه، وسبر المفهوم الدقيق لها وعدم الاكتفاء بمعناها السطحي.[4]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] فلمبان علي، «التربية الإعلامية والتنمية الشاملة للمجتمع،» **مجلة كلية التربية**، العدد 27 (1995)، ص146.

[3] فهد الشميمري، مرجع سابق، ص28.

[4] بشرى الحمداني، **التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية**، ط.1، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2015)، ص24.

## 2. التربية الإعلامية ومواجهة خطاب الكراهية

تعدّ التربية الإعلامية التي تركز على الاستخدام المسؤول لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص أساسا ثابتا لمكافحة خطاب الكراهية. لهذا من المناسب جدا أن يصبح المواطن عالما بكيفية صياغة الرسالة الإعلامية، وما هو الهدف منها وماذا يريد المرسل من المتلقي، وهذا العلم لا يصل إلى المتلقي إلا من خلال التربية الإعلامية التي تحتاج إلى تفعيل من أجل اكتساب: القدرة على فهم الوسائل الإعلامية وتفسيرها، واكتشاف ما تحمله مضامينها من قيم؛ القدرة على تقديم آراء نقدية للمضامين الإعلامية سلبا أو إيجابا؛ القدرة على الاختيار الواعي لوسائل الإعلام والمضامين الإعلامية؛ القدرة على التواصل مع وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن الرأي، القدرة على إنتاج المضامين الإعلامية وإيصالها إلى الجمهور المستهدف.[1] واستحدثت بعض الدول خاصة الغربية منها برنامج محو الأمية الإعلامية مع وصول الرسائل الإعلامية إلى كل بيت دون معرفة دون قيد أو شرط، الأمر نفسه يحتاجه الشباب العربي لكن عند العرب هناك إحصاءات رسمية تدل على وجود أمية في القراءة والكتابة، وهو ما يجعل الأمية ثنائية هنا.[2]

بعد الحوادث التي وقعت في الأردن، تعرّض المواطن على اختلاف الفئات العمرية إلى رسائلَ إعلامية يومية، مكتوبة ومقروءة ومسموعة ومشاهدة؛ وتعامل معها بدرجات متفاوتة من الاستجابة حسب أهميتها له وارتباطها بحياته اليومية، وشارك في التعليق عليها وزيادة نشرها. هذه الرسائل الإعلامية التي تمت صياغتها في غرف التحرير من قبل موجه الرسالة الإعلامية الذي يريد لها أن تترك أثرا لدى المتلقي، أحدثت آثارا كبيرة لدى الجمهور مما جعل التفكير بطريقة يقوم المتلقي بمواجهة هذه الرسائل الإعلامية المتعددة والتعامل معها وتحليلها، والاستجابة لها بالطريقة الصحيحة. وما جعل من وسائل الإعلام سلاحا له آثارا كبيرة، تسبّبت في انهيار دول وقيام ثورات وثورات مضادة، ونشرت صور الضحايا، وبيان صور البشر وهم في أضعف حالاتهم، هو الجريان الدائم خلف المعلومات التي تعتبر حقيقية للمتلقي وتكون استجابته لها على أنها حقيقة وواقعا يتطلب ردة فعل كبيرة.

لقد قام الأردن بوضع برنامج للعمل على إطلاق مفهوم التربية الإعلامية، وتبنته عدّة جمعيات ومؤسسات بحثية مدعومة من وكالات ألمانية ومن منظمة اليونسكو، والتي وفّرت المدربين والتمويل

[1] فهد الشميمري، مرجع سابق، ص30.

[2] المرجع نفسه.

اللازم لمثل هذه البرامج. لذا أصبحت التربية الإعلامية ضرورة ملحة لكافة المجتمعات بعد أن أصبحت عنصراً أساسا في التعليم الذي يقوده التغيير التكنولوجي والعلمي، الذي يضع العديد من التحديات أمام الأفراد على اختلاف مجالاتهم وخلفياتهم العلمية والثقافية، وأجناسهم، وبالنظر إلى كمية المعلومات المتاحة، ونوعيتها برزت الحاجة إلى التحقق والتقييم، حيث أن توفر هذه المعلومات بحد ذاته يضع الأفراد في صراع معلوماتي إعلامي ثقافي. وللتربية الإعلامية دورا كبيرا، برز بجلاء بعد ظهور الإنترنت، ومن ثم الإعلام الإلكتروني، الذي فرض واقعاً مختلفًا، إذ إنه لم يكن مجرد تطوير لوسائل الإعلام التقليدية، وإنما كان وسيلة جمعت بين كافة وسائل الإعلام، فظهرت الصحافة الإلكترونية المكتوبة، والإعلام الإلكتروني المرئي والمسموع، ومواقع التواصل الاجتماعي.

## خاتمة

تقع على الإعلام المسؤولية الأساسية في عدم نشر وبث خطاب الكراهية، والعمل على نشر الأفكار التي تدعو للمحبة والانفتاح على الثقافات الأخرى وخلق روابط المحبة بين مكونات المجتمع. وفي ختام هذه الدراسة، ارتأينا أن ندعو إلى ما يلي:

- تدريب كوادر أجهزة الإعلام ووسائله خصوصاً وكافه مطبقي القانون للتمييز بين خطاب الكراهية والرأي.
- عدم الاستهانة بنتائج الدراسات والتقارير الصادرة عن مركز حقوق الإنسان ومعرفة الإشكاليات ونقاط ضعف التشريعات عامة، والناظمة للحقوق والحريات خاصة المتعلقة بالرأي والتعبير وخطاب الكراهية؛ والعمل على نشر ثقافة الحوار، وقبول الآخر مهما كان الأمر. والتركيز على التفريق بين الحوار كتبادل للمعلومات والأفكار، وبين الجدل وأصله التعصب مع الإصرار على نصرة الرأي بالحق أو الباطل.
- تعديل وتطوير المناهج المدرسية واجتثاث أفكار التطرف والكراهية منها، وتعديلها بما يخدم الفكر المعتدل والتسامح الديني، وتنمية ثقافة التسامح وقبول الأخر.
- إدخال مادة التربية الإعلامية إلى المناهج المدرسية والجامعية لتمكين الجمهور إعلاميا ونقديا لمجابهة خطاب الكراهية.
- التركيز على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المؤسسات التعليمية، دور العبادة مؤسسات المجتمع المدني، والإعلام) كوحدة تكمل بعضها البعض في محاربة خطاب الكراهية.

- العمل بشكل دوري ومستمر على عقد ندوات وورش عمل للمجابهة خطاب الكراهية والتطرف.
- إشراك الشباب في صنع القرار والعمل على سد الفجوة الثقافية والمعرفية للحيلولة دون اتجاههم نحو خطاب الكراهية والتطرف؛ وتنمية وتعزيز روح المواطنة والانتماء لدى الشباب.

## المراجع

### الكتب


حسني، وليد، **أني أكرهك** (عمان: مركز حماية وحرية الصحفيين الأردني، 2014).

جورج صدقة وآخرون، **دراسة التحريض الديني وخطاب الكراهية** (بيروت: مؤسسة مهارات، 2015).

القاضي سالم روضان الموسوي، **جرائم القذف والسب عبر القنوات الفضائية** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011).

فهد بن عبد الرحمن الشميمري، **التربية الإعلامية: كيف تتعامل مع الإعلام؟** (الرياض: د.د.ن، 2010).

بشرى الحمداني، **التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية** (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ط.1، 2015).

Peter Grant (ed), *Freedom from hate, State of the World's Minorities and Indigenous Peoples* (London: Minority Rights Group International, July 2014).


### الدوريات


بشرى جميل الراوي، «دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير: مدخل نظري،» **مجلة الباحث الإعلامي**، العدد 18 (2013)، ص94.

زاهر راضي، «استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي،» **مجلة التربية**، العدد 15 (2003).

فلمبان علي، «التربية الإعلامية والتنمية الشاملة للمجتمع،» **مجلة كلية التربية**، العدد 27 (1995).


### ندوات علمية


مصطفى الطائي، «خطاب الكراهية في الإعلام العربي: ظاهرة اجتماعية أم سياسية؟» مؤتمر "خطاب الكراهية في الإعلام الرقمي والاجتماعي،" معهد الإعلام الأردني (2016).

مركز هي للسياسات العامة، «التصدي لخطاب الكراهية عبر الإنترنت: مقترح ورقة سياسات،» (2014).

مرام المحاسنه، «الأحكام القضائية الخاصة بموضوعات حرية التعبير والحض على الكراهية،» اجتماع الخبراء المتعلق بالأحكام القضائية الخاصة بحرية الرأي والتعبير والحض على الكراهية، بيروت (2015).

عبد الرحمن الشاعر، «التربية الإعلامية: المعالم والأسس،» ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للتربية الإعلامية، الرياض (2007).

# قواعد النشر

1. أن يكون البحث أصيلا معدا خصيصا للمجلة، ألاّ يكون قد نشر جزئيا أو كليا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو لدى أي جهة أخرى. تنشر الأبحاث باللغة العربية، وأن تكون مكتوبة بلغة سليمة. والالتزام بالمعايير الأكاديمية والأمانة العلمية في إعداد الأبحاث العلمي.
2. يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث.
3. تنشر المجلة الأبحاث التي تتعلق بمجال اهتمامها فقط، حيث يتراوح عدد كلمات البحث من 5000 إلى 7000 كلمة بما فيها التهميش وقائمة المراجع، والجداول والأشكال والملاحق إن وجدت. تهتم المجلة بنشر قراءات ومراجعات للكتب التي صدرت في مجال اهتمام المجلة بمختلف اللغات. يتراوح حجم المراجعة أو القراءة ما بين 3000 – 4000 كلمة، وتخضع لقواعد التحكيم المتبعة في المجلة. تخصص المجلة قسما لترجمة دراسات أو أبحاث تدخل في مجال اهتمامها من لغات أخرى إلى اللغة العربية. تهتم المجلة كذلك بنشر عروض لتقارير أو ندوات علمية أو مؤشرات تتعلق بمجال اهتمام المجلة مثل مؤشر الإرهاب العالمي. لا يجب أن يتجاوز حجم العرض 3000 كلمة.
4. يجب أن يتضمن البحث والدراسة العناصر الآتية:

- عنوان المقال باللغتين العربية والانجليزية، اسم ولقب الباحث باللغتين العربية والانجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني.
- ملخص باللغتين العربية والانجليزية بحجم يتراوح ما بين 150-200 كلمة. ووضع كلمات مفتاحية لا تقل عن أربعة كلمات باللغتين العربية والانجليزية.
- يتضمن البحث مقدمة، المتن، خاتمة. يجب توضيح الإشكالية البحثية بدقة، مع ذكر أهمية الموضوع، وصياغة الفرضية العلمية، ووضع إطار مفاهيمي ومنهجي للموضوع والمقاربات النظرية له. وأن يعتمد التحليل والتفسير العلمي في إعداد البحث.
- يكون التهميش في أسفل كل صفحة بطريقة متجددة وغير تسلسلية حيث يبدأ ترقيم التهميش وينتهي في كل صفحة. وتوثق المراجع حسب الترتيب الأبجدي في نهاية البحث وفق التصنيف الآتي: الكتب، المجلات والدوريات، الوثائق الرسمية والدولية، المذكرات الجامعية.

- يتم كتابة البحث في ملف وورد على قياس (A4) ، حيث يعتمد نوع الخط simplified arabic حجم 14 عادي للمتن وحجم 10 عادي للهوامش. يكون عنوان المقال والعناوين الفرعية بخط 16 بارز .Gras الجداول تكون بحجم 12./ باللغة الانجليزية اكتب بخط times new roman بحجم 10 في التهميش، وحجم 14 في قائمة المراجع./ يراعى تباعد الخطوط بمقياس 1.15، وتكون هوامش الصفحات بمقياس 3 على اليمين و2.5 على اليسارو2.5 من الأعلى والأسفل.

5. كل بحث أو دراسة:

- يخضع لتحكيم سري من طرف محكمين ينتمون إلى اللجنة العلمية للمجلة. وتلتزم هيئة تحرير المجلة بإبلاغ الباحث بقرار: النشر، أو النشر بعد إجراء تعديلات، أو الاعتذار عن عدم النشر.
- كل مقال يتنافى مع قواعد النشر لا يخضع للتحكيم. تخضع الأولوية في نشر الأبحاث لاعتبارات موضوعية تتعلق بالجودة والأصالة العلمية.
- لا تدفع المجلة مكافآت مالية عن الأبحاث والمقالات التي تنشرها، ولا تتلقى أي مقابل مالي لنشر الأبحاث العلمية.
- تعبّر المضامين الواردة في الأبحاث عن أراء أصحابها ولا تعبّر بالضرورة عن أراء المجلة أو اتجاهات يتبناها المركز الديمقراطي العربي. ترفض المجلة نشر أي مادة علمية تمس بالأخلاقيات أو الأديان أو المعتقدات أو كرامة الأشخاص أو تشيد بالتطرف والعنف.
- يرسل البحث على شكل ملف وورد، إلى البريد الإلكتروني: j.extremism@democraticac.de

قضايا التطرف
والجماعات المسلحة

دورية دولية محكمة

رقم التسجيل: ISSN 2628-8389

Journal of
Extremism and Armed Groups
قضايا التطرف والجماعات المسلحة

السنة الثانية

The Second Year

العدد الثالث

The Third Issue

أيار/ مايو 2020

May 2020

مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

المركز الديمقراطي العربي

# Journal of Extremism and Armed Groups

International Scientific Periodical Journal

https://democraticac.de